الكلمة الأخيرة

برنامج التغيير الديموقراطي في خطوته الأولى

بعد اقل من اسبوع على صدوره، خطا برنامج التغيير الديمقراطي خطواته الاولى بنجاح في حياة الجماهير اللبنانية ، مفتتحا الطريق امام تطور لبنان الوطني والديمقراطي وفي الوقت الذي تتاهب فيه الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية لتنظيم اوسع حملة شعبية لشرح هذا البرنامج ، وحشد اوسع الجماهير حوله ، والشروع في النضال العملي بغرض تنفيذه ، يجدر بنا ان نقف امام مختلف ردود الفعل التي اثارها اعلان البرنامج في الحياة السياسية.

واول ما تؤكده ردود الفعل هذه ان زمن تجاهل الحركة الشعبية واحزابها قد ولى ، ومعه ولى زمن المراهنة على الخلافات في صفوفها، يشهد على ذلك اضطرار القسم الاكبر من الساسة التقليديين الى المبادرة لتحديد موقفهم من البرنامج، ولو في حدود الحديث عن « اهمية » البرنامج رغم التحفظات عليه .

وهذا ، ان دل على شيء ، فعلى ان مثل هذا البرنامج ـ الذي يرتكز الى اوضح رؤيا للوضع اللبناني ، وادق تحليل لازماته ، واوثق ارتباط بواقعه وبتطلعات جماهيره لا يسعه الا ان يقتحم « السياسة التقليدية »، ولو عنوة، ليثبت فراغ جعبة هؤلاء التقليديين من اية رؤية واضحة لما يجري في البلد ومن اي حلول !..

ومن الملفت للنظر نوع ردود الفعل لدى بعض اوساط اليمين الليبرالي.

□ بيار اده ، في « الاوريان ـ لوجور » ، عبر عن حدود وعن تذبذب تلك الاحداث الليبرالية داخل البرجوازية .. « البرنامج جدير بالدراسة المعمقة ، لولا تناقضاته. وابرز هذه « التناقضات » الدعوة الى جمعية تاسيسية .. » هذا ما قاله بيار اده ، وهو، اذ يلمح الى مدى تضرر بعض الزعماء التقليديين من اعتماد لبنان دائرة واحدة ، لا يلبث ان يتبنى هذه الصيغة ومعها التمثيل النسبي ، دون الغاء الطائفية. واذا كان بيار اده يختم افتتاحيته محذرا من ان « لبنان ليس التشيلي ولا البرتغال » . فانه لا يزال ، مع غيره من اصحاب اصوات الاصلاح والليبرالية داخل البرجوازية ـ امام السؤال الكبير نفسه : هل هناك طريق بديل للدكتاتورية الفاشية ولخطر الحرب الاهلية غير الطريق الذي يرسمه برنامج التغيير الديمقراطي للاحزاب ؟.

□ في الاونة الاخيرة ، اتحفتنا مجلة « الحوادث » بعدد من المقالات دلت على استيعاب لازمة النظام السياسية ، وانتهت الى مشروع حلف للقوى المنتجة في البلد (وتحديدا العمال والصناعيون) في سبيل اصلاح النظام السياسي وضرب مواقع الاقطاع السياسي . ولكن، عندما جاء الرد « بالايجاب » ـ في برنامج قدمه ممثلو العمال وسائر كادحي البلد ـ انكمش « اليمين الذكي » نحو رواية خرافية لكيفية صياغة الاحزاب لبرنامجها ، يبتكر خلافات وهمية بين « معتدلين » و « متطرفين» ، و « دعاة تغيير جذري » و « دعاة اصلاح » !!.

وهذا يعني ان الاصوات «الذكية» و « الاصلاحية » و « الليبرالية » لا تزال موزعة بين تمسكها بضرورة التغيير وبين خوفها من قوى التغيير، حتى اشعار اخر !!.

اليمين الفاشي يكرر مازقه .

لم يكن صدفة ان يصدر برنامج الاحزاب في اليوم ذاته الذي صدر فيه تصريح للشيخ بيار الجميل يعلن تمسك حزبه بالدستور والميثاق والمؤسسات، مؤكدا ان اثارة موضوع الاصلاح في النظام السياسي هو « لعب بالنار » ليس الا ! بهذا التصريح ، كرر اليمين الفاشي موقفه الفعلي من الازمة الراهنة ـ موقف التشبث بكل ما هو مهترىء وعفن ومتاخر في النظام القائم ، ولو على جثث الاف اللبنانيين ، وعلى حساب اقتصاده وسيادته وحرمة ارضه ومستقبله !.

فاذا بردة فعل هذا اليمين المتاخر الفاشي من نمط واحد : اليسار يكرر « معزوفته التقليدية » (الاب الدويهي) اليسار اصدر بيانا « استفزازيا » (النائب البير مخيبر) ، على الرغم من شبه الاجماع حول ما تميز به البرنامج من لغة علمية وبعد عن الكليشيهات والاثارة . والنتيجة المنطقية، ان البرنامج واجهة اصلاحية لنوايا « شريرة » ، هي نوايا الوصول الى السلطة (حزب الكتائب) . وكان حزب الشيخ بيار يطرح الجثث من ابناء الشعبين اللبناني والفلسطيني ، يمنة ويسارا، في سبيل سواد عيون « الامن والاستقرار » . او انه اسس حزبه لرعاية مباريات كرة القدم واحتفالات عيد الزهور في بكفيا !!.

ان رفض مجرد البحث في اي اصلاح ـ بعد مجابهات ثلاث اغرقت بالدم « صيغة التعايش » المثالية في العالم ، التي يطنب الكتائبيون في الحديث عنها ـ هو جوهر الموقف الكتائبي من كل الحوارات والسجالات الراهنة بين مختلف القوى السياسية في البلاد . ومهما ظهر من تخبط في مواقف الكتائب على امتداد الاسابيع الاخيرة، فانما هو مجرد تكرار المازق اليمين الفاشي اياه . ويكاد هذا المقطع يعبر بوضوح عن حلم « توازن الرعب المسلح » الذي يطمحون اليه تجميدا للاوضاع ليس الا :

> **« حيثما يكون هناك اكثرية واقلية ، تكون الاكثرية طاغية .. واقصى ما تستطيع تقديمه للاقلية هو « التسامح » . والتسامح لا يؤمن الحرية كلها . لان الحرية تؤخذ ولا تعطى .**
>
> **قياسا على هذه الحقيقة الانسانية ، فتسامح الاكثرية هو ظلم ايضا ، لما فيه من احساس من قبل القوي بقوته ، ومن قبل الضعيف بضعفه . مهما تنازلت الاكثرية وتساهلت وتسامحت !! فالطغيان ملازم لها .. طغيان العدد .. طغيان الحضارة .. طغيان الفكر .. والارادة والطموح والامال .. طغيان في شتى نواحي الحياة » .**
>
> (حصاد الايام ، « العمل » في ٨ آب)

ولما كان هذا الجدل للاقلية والاكثرية « حقيقة انسانية » ، فلا بد، اذن ، لـ « الاقلية » من ان تتمسك بكل شيء منعا للطغيان .

باسم هكذا « قوانين للحياة » ـ تذكر قبل اي شيء اخر بالفكر الصهيوني ـ تجري التعبئة والحشد وراء الحل الفاشي المستمر ، الذي يكرر مازقه، ليس الا .

برنامج ينفذ بالسواعد المناضلة

في خضم مشاريع الصلحات العشائرية ، المتعثرة اكثر فاكثر، و « الحوارات » التي تجمع هامشيين وتخرج بقرارات اكثر هامشية ، وتجاه تذبذب « المتنورين » ، وفي وجه يمين فاشي يلوك ويجتر مازقه القاتل، يبرز برنامج التغيير الديمقراطي نقطة مضيئة في الحياة السياسية اللبنانية، وبرنامج الخلاص الوطني للشعب اللبناني باسره، لانه مصاغ من موقع اكثرية فئاته الاجتماعية وفي سبيل مصلحة تطوره العام .

وفي الوقت الذي يخطو فيه هذا البرنامج خطوات جديدة لاعادة الالتقاء بالذين صنعوه ـ بالجماهير الشعبية المحرومة والكادحة التي يشكل تكثيفا لالامها وتضحياتها وتطلعاتها ـ فكلنا ثقة بانه سيلقى عندها الاستجابة الكبيرة ، وانها ستحوله الى سلاح جبار في يدها، يضاف الى سائر اسلحتها ، على طريق نضالها من اجل التنفيذ المرحلي !.



القسم الثاني من تقرير اللجنة المركزية لمنظمة العمل الشيوعي في:
أزمة النظام السياسي في طورها الانفجاري





اتفاقية السادات
اللاوطنية

الاسبوع في سطور

زحلة
"حقل اختبار" جديد لميليشيا اليمين الطائفي

اختار حزبا الاحرار والكتائب مدينة زحلة هذه المرة لمواصلة الاستفزاز في البقاع محاولين فك العزلة الخانقة التي تحيط بهم بمعاونة اقطاب الاقطاع السياسي .

ورغم خطورة الاستفزازات التي قامت بها القوى الفاشية فان الاحزاب والقوى التقدمية والمقاومة ما زالت ملتزم بسياسة ضبط النفس . ففي الاجتماع الذي عقده ممثلو القوى الوطنية مع محافظ البقاع بالوكالة هنري لحود ومدير عام قوى الامن الداخلي حملت الاحزاب السلطة مسؤولية ما حدث عندما رضخت لمطالب « التجمع الزحلي » الذي تعمل كتائب والاحرار تحت اسمه واطلقت سراح المتهمين بقتل السوري ماجد بردقان ضحية حادث وادي العرايش.

وطالبت الاحزاب المحافظ اتخاذ الخطوات التالية لانهاء الوضع المتأزم:

— ازالة المظاهر المسلحة وايقاف عمليات القنص واخلاء المراكز المسلحة في تمثال السيدة العذراء والتلال المشرفة على سعدنايل والكرك وحوش الامراء .

— اعتقال المتهم بقتل ماجد بردقان المدعو روكز القاصوف ومن يثبت اشتراكه فيها .

— نقل النقيب يوسف سالم آمر فصيلة زحلة باعتباره طرفا نظرا لتساهله مع المجرمين .

وكانت الاستفزازات قد بدأت اثر مظاهرتين مسلحتين قامت بهما الاحرار والكتائب وهاجمت فيهما السراي مطالبة باطلاق سراح المعتقلين في قتل بردقان ، وفعلا رضخت السلطة واطلقت سراحهم الا ان الاستفزازات لم تتوقف . فقد تجددت الاشتباكات في زحلة في الساعة الثانية والنصف من صباح الخميس عندما دوت اصوات الانفجارات التي استهدفت بعض متاجر المواطنين . كما جرت اشتباكات بين حوشي الامراء والحي الفوقاني . وكان الفاشيون قد بدأوا اطلاق الرصاص على السيارات والمارة مما ادى الى سقوط ٧ قتلى و ١٥ جريحا . وقامت عناصر كتائبية مسلحة متمركزة في احد الحواجز عند مستشفى تل شيحا بالتعرض لاحدى سيارات لجنة شؤون الجرحى التابعة للهلال الاحمر حيث كانت تقل عددا من المسؤولين الذين كانوا في طريقهم الى المستشفى لزيارة جرحى العدوان الصهيوني على حام . وقد انزل الكتائبيون من السيارة الملازم رشدي وصطفى واطلقوا عليه النار مما ادى الى استشهاده والقيت جثته على احدى التلال .

والسؤال الذي يطرحه المواطنون: اين هي مدافع وزير الداخلية التي اعلن عن عزمه على استعمالها للرد على كل رصاصة ، واين هي الاجراءات الاستثنائية القاضية باستعمال الشدة مع كل من لا يخضع للقانون ، او كما يضيف محافظ البقاع بالوكالة هنري لحود قائلا : ما جرى هو غمامة صيف .. لكنها امطرت دما !

○○○

هل يكون مصير فضيحة المرفا مثل سابقاتها ؟

المعلومات المتسربة حول التحقيق الذي بدأ الاسبوع الماضي في فضائح المرفا التي فاحت رائحتها طوال سنين ترشح ان يتم لفلفة التحقيق بعد ان وصل الى مرحلة مثيرة مؤهلة لان تكشف الرؤوس الكبيرة التي تقف وراء عمليات قبض الخوة من البواخر لقاء عمليات تفريغها .

وكانت فضائح المرفا التي تحركت النيابة العامة مؤخرا للتحقيق فيها قد ادت الى الحاق خسائر فادحة تتجاوز الخمسماية مليون ليرة ، دفعها المستهلك اللبناني لقاء الازمة التي تعصف بالمرفا نتيجة الفوضى الضاربة فيه بسبب تشابك الصلاحيات بين دولة المرفا (الشركة) والدولة اللبنانية ودولة القبضايات الذين يتبعون اقطاب الاقطاع السياسي في المصيطبة وزغرتا . وقد ادت هذه الحالة الى تفاقم ازمة الازدحام في المرفا مما دفع بشركات الشحن المتجهة الى بيروت لزيادة رسوم الشحن على البضائع بنسبة ٤٠٠بالمئة خلال عامين فقط ، كما ان بعض الشركات قد فضلت الانتقال من مرفا بيروت بسبب الازدحام الى المرافىء المجاورة في المنطقة . وقد تم هذا في الوقت الذي تعاني فيه كافة المرافىء اللبنانية الاخرى في جبيل وطرابلس وصيدا وصور من ازمة فراغ .

وكان التجار والشركة قد تبادلوا الاتهامات حول المسؤول عن ازمة الازدحام ، فبينما قال التجار ان الشركة لا تهتم الا بجني الارباح دون النظر الى ضرورة تطوير المرفا وتحديث تجهيزاته كانت الشركة ترد الاتهامات للتجار بالقول انهم هم سبب الازمة باعتبار انهم يفضلون ابقاء بضائعهم في العنابر بسبب نقص تكاليف تخزينها عن استئجار المستودعات في العاصمة ثم ان الشركة تتهم التجار بتكديس بضائعهم في المرفا وانزالها الى الاسواق بالقطارة تمهيداً لرفع الاسعار.

ووسط هذه الاتهامات المتبادلة تبدو قضية الخوة التي تمارس على شركات السفن ، والتي تصل الى مبلغ ١٥ — ٢٥ الف ليرة عن كل سفينة لتمريرها .

والآن يبدو التساؤل ضروريا خاصة وان الشركات التي كانت تدفع الخوة ترفض حتى الان تحديد المسؤولين الفعليين عن هذه الاعمال نظرا لان هؤلاء يتمتعون بمراكز حساسة وغالبيتهم من الرؤوس الكبيرة، هذا التساؤل هو هل يكون نصيب فضائح المرفا اللفلفة كما كان نصيب التحقيق في فضائح الكورتال واللحوم الفاسدة واستملاكات البلدية، ورغم أن وزير العدل عادل عسيران قد اكد ان الدولة اذا لم تستمر في هذا التحقيق فعليها ان تتنحى جانبا . هذا ما يبدو الى الان على الاقل .

○○○

عمال « كونداس » وارباح صفقات الاسلحة !

من المتوقع ان يصل الى بيروت تاجر السلاح الكبير عدنان الخاشقجي صاحب معمل « كونداس » للمفروشات للبت في الاضراب العمالي الثاني في مؤسسته منذ شهرين .

وكان عمال مصنع كونداس (١٤٠ عاملا) قد اعلنوا اضرابا مفتوحا بعد ان فشلت الوساطة التي جرت في وزارة العمل وحضرها ممثلون من العمال ووكلاء الشركة . ويأتي اضراب عمال مصنع كونداس ، المستمر منذ مطلع الاسبوع الماضي ، ردا على سياسة تجاهل مطالبهم العادلة . فمنذ شهرين اعلن العمال اضرابا علقوه بعد ان بدأت وساطة رسمية ، الا ان وكلاء اعمال السيد خاشقجي أصروا على عدم تلبية هذه المطالب مما دفع بالعمال للعودة الى الاضراب.

ويطالب العمال بما يلي :

رفع الاجازة السنوية من ١٥ الى ٢٢ يوما ، ومنح العمال الشهر الثالث عشر وجعل الاعياد الرسمية ١٢ يوما مدفوعة الاجر ، والمنح المدرسية ، واعطاء العمال في قسم الدهان والتنجيد ليتر حليب يوميا ودفع اجور ايام المرض ، مع فرصة زواج لا تقل عن ١٠ ايام مدفوعة .

زار وفد من عمال سليب كونفورت زملاءهم عمال كونداس المضربين . كما تضامن معهم كل من الاتحاد العمالي العام والاتحاد الوطني واتحاد نقابات الاخشاب الذي يرأسه النقابي مرسل مرسل .

مقابل وحدة عمال كونداس، والتضامن العمالي الواسع معهم ، اية حجج جديدة ستخرجها الادارة ، خاصة اذا علمنا ان السيد خاشقجي جنى ، في الاشهر الاخيرة ، أكثر من مليون ليرة لبنانية عمولة على صفقة سلاح واحدة مع السعودية ؟!

○○○

المجلس الوطني للعمل : أما شبعنا « استشارات » ؟

وزير العمل والشؤون الاجتماعية غسان التويني بحاجة الى استشارات لمعرفة المطالب العمالية المزمنة ، ولذلك فقد بادر الى تحريك مرسوم تاليف المجلس الوطني للعمل من العمال وارباب العمل والدولة والذي تنحصر مهمته بالاستشارة في مشاريع القوانين المتعلقة بالعمل والشؤون العمالية المحلية والخارجية .

بعض الصحف الاعلانية هللت للخطوة ، لكن نظرة واحدة تدل على ان هذه الخطوة هي مجرد صرعة من الصرعات التي لن تقدم .ولن تؤخر شيئا اذ ان المطالب العمالية معروفة للجميع بمن فيهم الدولة ، وما ينقص هذه المطالب ليس الاكتشاف بقدر ما ينقصها التنفيذ ، ثم ان مرسوم تاليف المجلس الوطني صدر في ٥ كانون الاول ١٩٦٦ وجمد العمل به تسع سنوات متتالية ، ويقضي مرسوم التأسيس ان تكون مهمة المجلس استشارية بمعنى تقديم الاقتراحات والتوصيات ليس الا بمعنى ان هذه الاقتراحات ليست ملزمة لوزير العمل باي حال من الاحوال . ويتألف المجلس هذا من ١٢ عضوا من ارباب العمل و١٢ من العمال و٤ اعضاء يمثلون بعض الوزارات وعضو خامس للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

..حتى في ظل تعديل هذه النسب تظل قضية المجلس واهدافه احدى محاولات اغراق المطالب العمالية في بحر من اللجان والمجالس والهيئات التي لا تقدم ولا تؤخر في تنفيذ هذه المطالب شيئا !

شعلة على الدرب
.. ودق الكبة عادتنا !

بقلم : نهلة الشهال

بمناسبة « السنة العالمية للمرأة » ، منح رئيس الجمهورية وسام الارز برتبة فارس للمدعوة « السمرة » من اهدن ، تقديرا لجهدها المتواصل طوال خمسين سنة في ... صنع الكبة !

الى المتعبات القسمات ، الخشنات الايدي ، الرثات الثياب ، امضين العمر في صنع الحياة !

تلك مكافاة لكن جميعا ، فالمناسبة هي سنة المرأة العالمية . وليس يهم ان كنتن تناضلن، في هذه السنة العالمية للمرأة خاصة، من اجل خلاصكن بالتحديد من تمضية العمر في صنع المجدرة .

ليس يهم ذلك ، فالاوسمة كثيرة ولا يتطلب الحصول عليها اكثر من ان تكون احداكن من زغرتا اولا وتصنع المازات الشهية لمائدة العرق ثانيا وتساهم في تنشيط الحركة السياحية ثالثا .

وتلك شروط جديدة وضعتها لجنة خاصة بتقرير منح الاوسمة وابقتها سرية لتضمن عدم المنافسة والمحافظة على مستوى رفيع لحملة الاوسمة،

لعل بعضكن قد قال لنفسه انه امضى هو الاخر خمسين عاما في صنع الكشك والبرغل والعدس .

لعل بعضكن قد حلم سرا بنيل وسام ولو من رتبة « راجل » !!

لاولئك نقول :

بل الاختيار دقيق وموفق ، فالجار وان علا شانه ، لا ينسى جيرانه وابناء عشيرته وهو يكافىء عند المقدرة وتلك من اصول الشهامة العشائرية وليس في الامر جديد فكل مخاتير القرى فعلوا ذلك من قبل .

ولا بد من الاعتراف بان الكبة تستاهل هذه المكافاة .

ففي صناعتها ، تدخل مادة اللحم النادرة ، واغلب الظن ان معظمكن قد نسي اسمها وطعمها ولا بد من تخليدها خوفا من انقراضها .

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

الحرية

المدير المسؤول
نهلة الشهال

المدير الاداري
تامر بشناتة

السعر في البلدان التالية :

لبنان ٢٥ ق. ل — عدن ١٠٠ فلس
سوريا ٥٠ ق. س — ابو ظبي ٧٥ فلس
الكويت ١٠٠ فلس

مكاتب الادارة والتحرير

شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة العاملية — محلة راس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف ٢٤٧٥٥٢ — ص.ب ٨٥٧ — بيروت — لبنان .

موضوع الغلاف

اتفاقية سيناء اللاوطنية

حتى آخر لحظة كانت اسرائيل تتصلب والسادات يتراجع !

اسرائيل تعتبر "الوجود الأميركي" في سيناء يعادل عقد الاتفاقية !

في كل يوم من بحر الاسبوع الماضي من جولة كيسنجر كان يتضح المزيد من حقائق اتفاق سيناء ، وكانت اسرائيل تتصرف بمساعدة كيسنجر على اساس **التصلب الى اخر لحظة لاخذ** المزيد من التنازلات ولتقييد الانسحاب بعشرات القيود العسكرية والسياسية بحيث يبطل مفعوله من الناحية العسكرية ، وبحيث تحصل اسرائيل بالمقابل على تنازلات سياسية جوهرية .. وحتى اخر لحظة كانت اسرائيل تتصلب وتطالب بالمزيد .. وحتى اخر لحظة كان السادات بدوره **يتراجع** ويقدم التنازل « الصغير » تلو التنازل بعد ان قدم « التنازل الكبير » بعقد اتفاقية تسوية جزئية منفردة على حساب سوريا والشعب الفلسطيني.

وقد حرص المسؤولون المصريون على كتمان ما يحدث وطلبوا الابقاء على كثير من بنود الاتفاق سرية وعارضوا اذاعتها، وكانوا يبدون انزعاجهم من تسرب المعلومات عنها من قبل الاسرائيليين .

وبالمقابل كان المسؤولون الاسرائيليون يضطرون الى كشف بنود الاتفاقية حتى يطمئنوا « الراي العام الداخلي » والمعارضة على انهم حصلوا على مكاسب اساسية مقابل تنازلات صغيرة .

كان حرص حكام مصر على الكتمان خوفا من انفضاح حقيقة الاتفاقية المذلة وطابعها اللاوطني. وكان حرص حكام اسرائيل على العلنية تاكيدا بان الاتفاقية لصالحهم على المدى القريب والبعيد معا !

وكان كيسنجر بين الطرفين وسطا ، فهو حريص على الا يحرج السادات ، وحريص — ايضا — على مساعدة حكام اسرائيل على تمرير الاتفاق داخليا من خلال « فضحه » بكونه لصالح اسرائيل !

وفي هذا الاطار من العلنية الاسرائيلية والسرية المصرية اتضحت عدة حقائق بالنسبة لصفقة سيناء :

الحقيقة الاولى : ان الانسحاب الاسرائيلي كبل بعشرات القيود العسكرية والضمانات بحيث تحول فعلا الى « **اللاانسحاب** » بالمعنى الفعلي.. اي ظلت المرات من الناحية الاستراتيجية والعسكرية تحت نفوذ القوات الاسرائيلية او ما عبر عنه وزير الدفاع الاسرائيلي بان الاتفاق الجديد لن يفقد اسرائيل امكانية استعادة الممرات الاستراتيجية في حالة وقوع حرب جديدة .. فالمواقع الجديدة التي ستنسحب اليها اسرائيل لن تتطلب استيعاب عدد أكبر من الاحتياط عما هو الحال في الوقت الحالي .

وهناك — **اولا** — المناطق الاساسية من الانسحاب التي ستكون مناطق معزولة من السلاح [illegible]

بحيث يكون تواجدهم عند المخرج الشرقي تعويق لاية محاولة المرور عبر الممر .

اما في الجنوب — وهذه معلومات وكالة الصحافة الفرنسية — عند مرتفعات بير جفافة حيث توجد قاعدة الفاريم البالغة الاهمية بالنسبة لاسرائيل، فقد اصر الاسرائيليون على ان تكون خطوط الانسحاب على مسافة كبيرة ومن ثم تشكل هذه الخطوط جيبا في اتجاه الغرب مما يجعل القاعدة على مسافة ٣٥ كيلو متر من المنطقة العازلة وعلى حوالي ٥٥ كيلومتر من المدفعية المصرية . ومن ناحية اخرى تجدر الاشارة الى ان قاعدة الرفاديم تعتبر دوما احد محاور الاختراق الرئيسية للسيطرة على سيناء .

وهناك — **ثالثا** — مراكز المراقبة التي وضعت تحت اشراف « الفنيين » الاميركيين . وهي مراكز تحرص عليها اسرائيل وتهدد بالغاء الاتفاقية اذا لم يوافق الكونغرس الاميركي على ارسال هؤلاء الفنيين !!.

(وهذه المناطق العازلة ستكون مناطق تعايش بين الاميركيين والمصريين والاسرائيليين وقوات الامم المتحدة .. كما عبر عن ذلك شمعون بيريز !) .

وهكذا فان اكتفاء الاعلام المصري بالقول بان الاتفاق عسكري محض محاولة لاخفاء هذه القيود العسكرية نفسها التي تكبل الاتفاقية وتبطل مفعول الانسحاب الاسرائيلي عسكريا .. اي ان « عسكرية » الاتفاق هي بحد ذاتها لها نتائج عسكرية وتقاليد تؤدي الى منع القتال او اعطاء اسرائيل مركز قوة ومراقبة واحتياط يوازي « تنازلها » بالانسحاب .

□ **الحقيقة الثانية : مهمة الاشراف الاميركي.. وتحول اميركا من دور الوسيط الى دور طرف .**

وقد اتضحت خلال هذا الاسبوع المزيد من حقيقة الدور الاميركي .. فقد تحولت الولايات المتحدة من دور « الوسيط » الى دور الطرف المباشر ، **فهي طرف ثالث مباشر** في الاتفاق من خلال الاشراف الاميركي على مراكز المراقبة ومن خلال بنود الاتفاقيات الملحقة التي تتعهد فيها لاسرائيل بالمساعدات العسكرية والاقتصادية .

وقد كشفت صحيفة « النيويورك تايمس » حقيقة الدور الاميركي بالقول بان « الولايات المتحدة ستنطلق من اتفاق سيناء لتصبح اكبر قوة في الشرق الاوسط .. ، وان دورها لن يقتصر على حفظ السلام وانما سيتمداه على الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية » .

.. انه التغلغل الاميركي الجديد بفضل القيادة المصرية المتراجعة وطنيا !.

وبالنسبة لمهمة « الفنيين الاميركيين » في مراكز المراقبة فان اسرائيل تستغل هذه المسالة الى ابعد الحدود ، وتعتبر ان **الوجود الاميركي** او عدم وجوده هو بمثابة عقد الاتفاقية او الغائها .. اي ان اهمية الاتفاقية هي في كونها تضمن هذا « الوجود الاميركي » الذي يحاول الاعلام المصري التقليل من اهميته بالقول بانهم خبراء اميركيون يحملون مسدسات للدفاع عن انفسهم !.

بينما الحقيقة هي أن هؤلاء الاميركيين ياتون لضمان « السلام القائم » ولضمان عدم تحرك مصر نحو القتال ولضمان « التعايش المشترك » بين الطرفين في المناطق العازلة .

وهنا يقول رابين : « لو كانت مصر تنوي الحرب لما دعت الاميركيين » . والاميركيون لن يرحلوا الا اذا طلبت مصر واسرائيل منهم الرحيل !.

□ **الحقيقة الثالثة** : ان اتفاقية سيناء قائمة بذاتها ليست مشروطة باي شرط من قبل مصر تجاه الجبهات العربية الاخرى . فليست هناك اية اشارة الى انسحابات اخرى ولا بالطبع الى حقوق شعب فلسطين : والمحاولات المصرية الرسمية بتطمين سوريا والقول بان مصر ستشترك في الحرب اذا اعتدت اسرائيل على سوريا **تطمينات لفظية** اذ ان المسالة ليست فقط في العدوان الاسرائيلي انما في « **رفض اسرائيل الانسحاب من الجولان** » وهذا الرفض تؤكده اسرائيل وتشترطه وقد تعهد كيسنجر لها بعدم اثارة هذا الموضوع !.

وحكام مصر باتفاقية سيناء اللاوطنية يتخلون عن جبهة الجولان ، ويتركونها للتصلب الاسرائيلي تماما كما تخلوا عن قضية شعب فلسطين وحقوقه الوطنية التي اصبحت غير « واردة » في مفاوضاتهم .. فلا حديث عنها ولا شرط !

قد يوقع حكام مصر الاتفاقية اليوم او بعد يومين او « على مراحل » الا ان الحقيقة الصارخة التي تطبع اتجاههم ومفاوضاتهم ومراهنتهم على التسوية الجزئية وعلى الدور الاميركي وعلى صديقهم العزيز هنري، ان هذه الحقيقة الصارخة تؤكد بلا وطنية اتفاقية سيناء وبانها تفريط بالقضية الوطنية المصرية والعربية والفلسطينية .. وان حكام مصر باعوا الدور الوطني لمصر بثمن بخس وبارتماء في احضان «التغلغل الاميركي» الجديد .

.. ومن هنا على القوى الوطنية العربية ان تبادر الى الهجوم، وان تقف بصلابة ضد هذه الاتفاقية اللاوطنية ..

لقد حاول حكام مصر ان يستثمروا الموقف العربي الرسمي الراهن من اجل تغطية وتمرير اتفاقيتهم، اعتمدوا على تواطؤ الانظمة الرجعية معهم، وعلى صمت بعض الانظمة العربية او سلبية انظمة عربية اخرى .. وعلى تردد « البعض » في صفوف المقاومة الفلسطينية .

ان مهمة القوى الوطنية الصلبة ان تقف بقوة ضد اتفاقية التفريط بالقضية الوطنية وضد الصفقة المذلة التي يعقدها حكام مصر على جبهة سيناء ..

(راجع الكلمة الاخيرة على صفحة ٢٠)

هكذا من الأصل

فلسطين

اتفاقية الممرات :

الممرات السياسية هي جوهر الرهان الاسرائيلي - الاميركي لاخضاع المنطقة العربية



لقد لخص كبار الاسرائيليين الاهداف الحقيقية لاتفاق الممرات منذ بداية هذا العام على الشكل التالي : « ان الممرات السياسية التي يفتحها اتفاق سيناء هي التي تهم اسرائيل، وتعول عليها ، اكثر مما يهمها ممرات سيناء » . تلك الممرات السياسية التي تمكن من اخضاع السياسة المصرية لعناصر عمل وتطبيق برنامجها للتسوية .

ولقد بات من الواضح الان ، ان الاتفاق يشكل محطة متميزة على طريق رحلة التنازلات المصرية التي بداها السادات بدعوته « المؤتمر السلام » في اوج مراحل المواجهة العسكرية مع اسرائيل، تحديدا في اليوم العاشر من حرب اوكتوبر — تشرين — ٧٣ . وهي فعلا محطة متميزة لكونها قد دفعت بالجناح اليميني في النظام المصري الى المواقع التي تمكن امركا واسرائيل من توظيفها في خدمة سياستها ، وبشكل ايجابي وفعال ضد المصالح الحيوية للشعب الفلسطيني والشعوب العربية قاطبة . ذلك لان التنازلات والالتزامات المصرية المركبة تجاه اميركا واسرائيل ، تعبد طريق الممرات السياسية، وتجعلها « سالكة » تماما امامهما . وهي الممرات التي ستشكل ميادين الصراع والمواجهة ضد سوريا بهدف محاصرتها واخضاعها اولا ، ولاستفراد الثورة الفلسطينية والمنظمة لمحاصرتها وتشديد الضربات المختلفة، وفي ميادين متعددة، بتوسيط الادوات العربية، الهاشمية والرجعية واليمينية لتصفيتها ثانيا .

ولاحكام تطويع عناصر السياسة المصرية وضمان النجاح في التعامل معها ، ابتكرت السياسة الاميركية صيغة الاتفاقات الثلاثية المركبة بين مصر واسرائيل وامريكا .

ماذا تعني الاتفاقات المركبة ؟ وما هو جوهرها ؟

الاتفاقات المركبة ، الاميركية — الاسرائيلية والاميركية المصرية ، ووليدها الشرعي الاتفاقية المصرية — الاسرائيلية الجديدة ، هي اتفاقات تهدف الى محاصرة السادات وشركاه واعتصار اكبر ما يمكن من التنازلات والتراجعات . وتحقيق ذلك او غير مسيرة تحقيقه يمكن السير في خلق شروط تشييد الممرات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية المتداخلة .

وهذه الممرات ، هي بالضبط ، وليس غيرها ، التي تمكن السياسة الاميركية — الاسرائيلية من ضمان احتفاظها بالهجوم الدائم ومواصلة حلقاته المتتابعة على امتداد المنطقة العربية .

في ١٢ من هذا الشهر ، وقبل ايام من وصول الوزير الاميركي الى اسرائيل ، كتبت دافار عن الجزء الاميركي — الاسرائيلي من الاتفاق، الذي يحدد الالتزامات الاميركية لاسرائيل وينظم العلاقات المستقبلية فيما بينهما . وبعد ان عددت بنوده الاساسية، واهميتها الحيوية لاسرائيل خلصت الى ان « هناك تنسيقا كبيرا بين اسرائيل والولايات المتحدة، سواء بخصوص الجوانب السياسية للاتفاق، ام بخصوص نتائجه على علاقاتنا مع الدول العربية، بما في ذلك ، وقف الهجوم الفلسطيني ، وعقد مؤتمر جنيف » .

اذن ، اميركا تلتزم عبر اتفاقات تعاقدية بدعم سياسة اسرائيل في المجالات المختلفة لمتابعة حلقات الاتفاقية الجديدة ، وتحديدا بما تنعكس على : علاقاتها — اي صراعها — مع الدول العربية، مساعدتها في : وقف الهجوم الفلسطيني . وايضا في : دورها في توجيه مؤتمر جنيف لصالح اسرائيل .

ولكي يتخذ الالتزام الاميركي صيغة تعاقدية محددة، تعهدت الولايات المتحدة في : « حماية اسرائيل ضد اي هجوم تتعرض له اسرائيل من الدول العظمى » . وترجمة هذه الشيفرة الاميركية — الاسرائيلية هي : مساعدة اسرائيل في مواجهة الانظمة العربية ، وخاصة في التصدي للاشكال التي تتخذها العلاقات الكفاحية العربية السوفياتية والخطوات العملية التي تترتب عليها في مناهضة الاحتلال الاسرائيلي ، لتحرير الارض العربية وتقرير مصير الشعب الفلسطيني .

اما الالتزام في المساعدة لـ « وقف الهجوم الفلسطيني » فان السياسة الاميركية متعددة المواهب والامكانات في هذا الميدان، سواء في التغطية السياسية لحرب الابادة ضد الشعب الفلسطيني ، او في دعمها للنظام الهاشمي العميل لاقتناص تمثيل الشعب والوطن الفلسطيني ، او في الالتزام الكامل بالموقف الاسرائيلي تجاه شرعية تمثيل منظمة التحرير للشعب والوطن في مختلف الميادين الدولية .

اما الالتزام الاميركي في جنيف فيتمثل في تعطيله او توجيهه لخدمة اسرائيل وسياستها تماما وفق مصلحة اسرائيلية — اميركية مشتركة .

هذه هي العناصر الاساسية للالتزامات الاميركية في الاتفاقات المركبة وهي تمثل وجهها الاول . اما الوجه الثاني فهو يتعلق بالالتزامات المصرية السرية والعلنية مع الولايات المتحدة والمقدمة بواسطتها لاسرائيل. وهي الالتزامات التي تجد طريقها عبر القاطرات الاميركية العابرة في الممرات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي بدات الولايات المتحدة بحفرها خلال وبعد حرب اكتوبر — تشرين — . ولقد جاء اتفاق الممرات لكي يمكن من توسيعها وتعميقها الى الدرجة التي تمكن من عبور القاطرات الاسرائيلية والاميركية في آن معا .

واذا كان هذا هو الجوهر السياسي لاتفاق الممرات كما في تصريحات الاسرائيليين والاميركيين وكما هي فعلا وقائع مجرياته الملموسة ، فما هي حقيقة المطالب او « المكاسب » المصرية والى ماذا تشير رحلات التعديلات المضنية للاقتراحات والاقتراحات المقابلة ؟ .

حقيقة المطالب والمطالب المصرية

لقد اكد السفير الاسرائيلي الجديد في واشنطن والملحق العسكري باسم الجيش الاسرائيلي خلال حرب اكتوبر هرتسوغ، « ان اسرائيل ستكون من النواحي الامنية والاقتصادية والدولية في موقف اقوى بكثير اذ تتنازل عن الممرات وحقول النفط » .

اما الون فقد كشف بدوره حقيقة المطالب والمكاسب بقوله « ان الاقتراحات التي لم يكن المصريون مستعدون لمناقشتها في اذار الماضي باتت مطروحة على بساط البحث» .

وفي اوائل هذا الشهر كشف ماني فولان في هاآرتس حقيقة اساسية وهي ، « ان النقطة الاكثر اهمية في الرد المصري، هي الموافقة، من حيث المبدأ، على الخريطة التي اقترحتها اسرائيل ، وان التحفظات هامشية » .

هذه التصريحات الرسمية . اما الوقائع والارقام التي لا تقبل التاويل والمحاباة فهي توضح بشكل صارخ : ان جميع التنازلات المصرية العسكرية والاقتصادية والسياسية كانت في مقابل ؟ بالمئة فقط من اراضي سيناء المحتلة ، والتي سوف تسلم في غالبيتها — الـ ؟ بالمئة — اوجميعها الى قوات الامم المتحدة ، او والفرقة الفنية الاميركية » .

هذه « المكاسب » هي حصاد ما يقرب من عامين من الدبلوماسية المصرية منذ وقف اطلاق النار الذي كان مصحوبا بضرورة التنفيذ العاجل للقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

لقد حقق السادات انسحابا اسرائيليا بنسبة ١٤ بالمئة من اراضي سيناء المحتلة ، مقابل تنازلات اقتصادية وسياسية ودبلوماسية كبيرة على امتداد العامين الماضيين توجت في « تخلي مصر عن اللجوء الى القوة طالما ان اسرائيل لا تلجا للعدوان» .

ان ٨٦ بالمئة من التراب المصري ، والارض السورية المحتلة والتراب الفلسطيني المغتصب برمته لم تعد تشكل عدوانا كما ورد على لسان المتحدث باسم السادات . وللالتزام مصر « لا تلجا للقوة طالما لم تلجا اليها اسرائيل » لتحرير الارض العربية والفلسطينية.

والنتيجة هي : ان الاعتراضات المصرية والتعديلات على الخرائط والمقترحات الاسرائيلية الاميركية تدور جميعا على ارضية الصيانات الاسرائيلية . الاميركية وضمن دائرتها المغلقة، مهما ارتفعت اصوات الصحف المصرية الرجعية والعميلة ، « بالانتصارات والمكاسب الموهومة » .

المعارضة الاسرائيلية طبيعتها واهدافها

اذا كانت عناصر الاتفاقية الجديدة هي في كليتها لمصلحة اسرائيل، كما هو في الواقع في النصوص والتصريحات ، فما هي طبيعة المعارضة الاسرائيلية « الغاضبة » وما هي اهدافها ؟.

صحيح ان الاتجاهات العنصرية (معارضة ليكود) لا تعرف حدودا لعدوانيتها واهدافها التوسعية . ولكن الصحيح ايضا ان مرحلة صمتها المسعورة ومعارضتها ، الشوفينية الحاسمة لم تات بعد ! لانها تتمثل اصلا وبشكل خاص في السياسة الاسرائيلية تجاه الضفة الغربية والجولان والحقوق الوطنية الراهنة للشعب الفلسطيني ، وان الكيلومترات التي تتراجع عنها القوات الاسرائيلية لتسلمها للامم المتحدة واميركا ! تشكل البتة « خطرا » على اهدافها التوسعية العنصرية .

ان معارضة اتفاقية مع مصر ، وهي بكل بنودها لمصلحة اسرائيل، لا يمكن ان تكون إلا معارضة ترتبط بالصراع الداخلي بين الاحزاب والكتل والمجموعات ، وهي ترتبط ، ايضا بالارضية الهشة للسياسة المصرية ، والاستعدادات العالية للتنازلات التي ابدتها السادات والتي فتحت شهية القوى العنصرية الى آفاق غير محدودة .

وبالمقابل فقد حاولت الحكومة الاسرائيلية توظيفها ، ونجحت ، لابتزاز السادات وانتزاع الحد الاقصى من التنازلات .

لقد خاطبت دافار كيسنجر ملوحة له بالمعارضة بقولها « ان على كيسنجر ان يدرك ان اي تصلب مصري — اي التاخر في تقديم التنازلات —، واية محاولات لابتزاز تنازلات اخرى من اسرائيل — اي امتعاض ضمن الخرائط والمقترحات الاسرائيلية — من شانها ان تقضي على مصير المفاوضات باسرها » .

وعلى الفور حمل الوزير الاميركي تلك التهديدات ، والتظاهرات العنصرية التي اوحت بها ، حملها في حقيبته كوسيلة اضافية « لاقناع » السادات وضمان تجاوبه . ولقد حدد المراسل الاميركي الذي يرافق وفد المتفاوض، حدد هدف التظاهرات على الوجه التالي « ان التظاهرات الاسرائيلية تخفف من تصلب السادات — التصلب ، هو التراجع بالاقساط — لوجود احساس في مصر بان التظاهرات تشير الى ان التسوية سيئة للاسرائيليين ... وبالمقابل فهذا يعني ان التسوية جيدة بالنسبة للمصريين » .

ووزير الاوقاف المفدالي حدد هو الاخر بوضوح اكثر طبيعة وحدود التظاهرات المعادية للاتفاقية بالقول « بان جمهور المتظاهرين مستعد للسلام مع مصر على حل وسط اقليمي ... والجمهور المتظاهر مشكك اكثر من الاخرين بالنسبة لمدى نجاح المفاوضات الحالية في احلال السلام » .

بمعنى : ان الجمهور المتظاهر يطالب بترسيخ شروط تكبيل السادات في التزامات عدم اللجوء الى القوة، والسعي في طريق تشييد الممرات السياسية والاقتصادية التي تحقق الاعتراف الموضوعي باسرائيل وتجعل من مسالة احتلالها للارض العربية مسالة يمكن الاتفاق عليها عبر الدبلوماسية الاميركية الهادئة .

ومن هنا فان الصحافة المصرية في تضخيمها للمعارضة الاسرائيلية وتهويلها انما تهدف الى تعزيز الوجه القبيح للاتفاقية المساومة على الارض العربية والفلسطينية .

رابين على خطى دايان

ان السمة المركبة للاتفاقيات لا تكشف توزيع الادوار في المعسكر الاميركي الاسرائيلي فحسب ، بل وتجعل من الموقف المصري الساداتي في خدمتها تماما . لقد انهت السياسة المصرية تردد رابين بين اتجاه دايان وكتلة رافي التي تعتبر المسالة الفلسطينية ملحقة بالصراع مع الانظمة العربية وبين اتجاه الون وفريقه الذي يعتقد بان معاهدات الحدود وانهاء المواجهة مع الانظمة العربية لا يحل ولا يلغي المسالة الفلسطينية.

ان موقف دايان لا يختلف من حيث الجوهر من موقف حكومته تجاه الاتفاقية واهدافها والحلقات المتتالية التي تترتب عليها ، وان تصريحاته الاخيرة التي تؤكد منطلقات سياسته منذ حرب حزيران ٦٧ والقائلة « بان موضوع الحرب ليس متعلقا اليوم لا بالاردن ولا بالفلسطينيين واعتقاده بناء لذلك ينبغي اجراء مفاوضات » تلتقي تماما مع سياسة رابين خاصة تجاه المسالة الفلسطينية وموقعها في الصراع .

اما معارضته لشكل الاتفاق الاخير فهي تنصب على المطالبة بتوسيعه، وبعناصره الجوهرية ذاتها ، لكي يحقق انهاء المجابهة الكامل مع مصر وسوريا ، ويصفي المسالة الفلسطينية تماما .

ولقد كان صوت رابين المؤيد لمنطلقات دايان حول المسالة الفلسطينية ، خافتا بعد اتفاقيات فصل القوات الاولى . ولكن السياسة المصرية التي شكلت عنصر عمل وحركة السياسة الاميركية جعلت رابين يتمسك بمنطلقاته ، بعد ان جعلت العمل فيها ممكنا في هذه الحلقة من الصراع .

ان ما هو اساسي في السياسة الاسرائيلية المترتبة على منطلقات « المسالة الفلسطينية ملحقة ... الخ » هو النتائج المترتبة على الاتفاقية الجديدة . وبالتالي ما يترتب عليها من تصعيد الهجوم ضد الثورة الفلسطينية بمساعدة « دور ايجابي » مصري يتخذ له تعبيرات مختلفة عبر التطبيق الفعلي للالتزامات المصرية .

ولادة الاتفاق وآفاق الصراع :

من الواضح ان تطبيق الاتفاق سيؤدي الى اعادة ترتيب القوى ويدفعها نحو الاستقطاب في معسكرين متميزين ، بالرغم من عدم وضوح تميزها بشكل كامل .

فمعسكر القوى المضادة للثورة العربية والفلسطينية ، الاسرائيلي — الاميركي هو معسكر ذو اصطفاف صلب واهداف مشتركة. ولكن تقدمه ونجاحه في مواجهة حركة التحرر العربية والفلسطينية يعتمد على قدرته في تنظيم قواه الحليفة الاحتياطية العربية ومن جهة وربطه المحكم للقوى والعناصر اليمينية في تركيب السلطة المصرية ، وهو ما يمكن بالتالي من اجتذاب جميع القوى والاجنحة والعناصر المترددة فيها . ومحاصرة الاجنحة والقوى الوطنية المناهضة لاسرائيل والامبريالية وشل فاعليتها ومن ثم تصفيتها الكاملة . وما ينطبق على التعامل مع النظام المصري ينطبق تماما على التعامل الامبريالي مع الاجنحة اليمينية داخل الانظمة الوطنية في حركة التحرر العربية .

وبالمقابل فان معسكر حركة التحرر العربية والفلسطينية ، الثوري والمعادي لاسرائيل والامبريالية هو الاخر ، معسكر يرتكز على قوى طبقية ثورية وتقدمية مختلفة يشكل اصطفافها الصلب قاعدته الاساسية . وبالقدر الذي تتمكن فيه هذه القاعدة من تنظيم صفوفها لمواجهة الحلقة التامرية الراهنة ، وانتزاع المبادرة ، وتنظيم الهجوم الثوري المضاد ، سمكن من تصليب مواقف وسياسات القوى والاجنحة الوطنية المترددة داخل المعسكر الثوري ، سواء داخل الثورة الفلسطينية او في تركيب الانظمة الوطنية المعادية لاسرائيل والامبريالية . وهو ما يمكن بالتالي من محاصرة وشل القوى والاجنحة اليمينية ذات الميول المهادنة والمساومة مع الرجعية والاستعمار ، وبالترتيب شل فاعليتها على الحركة والعمل .

ان المواجهة الوطنية الثورية التي سيقابل بها اتفاق سيناء ، والاشكال التي تتخذها هذه المواجهة الفلسطينية والعربية ، هي التي تحدد طبيعة ولادته ، ومن ثم قدرته على توفير شروط حلقاته التالية وتفريغ عناصر نجاحها .

فالولادة المباركة الملفوفة بصمت عربي وفلسطيني ، هي غير الولادة المعزولة والمستنكرة التي تواجهه باوسع التحدي والاحتجاج الجماهيري والرسمي فلسطينيا وعربيا .

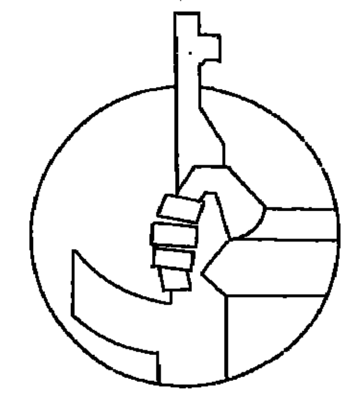
وهي ايضا غير الولادة الدموية التي تجعل « وليد » المساومات مع الاستعمار واسرائيل يسبح في بحر من الدماء الفلسطينية والعربية.

ان اشكال وتعبيرات مواجهة الاتفاق التي تحيط بولادته هي التي ستعين الى اي مدى يمكن ان تنجح الثورة المضادة في تكريسه ومواصلة هجومها . وهو ما يعني ايضا افاق الحلقات التالية التي سوف يتخذها الصراع .

ومن هنا فان الطاقات التي تتمكن من حشدها القوى الثورية الفلسطينية والجماهير العربية والانظمة الوطنية المناهضة لعناصر الاتفاق ، هي التي تمكن من تصليب مواقع الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية الثورية العربية واجتذاب الاجنحة والقوى المترددة من معسكرها ، وبالتالي محاصرة اليمين المصري والعربي الرجعي وارباك صفوفه وجعله غير قادرا على مواصلة سياسته التي تخدم السياسة الاميركية الاسرائيلية والتي تضر بالثورة الفلسطينية والمصالح الحيوية للشعوب العربية .

فاي اشكال من المواجهة والتصدي تنتظر ولادة الاتفاقية ؟. هذا ما ستجيب عليه الجماهير الفلسطينية والعربية بوضوح وبصوت مرتفع ومدوي .

سعيد جواد



تقدميون يهود يوزعون في الارض المحتلة مقالات وبيانات فلسطينية

الارض المحتلة — خاص بالحرية :

تفيد الانباء الواردة من الارض المحتلة ان القوى التقدمية والديمقراطية في اسرائيل قد نظمت مظاهرات بالسيارات في الاسبوع الماضي ، جابت شوارع الناصرة وبعض قرى الجليل .

وذكر شهود عيان ان المتظاهرين وزعوا منشورات نددت باستمرار الاحتلال الصهيوني للاراضي العربية المحتلة ، ودعت الى تنظيم مسيرات احتجاج ومقاومة ضد سلطات الاحتلال .

وطالبت المنشورات التي حمل بعضها توقيع « المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية — ماتسبن » بضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة ، ومنح الشعب العربي الفلسطيني حقه المشروع في تقرير المصير بنفسه وعلى ارضه .

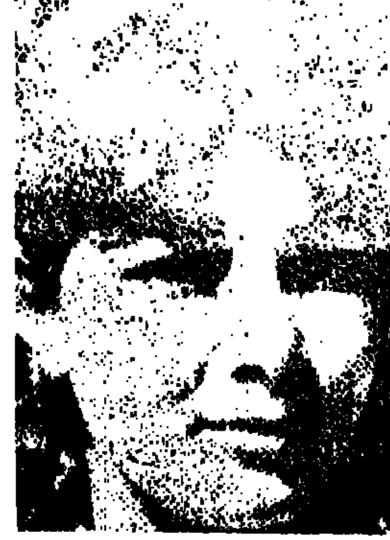
ووزع المتظاهرون كذلك على السكان نشرات تتضمن مقالات مترجمة عن مجلة « الحرية » حول الموقف السياسي الراهن في منطقة الشرق الاوسط ، والمخططات الامبريالية والصهيونية التي تستهدف صمود حركة المقاومة الفلسطينية.

وكشفت هذه النشرات اهمية دور الجماهير في التصدي لكل المشاريع الاستسلامية التصفوية وافشالها بمزيد من التلاحم الجماهيري مع حركة المقاومة .

حياة المناضلة شخشير في خطر

هذا ولا تزال سلطات الاحتلال الصهيوني تمارس شتى اساليب الارهاب ، وكل صنوف التعذيب ضد مناضلينا الابطال في سجون العدو الصهيوني غير مكترثة بالقوانين الانسانية والشرائع الدولية بمعاملة المعتقلين والاسرى.

وقد ذكرت معلومات من داخل سجون العدو ان الرفيقة المناضلة مريم الشخشير المعتقلة في سجن الرملة المركزي للنساء ، تعاني من تدهور سريع في حالتها الصحية ، حيث



المناضله مريم الشخشير

اصيبت مؤخرا بمرض عضال في معدتها من شدة التعذيب ، وبرضوض مؤلمة ومتنوعة في انحاء جسمها .

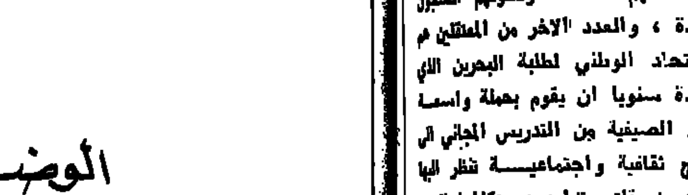
هذا ورفضت سلطات الاحتلال نقلها الى المستشفى ومعالجتها ، معرضة حياة المناضلة لخطر كبير قد يودي بحياتها .

ومن المعلوم ان رفض سلطات الاحتلال معالجة المناضلة مريم الشخشير هو احد اساليب العدو النفسية للتاثير على المعنويات الثورية لكافة المعتقلين الذين لم يرضخوا لاساليب العدو واجراءاته القمعية .

ومما يذكر ان الرفيقة المناضلة مريم الشخشير هي عضوة في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين منذ تاسيسها ، ولقد اعتقلت في عام ١٩٦٩ بتهمة القيام بعدة عمليات فدائية داخل الارض المحتلة كان اخرها عملية تفجير مقصف الجامعة العبرية بالقدس المحتلة . وقد حكم عليها العدو بالسجن مدى الحياة .

ان الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تحمل العدو الصهيوني المسؤولية بشكل مباشر فيما يمكن ان يترتب على حياة المناضلة ورفاقها الفلسطينيين من اذى ومخاطر . وتدعو كل القوى الوطنية والديمقراطية في العالم وكافة لجان حقوق الانسان الى تنظيم حملات تضامن ضد سلطات الاحتلال الصهيوني للمطالبة بالافراج عن المناضلة مريم الشخشير ، وكل الرفاق المعتقلين في سجون العدو الصهيوني .

هكذا من الأصل



شؤون عربية

الطبعة البحرانية لأمن الخليج



الشيخ خليفة امريكا دولة صديقة !

دشنت السلطة الرجعية تنفيذمراسيم الامن الخليجي على الساحةالبحرانية في الاسبوع الماضي ، عندما شنت حملة اعتقالات واسعة النطاق على الحركة الوطنية بمختلف نصائلها ، وحلت المجلس الوطني ، وعلقت احدى مواد الدستور المتضمنة اعادة انتخاب المجلس خلال شهرين ، وارسلت مندوبين رسميين ورجال أمن الى عدد منالدول العربية الخليجية وغيرها للتنسيق معهم في مطاردة الاصوات الوطنية البحرانية ، وبدات نطلق التصريحات تلو التصريحات عن نيتها « للضرب بيد من حديد على كل العناصر التي تريد تخريب الامن الداخلي وتواصل العمل السري ، واستيراد المبادىء الهدامة لتسميم الاجيال الناشئة » الى تعهد رئيس الوزراء بمساعدة كل المواطنين على التخلصمنالافكار الغريبة « التي لا تتلاءم وعاداتنا وتقاليدنا » ، والاعلان عن تركيز الصلاحيات في يد رئيس الوزراء للاشراف الشخصي على كل صغيرة وكبيرة في البلاد بعد تحرير الحكومة منالقيود التيوضعتها على نفسها ليعود الامنوالاطمئنان الى النفوس !

الاستقالة المسرحية

في البدء اعلنت حكومة البحرين انها شنت حملة اعتقالات واسعة وسط صفوف الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الوطني وحصلت على اسلحة ومخططات تامرية للقيام باغتيالات لوزراء داخلية دول الخليج، واشعال الحرائق وتدمير بعض المنشآت الهامة والحيوية .

وعلى اثرها ارسلت مندوبين لها الى عدة دول عربية خليجية وغيرها لاطلاعهم على حقيقة الاوضاع التي تعيشها البلاد، وبشكلدراماتيكي قدمت الحكومة التي عاد رئيسها من اجازة مرضية استغرقت شهرين قضاهما في لندن ، استقالتها لعدم قدرتها على الادارة امور البلاد بعد التقييدات التي وضعها المجلس الوطني عليها» ! لتعود مرة اخرى بعد ست ساعات ذات الحكومة والوزراء مع اضافة حقيبتين وزاريتين ، ويكون الثمن الذي قبل به مجلس العائلة الحاكمة هو حل المجلس وتعليق احدى مواد الدستور واطلاق يد الحكومة لتمارس الارهاب في ظل قانون الطوارىء الساري المفعول منذ ١٩٦٥ !

ان تطورات الاحداث لم يكن مفاجئا للحركة الوطنية التي تعودت طيلة العشرين سنةالاخيرة على حملات التتبع والارهاب السوداء ، ولم تخدعها المظاهر البراقة من « الديمقراطية » التي اطلقتها الحكومة عقب اعطائها الاستقلال عام ١٩٧١ ، بل كانت على قناعة تامة بسان وجبة دسمة على الطريق تنتظرها كل سنة وفي الصيف بالذات ، غير ان الشكل الدراماتيكي الذي ابرزته السلطة يستحق الوقوف قليلا امامه :

اولا : لتبرير حملتها القمعية الواسعة ، ادعت السلطة ان المعتقلين اعضاء في الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الوطني ، وان لديهم علاقات مع المنظمة الشيوعية العربية ، وينوونالقيام بحملة اغتيالات وتخريب فيالبلاد، وارسلت مندوبيها الى جملة من الدول العربية لاطلاعها على « المخططات الخطيرة التي تملكها هذه الفئات » !! وادعت انها حصلت على اسلحة ومخططات لكنها لم تبرز هذه الاسلحة التيحصلت عليها فيالمداهمات لبيوتالمعتقلين.

لماذا تريد حكومة البحرين أن تلصق تهمة تعاون هاتين المنظمتين الوطنيتين بالمنظمة الشيوعية العربية ؟

هل تريد استدرار عطف الدول العربية التي ترغنس اساليبها القمعية ضد المواطنين ، وتريد ان تكسب اكبر عدد من هذه الدول الى جانب سياستها الجديدة ؟

ام تريد تضليل المواطنين وتخويفهم من « الاضرار الكبيرة التي سيلحقها هؤلاء المخربون بمستقبل البلاد » !

لقد كانت لعبة مكشوفة للغاية ، قابلتها الجماهير بالازدراء والاستنكار . فالعدد الكبير من المعتقلين يحظى بالاحترام الكبير وسط الجماهير لعدائهم للسلطة ودخولهم السجون مرات عديدة ، والعدد الاخر من المعتقلين هم اعضاء الاتحاد الوطني لطلبة البحرين الذي جرت العادة سنويا ان يقوم بحملة واسعة من الاعمال الصيفية من التدريس المجاني الى تقديم برامج ثقافية واجتماعية تنظر اليها حكومة البحرين بقلق متزايد ، وهكذا اعلنت الحكومة عن ايقاف نشاط الاتحاد وتجميد كل نشاطاته وملاحقة اعضائه !

ويبدو ان السلطات الرجعية التي دابت في السنوات الماضية على التلويح بالخطر الشيوعي كلما ارادت توجيه ضربة للحركة الوطنية ، ستستخدم هذا البعبع لتبرير كافة الجرائم والحملات البوليسية التي تمارسها ضدالحركة الثورية ، ولا نستبعد ان نسمع هذه المعزوفة عقب كل اعتقالات تجري في هذا البلد وذاك من البلدان العربية ، مما يعني اننا على اعتاب مرحلة جديدة من المواجهة بين القوى الوطنية والقوى الامبريالية والرجعية .

وهذه المهمة لم يستطع احد ان يلعبها من القوى المناصرة للحكومة ، بل ان رئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية الذياستدعته حكومة البحرين من لندن ليحصل على مقابلة صحفية من رئيس الوزراء !

يسال : « هل هناك علاقة بين الشبكة في البحرين وقوى عالمية ؟ » .

ويبرز رئيس الوزراء الجواب السائغ والذي مله الجماهير العربية حيث يقول : « الاحتمال وارد . فعلى الصعيد العالمي مشكلنا مع اسرائيل واردة ، وهناك قوى عالمية تريد اضعافنا » !!

وهكذا تكمل الحلقة . هناك مخطط دولي شيوعي ضد حكومة البحرين ، وحيث ان الشيوعية — حسب المفهوم السعودي — هي بنت الصهيونية ، فالصهيونية والشيوعية تتآمران على حكومة البحرين ، ولا تجدالاسرة الحاكمة من نستعين به لدرء هذا الخطر سوى الاصدقاء الامريكان الذين « يحصلون على التسهيلات لان امريكا بلد صديق . والغاية ليست مادية ولكنها صداقة وتسهيلات لا اكثر» (السياسة ٢٦ — ٨ — ٧١) .

تبقى قضية الاسلحة التي « اكتشفتها السلطة عند المعتقلين » ويبدو انها تبخرت ليحل محلها اتهام بوجود مخطط لاغتيال وزراء الداخلية في دول الخليج ، كما ورد علىلسان رئيس الوزراء ، ولا ندري لماذا اختار وزراء الداخلية دون سواهم !!

وتعليق البرلمانية

ثانيا : قامت السلطة بحل المجلس الوطني وتعليق احدى مواد الدستور التي تنص على اجراء انتخابات للمجلس بعد شهرين من حله، مما يعني ان الحكومة لا تنوي اعادة الحياة البرلمانية ، بل اكتفت بالراي السديد لمجلس العائلة الحاكمة الذي بدا اجتماعاته متداعلان حل الحكومة .

كيف تفسر حكومة البحرين هذا الاجراء ، وماذا تريد في الايام القادمة .

يقول خليفة بن سلمان رئيس الوزراء : « اخترنا العمل الديمقراطي حتى يتسنى لهذه الفئات ان تعمل بالعلن بدل ان تعمل سريا » ! ولكن هذه الفئات واصلت العمل السري وبعد سنتين وجدت الحكومة ان « الديمقراطية التي نريدها لدولنا هي النابعة من تقاليدنا وعاداتنا والخطا الذي واجهته ديمقراطية البحرين انها كانت ديمقراطية مستوردة ، ولم تكنديمقراطية معايشة لاوضاعنا. ويجب ان تكونالديمقراطية

البقية على الصفحة (١٥)

اسماء بعض المعتقلين في البحرين :

١ — احمد مطر — الرئيس السابق للاتحاد الوطني لطلبة البحرين .
٢ — محمد الجودر — عضو الهيئة التنفيذية للاتحاد ورئيس فرع بيروت .
٣ — سلمان احمد مطر .
٤ — فائز ربيعة — موظف .
٥ — قاسم حداد — شاعر وموظف في المكتبة العامة في البحرين .
٦ — محمد جكنم — موظف ولاعب كرة قدم في فريق الاهلي البحراني .
٧ — حميد محمد علي — طالب .
٨ — بدر ملك — موظف .
٩ — جاسم ابراهيم — موظف .
١٠ — علي الشرقاوي — شاعر وموظف في وزارة الصحة .
١١ — محمد السيد — محامي .
١٢ — احمد زينل — عامل .
١٣ — احمد السيد — موظف .
١٤ — عادل الهسيري — طالب بجامعة الكويت .
١٥ — فاروق مرشي — موظف .
١٦ — جاسم سيادي — موظف في شركة النفط (بابكو) .
١٧ — عباس هلال — موظف في المجلس الوطني .
١٨ — جواد العكري — موظف .
١٩ — ابراهيم كمال الدين — موظف .
٢٠ — سلمان كمال الدين — موظف .
٢١ — اسماعيل العلوي — موظف .
٢٢ — علي الشيراوي — موظف وعضو في مسرح اوال .
٢٣ — حسن احمد ابراهيم — طالب .
٢٤ — سالم سلطان — موظف .
٢٥ — سعد سلطان — عامل .
٢٦ — طه الدرازي — طالب بجامعة البصرة .
٢٧ — ابراهيم بشمي — صحفي .
٢٨ — صالحة عيسان — مدرسة وعضوة هيئة ادارية في جمعية اوال النسائية .
٢٩ — عبد الله علي خليفة — موظف وكاتب قصة .
٣٠ — عبد اللطيف راشد — طالب فيمعهد التخطيط في الكويت .
٣١ — عبد الحميد القائد — شاعر .
٣٢ — محمد بو شمر — موظف .
٣٣ — جاسم بو شمر — موظف .
٣٤ — جليل عمران الحوري — عامل .
٣٥ — أحمد سند — عامل .
٣٦ — عباس عواجي — عامل .
٣٧ — أحمد الذوادي — موظف .
٣٨ — يوسف العجاجي .
٣٩ — علي المانع — موظف .
٤٠ — محمد ابراهيم — موظف .

هؤلاء عدا العشرات من المواطنين التي لم تعرف اسماؤهم حتى الان .



الوضع اللبناني الراهن والمهام المرحلية للحركة الشعبية -٢-

أزمة النظام السياسي في طورها الانفجاري

بدء اختلال القاعدة الاجتماعية للطائفية السياسية ومؤسساتها

ان احتدام الازمة الاقتصادية ، واشتداد وتيرة الاستغلال المادي لاوسع الجماهير تبعا لها، وتصاعد اكلاف النهج الانعزالي في التعاطي مع القضية الوطنية، كل هذه العوامل بدأت تنخر القاعدة الاجتماعية للطائفية السياسية ، وتتجه اكثر فاكثر الى تقليص فاعلية هذا التنظيم الارادي الواعي لعملية توزيع الامتيازات (في قمة الهرم الاجتماعي) وتوزيع فضلاتها (في قاعدته) . مما يعني ان المستوى الذي يتم عليه التمييز بين اوضاع جماهير الطوائف المختلفة (المصنفة محظوظة وتلك المصنفة محرومة) بات اقرب ما يكون الى مستوى المفاضلة بين الحرمان والحرمان المضاعف .

هذا التحول اذ يصيب بنتائجه جميع الطبقات الكادحة فان وقعه على البورجوازية الصغيرة يبقى ذا بعد سياسي خاص شديد الاهمية ، نظرا لكون هذه الطبقة قد شكلت في الاساس القاعدة الاجتماعية « الشعبية » الرئيسية لنظام الطائفية السياسية . وهو أمر يتضح بجلاء من خلال القاء نظرة سريعة على الخصائص التي ميزت تكوين البورجوازية الصغيرة وحددت لها تاريخيا موقعها ضمن التشكيلة الاجتماعية والبنية السياسية اللبنانيتين .

كان اتساع البورجوازية الصغيرة ، بمختلف فئاتها ومراتبها الريفية والمدينية ، واحدا من نتائج نمط التطور الراسمالي الذي شهده لبنان المعاصر . لقد اتسم النمط المذكور بسمات عديدة يهمنا هنا التشديد على واحدة منها بشكل خاص هي سمة التعايش المديد مع الانتاج الصغير والمتوسط في المدينة والريف . وهو تعايش يعكس خصوصية عملية الانتقال اللبناني الى الراسمالية ، وطبيعة النشأة التاريخية للبورجوازية الكبرى التي لم تنهض على قاعدة تطور الحرف الى صناعة واسعة في المدن ولم توطد سيطرتها الطبقية في مجرى ثورة ديمقراطية بورجوازية تصفي الاقطاع وتحل المسالة الزراعية حلا ثوريا لتطلق نموا راسماليا واسعا في الريف.

بل نشأت تحت ضغط دخول راس المال الامبريالي الى لبنان ونمت على هامشه في اعمال الوساطة والوكالة والسمسرة اساسا . ثم مدت من هذا الموقع شبكة سيطرتها المالية على القطاعات الانتاجية لتشوه نموها وتكرس تفككها وتخلفها ولتدفع بقطاع الخدمات المتضخم الى موضع الهيمنة على مجمل الاقتصاد اللبناني. ذلك كله انتج اجتماعيا طبقة بورجوازية صغيرة عريضة في المدينة والريف تضم فئات مختلفة : من الفلاحين المتوسطين ، الى الحرفيين ، الى التجار الصغار ، الى المراتب المتوسطة والدنيا من اصحاب المهن الحرة ، الى الموظفين والمستخدمين المتوسطين في جهاز الدولة وفي مختلف المؤسسات العامة والخاصة ... الخ.

هذه الطبقة البورجوازية الصغيرة شكلت المجال الاجتماعي الرئيسي الذي برزت فيه وازدهرت فعالية قوانين نظام الطائفية السياسية بما هي قوانين التوزيع المتفاوت لفضلات الامتيازات على الجمهور الشعبي ، وبما هي ايضا قوانين تنظيم الصراع الطائفي على ذلك الفضلات في صفوف ذلك الجمهور الشعبي .

وكان الاقطاع السياسي — وكيل البورجوازية في السلطة — القيم على تلك القوانين والطرف المكلف بتطبيقها وذلك من خلال امساكه بمقاليد الخدمات الخاصة (الفردية والعائلية والعشائرية) وهي الشكل الاخير الذي تتساقط من خلاله فضلات الامتيازات على الجمهور الشعبي « المستفيد » . وهو ما كان يجعل البرلمان موئل الاقطاع السياسي ومركز توالده ، قادرا على تادية وظيفته المزدوجة في خدمة البورجوازية الكبرى المسيطرة : توفير الحد الاقصى من « الحرية الاقتصادية » لها عبر الحد الادنى من التشريع لصالحها ، وتوفير قاعدة شعبية عريضة لنظامها السياسي على شكل جمهور انتخابي تجري بالاستناد اليه عملية اعادة انتاج البرلمان دوريا .

خلال العقدين الاولين لما بعد الاستقلال ، اي في مرحلة « الازدهار » الاقتصادي « للنظام الحر » والنمو المتضخم لقطاع الخدمات واستكمال بناء اجهزة الدولة والمرافق العامة والعديد من البنى التحتية ، كان باستطاعة البورجوازية الكبرى المهيمنة اقتصاديا ان تلقي « بالكثير » من فضلات امتيازاتها الى شرائح واسعة نسبيا من البورجوازية الصغيرة . وهو ما كان يجري توزيعه بواسطة الاقطاع السياسي على قاعدة القوانين الطائفية المشار اليها . وكانت النتيجة المترتبة على ذلك هي شد جمهور كثيف من تلك الطبقة الى نظام الطائفية السياسية ، الى ايديولوجيته ومؤسساته شبه الاقطاعية .

هذا الموقع الخاص الذي احتلته البورجوازية الصغيرة تاريخيا في مجرى تطور لبنان المعاصركان واحدا من العوامل الرئيسية الكامنة وراء ظاهرة الاستقرار المديد التي عرفها النظام السياسي اللبناني بالقياس الى ما شهده معظم الاقطار العربية خلال فترة الخمسينات والستينات من انقلابات عاصفة .

لقد كانت البورجوازية الصغيرة اللبنانية الطبقة التي توسطت دائما تناقضات التشكيلة الاجتماعية والبنية السياسية المنبثقتين عن نمط التطور الراسمالي للبنان وملات فجواتها ومواضع التفاوت والانقطاع فيها .

لقد رافق نمط التطور المذكور ونتج منه :

— من ناحية تفاوت بين نمو راسمالي تركز في بيروت (في قطاع الخدمات اساسا) وبين ريف يتعمق تخلفه ويزداد خضوعا والتحاقا بسلطة المال المركزة في المدينة .

— ومن ناحية ثانية تفاوت بين النمو الراسمالي في المدينة والاطر السياسية والايديولوجية السابقة على الراسمالية، التي ظلت تحتويه .

والبرجوازية الصغيرة هي التي شكلت الصلة بين جميع هذه المستويات في التشكيلة الاجتماعية وهي التي ملأت ، بانشدادها الى قوانين النظام السياسي اللبناني السائدة، فجوة الانقطاع بين البنية السياسية الطائفية شبه الاقطاعية والبنية الاقتصادية الاجتماعية الراسمالية .

هذه الوظيفة التي ادتها البورجوازية الصغيرة ظلت تشكل مصدر استقرار للنظام السياسي طالما بقيت التشكيلة الاجتماعية والبنية السياسية محتفظتين بحد من التوازن على قاعدة « الازدهار الاقتصادي » وخفوت الصراع بين الطبقات نسبيا ، وهو ما شكل الطابع الرئيسي لتطور لبنان خلال العقدين الاولين لما بعد الاستقلال . هنا لم يقتصر الامر على مجرد تجميد جمهور كثيف من البورجوازية الصغيرة عن لعب دوره الايجابي كقوة اجتماعية رئيسية في الصراع مع الطبقة المسيطرة اقتصاديا ومع وكيلها في السلطة السياسية. بل تعدى ذلك الى اضطلاع ذلك الجمهور بدور سلبي هو دور العازل الاجتماعي والسياسي بين الطبقة العاملة وشبه البروليتاريا في المدينة والريف من ناحية وبين البورجوازية الكبرى واقطاعها السياسي من ناحيةثانية. بحيث انهذا الموقع الخاص والمستقر للبورجوازية الصغيرة في وسط التشكيلة الاجتماعية والبنية السياسية اللبنانيين ، كان يحول دون اندلاع مواجهات وطنية اجتماعية سياسية واسعة ومباشرة بين الطبقةالعاملة وحلفائها منجهة وبين البورجوازيةوسلطتها السياسية من جهة اخرى، مواجهات لا تغلفها اطر ايديولوجية وسياسية سابقة على الراسمالية .

هكذا كانت: البورجوازية الصغيرة المحطة الاجتماعية الرئيسية التي يجري عندها تحويل المواجهات الكبرى والحادة، الوطنية والاجتماعية والسياسية ، الى مواجهات طائفية . وبذلك كان يتوفر الحد الاقصى من الامن الاجتماعي والسياسي للبورجوازية المسيطرة اقتصاديا ولوكيلها في السلطة السياسية .

واذا كانت البورجوازية الصغيرة قد شكلت القاعدةالاجتماعية « الشعبية » الرئيسية التي امنت لنظام الطائفية السياسية استقراره وتوازنه في فترات « الازدهار الاقتصادي » خاصة ، فان هذه القاعدة بدأت تهتز وتنشق من تحت النظام المذكور بفعل دخول النمو الراسمالي منذ اواسط الستينات طور ازمة اقتصادية مديدة واحتدام المضاعفات الناجمة عن تفجر القضية الوطنية بعد هزيمة حزيران ٦٧ ، وما رافق ذلك كله من اشتداد وتيرة الاستغلال والتمايز الاجتماعي في ظل اصرار البورجوازية وسلطتها السياسية على تحميل اوسع الجماهير كل اعباء الازمة الاقتصادية وكل اكلاف النهج الانعزالي .

من هنا بدأت تتقلص فرص نيل الخدمات والترقي والانتفاع ليس فقط في وجه جمهور البورجوازية الصغيرة الاوسع بل وفي وجه نخبتها المحدودة ايضا . والذين كانوا — من ابناء هذه النخبة — يتمتعون فيما مضى بالقسط الاوفر من فضلات الامتيازات بسبب انتمائهم الى طوائف « محظوظة » ، اصبح عليهم الان ان يذوقوا طعم الحرمان منها . اما الذينكانوا — من ابناء تلك النخبة ذاتها — يحصلون في الاصل على النزر الشحيح من فضلات الامتيازات بسبب انتمائهم الى طوائف محرومة ، فقد بات عليهم ان يعانوا الحرمان مضاعفا هذه المرة .

ان القاء البورجوازية الصغيرة ككل — على تفاوت اوضاع مراتبها وفئاتها — في اشداق الازمة الاجتماعية المستفحلة كان وما يزال مصدر الاضطراب السياسي النامي في اوساطها على امتداد السنوات الاخيرة . مما نتج عنه بدء انحلال الروابط التي تشدها الى الاقطاع السياسي الطائفي والى برلمانه والعملية الانتخابية التي تعيد انتاج هذا البرلمان كل اربع سنوات . ذلك ان قدرة الاقطاع السياسي على حل مشكلات جمهوره الشعبي — الانتخابي بتوزيع فضلات الامتيازات عليه عبر الخدمات الخاصة (الفردية والعائلية والعشائرية) باتت شبه معدومة ... فالفضلات تقلصت الى حدودها الدنيا من ناحية بينما المشكلات تضخمت واختلفت نوعيا بحيث لم يعد ممكنا حلها على مستوى الخدمة الخاصة من ناحية ثانية .

ولقد ساعد على اشتداد وتيرة التأزم الاجتماعي والاضطراب السياسي في اوضاع البورجوازية الصغيرة نمو الصراع الطبقي من حولها خلال السنوات الاخيرة بين قطبيه الرئيسيين : الطبقة العاملة من جهةوالبورجوازية الكبرى من جهة ثانية ، بحيث برزت الطبقة العاملة بصفتها القوة الاجتماعية الضاربة ضمن جمهور الكادحين والطبقة التي تشكل عنصر التوحيد الرئيسي للحركة الشعبية وبرنامجها المطلبي . وقد انعكس تعاظم دور الطبقة العاملة على صعيد الصراع الاجتماعي ، نموا ملحوظا لوزنها على الصعيد السياسي . واليها اضيف الدور الذي اخذت تلعبه الجماهير شبه البروليتارية في المدينة بشكل خاص .

ان شبه البروليتاريا ، التي يشكل انسامها هي ايضا احدى نتائج نمط التطور الراسمالي المصدوم في لبنان ، يجد اصولها الاولى في الفلاحين الصغار الذين يملكون او يستاجرون قطعة صغيرة من الارض لا يكفي مدخولها لتامين معيشتهم فيضطرون الى البيع الموسمي لقوة عملهم في الزراعة او الى ممارسة اعمال اخرى ، وفي الفلاحين المحاصصين الذين يمثلون بقايا علاقات الانتاج شبه الاقطاعية والذين يؤدي بهم التفكك المتسارع لهذا النمط من الانتاج الى البطالة ومن ثم الى البحث عمن يشتري قوة عملهم في الزراعة او في اعمال اخرى ... هذه الشرائح من شبه البروليتاريا الريفية تشكل المنبع الرئيسي لتيار الهجرة المتصل الى المدينة . وهو تيار تضاعف زخمه خلال السنوات الاخيرة عندما اضيف اليه النزوح الكثيف من مناطق الحدود الجنوبية الى بيروت تحت وطأة العدوان الصهيوني المتصاعد . هكذا تشكل ويتشكل باستمرار جمهور واسع من شبه البروليتاريا حول بيروت (هو ما اصطلح على تسميته بحزام البؤس) لا يملك راسمالا وليست بحوزته وسيلة خاصة للعمل ولا يصادف طبقة راسمالية قادرة على استخدام قوة عمله استخداما ثابتا . هذا الجمهور الواسع من العاطلين عن العمل والاجراء في المهرة ، والشغيلة العاملين مؤقتا في المشاريع الراسمالية (مشاريع البناء بوجه خاص) والباعة المتجولين ، والخدم، وبوابي البنايات ... الخ ، لم يعد « كمية مهملة » بعد ان زجته الصراعات الوطنية والاجتماعية المحتدمة في دوامة « العمل السياسي » مفجرة بذلك طاقة الرفض والعنف التي يختزنها .

وسط هذا الصراع الطبقي النامي تحت وطأة استفحال الازمة الاجتماعية ومضاعفات المواجهات الوطنية الحادة — على الحدود وفي بيروت — لم تفقد البورجوازية الصغيرة استقرارها التاريخي كقاعدة « شعبية » رئيسية لنظام الطائفية السياسية فقط، ولم يهتز دورها كعازل اجتماعي سياسي مأمون بين الطبقة العاملة وشبه البروليتاريا في المدينة والريف وبين البورجوازية الكبرى واقطاعها السياسي فحسب ، بل كان عليها ان تتلقى ايضا في هذه الفترة من اضطراب التشكيلة الاجتماعية تأثيرات الطبقة العاملة والجماهير شبه البروليتارية عليها ، مما بدأ يفجر وعيها لازمتها الاجتماعية وللازمة الوطنية العامة ويغذي الاضطراب السياسي في صفوفها .

هكذا يصبح بالامكان رسم اللوحة التالية للتشكيلة الاجتماعية التي بدأت تهتز وتتشقق من تحت اقدام نظام الطائفية السياسية ومؤسساته شبه الاقطاعية :

— هناك من ناحية اولى الطبقة العاملة التي لا يخاطب نظام الطائفية السياسية بما هو نظام التوزيع المتفاوت لفضلات الامتيازات على بعض الجمهور الشعبي ايا من مصالحها المادية الحيوية اصلا ، والتي تتحمل اضخم الاعباء الناجمة عن استفحال الازمة العامة بوجهيها الوطني والاجتماعي .

— وهناك من ناحية ثانية شبه البروليتاريا المستبعدة اصلا من دورة النمو الراسمالي والتي لا يؤدي نظام الطائفية السياسية الا الى تكريس استبعادها وايقاعها فريسة الحرمان المضاعف والقمع المضاعف على الدوام .

— وهناكمن ناحية ثالثة البورجوازية الصغرى المدينية والريفية ، التي بدأ نظام الطائفية السياسية الحارس لمصالح البورجوازية الكبرى يصدم تطلعها — بل وحتى تطلعنخبتها على اختلاف انتماءاتها الطائفية — الى الخدمات وفرص الترقي والانتفاع . ومن هنا مصدر تدهورها الاجتماعي واضطرابها السياسي .

هل نستنتج من ذلك كله ان الجماهير اللبنانية — والتي تتشكل اساسا من الطبقات الاجتماعية الرئيسية المذكورة — قد خرجت كليا من تحت سقف نظام الطائفية السياسية بحيث بات هذا النظام فاقدا لكل قاعدة اجتماعية « شعبية » ؟ — ليس هناك في الواقع ما هو اشد خطأ من صياغة وشل هذا الاستنتاج المتسرع . فما زالت لنظام الطائفية السياسية قاعدته الاجتماعية « الشعبية » ، لكنها باتت تعاني اختلالا عميقا ظهر لنا باجلى صوره لدى استعراض تطور اوضاع البورجوازية الصغيرة وتدهورها المتسارع بشكل خاص. هذا الاختلال الذي كان نتاج نمو حركة الصراع الطبقي في مناخ تفجر القضية الوطنية والاجتماعية على امتداد السنوات الماضية ، يعود اليوم ليلعب دوره في دفع تلك الحركة الى مستوى اكثر نضجا وتقدما بدأت تتولد عنده استقطابات سياسية لم تشهد لبنان من قبل مثيلا لها من حيث حدتها وضخامتها . وعلى قاعدة الصراع بين هذه الاستقطابات وما تطرحه من حلول « للازمة اللبنانية » سوف يتقرر نوع المستقبل السياسي الذي ينتظر بلادنا .

تسارع نمو اليسار وقوى التغيير الوطني الديمقراطي

لقد كانت اولى النتائج المترتبة على استفحال الازمة الاجتماعية واحتدام القضية الوطنية، اتساع الجمهور الشعبي الذي يؤدي به اصطدام مطالبه بجدار النظام السياسي القائم ، الى الخروج على العلاقات السياسية الطائفية شبه الاقطاعية التي يكرسها النظام المذكور ، والى احتلال موقع التناقض الرئيسي معه .

هذا الجمهور الشعبي المتسع تتركز مادته الرئيسية في صفوف الطبقة العاملة وضمن اوساط واسعة من البورجوازية الصغيرة المدينية والريفية ولدى تلك الفئات شبه البروليتارية (وخصوصا على امتداد حزام البؤس حول بيروت) التي بدأت تنتقل في ردود فعلها على الازمة الاجتماعية — الوطنية من الصعيد العفوي المتمثل بتوالد اشكال « السرفض » و « التمرد » والعمل الارهابي والالتحاق المباشر بالمقاومة الفلسطينية ، الى صعيد الانخراط (بمختلف الاشكال المسلحة وغير المسلحة) في الصراع الوطني الاجتماعي السياسي بمحاوره اللبنانية الرئيسية وتحت قيادة الاحزاب التقدمية .

ان وعي الجمهور الشعبي المذكور ، على اختلاف الفئات المكونة له ، للازمة الاجتماعية وللقضية الوطنية يصل به الى رفض الاستمرار في دفع اكلاف النهج الانعزالي على الصعيد الوطني ، والى مقاومة نهج البورجوازية التقليدي على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي ، ثم الى التناقض مع تركيب نظامها السياسي ، واخيرا الى الانحياز للبرنامج الوطني الديمقراطي العلماني الذي تطرحه الاحزاب التقدمية جوابا على قضايا المرحلة الراهنة من تطور لبنان :

- برنامج المواجهة الوطنية لبنانيا وفلسطينيا وعربيا .
- برنامج المطالب الاجتماعية المستهدف تقييد نزوع البورجوازية الى تحميل اعباء ازماتها لاوسع الجماهير واجبارها على تعديل وجهة تطور اقتصادها والزامها تحمل اكلاف تجديد قوة عمل الجماهير المنتجة .
- برنامج التغيير السياسي المتمحور حول هدف تصفية العلاقات السياسية الطائفية شبه الاقطاعية المتخلفة واقامة ديمقراطية علمانية عصرية ومتطورة .

ان اتساع القاعدة الاجتماعية المنحازة الى هذا البرنامج الوطني الديمقراطي المرحلي ، ادى الى زيادة ملحوظة في الوزن السياسي للاحزاب التقدمية والى تعاظم دورها في الحياة العامة للبلاد خلال السنوات الاخيرة ، وهو امر عززته احداث وتطورات هذا العام (١٩٧٥) حيث برز اليسار قوة استقطاب رئيسية والطرف الوحيد الذي يطرح حيال الازمة الوطنية الاجتماعية السياسية حلولا مفتوحة الافاق .

وفي هذا الاطار لابد من تسجيل الحقائق التالية :

أ — الدور الطليعي للشيوعيين في النضال الوطني الديمقراطي

لقد تاكد هذا الدور وترسخ في مختلف النضالات الوطنيه والاجتماعية والسياسية التي خاضتها الحركة الشعبية على امتداد السنوات الماضية : من نضالات الطبقة العاملة في جميع تحركاتها المطلبية والديمقراطية العامة التي ازدادت وحدة وشمولا ، الى النضالات التي انخرطت فيها اوساط واسعة من العمال الزراعيين والفلاحين في سبيل الحد من الاستغلال المضاعف الواقع عليها وبناء تنظيماتها النقابية والمهنية ، الى الاسهام المستمر الذي قدمته الحركة الطلابية في النضال من اجل ديمقراطية التعليم ووطنيته وفي مجمل قضايا البلاد ... واخيرا الى المواجهات الوطنية الكبرى التي توالت دعما للمقاومة الفلسطينية ودفاعا عن الوطن حيال العدوان الاسرائيلي المستمر .

وفي مجرى هذه النضالات جميعا ، حيث لعب الشيوعيون دورهم الطليعي ، توطدت ونمت العلاقات الرفاقية بين منظمتنا — منظمة العمل الشيوعي — وبين الحزب الشيوعي ، مولدة اشكالا اكثر تقدما من التفاعل النظري البرنامجي والوحدة السياسية النضالية والعمل التنظيمي المشترك .. ان توطيد وتطوير هذه العلاقات الرفاقية كان وما يزال عنصر دفع لمسيرة الشيوعيين جميعا (في الحزب وفي المنظمة) نحو آفاق اكثر نموا واكثر تلبية لحاجات النضال المتقدم للحركة الشعبية اللبنانية كلها .

ب — الدور القيادي البارز للحزب التقدمي الاشتراكي ولرئيسه كمال جنبلاط

كان للدور الذي لعبه الحزب التقدمي الاشتراكي ورئيسه كمال جنبلاط في قيادة الحركة الوطنية اللبنانية على امتداد السنوات الماضية، ابلغ الاثر في تصعيد زخم هذه الحركة وتوطيد استقلالها السياسي وتطوير التعاون بين مختلف اطرافها .

ذلك كله تجلى باكثر الاشكال وضوحا خلال المواجهات النضالية الحادة التي دخلتها الحركة الوطنية هذا العام .

لقد لعب كمال جنبلاط والحزب التقدمي الاشتراكي دورا بالغ الاهمية في وضع الخطة السياسية الصائبة التي تحركت بموجبها القوى التقدمية منذ مجزرة عين الرمانة (١٣ نيسان ١٩٧٥) دفاعا عن المقاومة وتحت شعارات « المطالب الوطنية » وعزل حزب الكتائب .

كما اضطلع كمال جنبلاط والحزب التقدمي الاشتراكي بالقسط الاكبر من مهمة تقديم هذه الخطة السياسية الى الراي العام العربي وتكريس استقلال الحركة الوطنية اللبنانية على قاعدة التعاون الوثيق بينها وبين جميع القوى الوطنية في العالم العربي .

واخيرا كان للحزب التقدمي الاشتراكي ورئيسه كمال جنبلاط دوره الاساسي في توحيد موقف الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية حول برنامج سياسي مرحلي يوظف الرصيد الشعبي الكبير الذي حققته من اجل فتح صفحة جديدة في مسيرة نضالها .

ولقد نما وتوطد خلال هذه الفترة التعاون الوثيق بين الشيوعيين (في الحزب والمنظمة) وبين الحزب التقدمي الاشتراكي ورئيسه كمال جنبلاط، مما كان له وسيكون اثره الايجابي المتعاظم لمصلحة الحركة الوطنية وكل احزابها التقدمية ومجموع نضالاتها في مختلف الميادين .

جـ تعزيز لقاء الاحزاب وتطوير التعاون بين أطرافه

كان اتفاق الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية على برنامج سياسي مرحلي مشترك فاتحة طور جديد في العلاقات بينها ، وفي مسيرة الحركة الشعبية اللبنانية ككل . وهو امر سوف يسمح مستقبلا بمعالجة مسالة قيام « الجبهة الوطنية التقدمية » على صعيد اكثر تقدما .

لقد نظرنا الى قضية قيام الجبهة ، دائما ، على انها عملية تاريخية متنامية تحقق على طريقها من الخطوات بقدر ما تنمو وتتسع النضالات الوطنية والاجتماعية المشتركة وبقدر ما يتطور الوضع السياسي العام في البلاد الى الدرجة التي يصبح معها قيام الجبهة حاجة موضوعية اكثر الحاحا . لذا لم يكن من قبيل الصدفة ان تحقق الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية ، في هذا الوقت بالذات ، اول نجاح ملموس لها على صعيد ارساء الاساس البرنامجي للجبهة المطلوبة . فلقد اتت هذه الخطوة في امتداد تاريخ طويل من النضالات المشتركة التي اضطلع بمسؤولية خوضها وقيادتها لقاء الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية . كما ان هذه الخطوة تعكس اليوم مجمل التطورات الجذرية المتنامية في الوضع السياسي اللبناني ، من حيث كونها تاتي تلبيةللحاجة الموضوعية الى مزيد من التماسك والتخطيط النضالي الواعي في صفوف الاستقطاب الشعبي الضخم الذي يتحلق اليوم حول الاحزاب التقدمية ويشكل القوة الاساسية الضاربة المؤهلة لتجسيد ارادة اوسع الجماهير اللبنانية في التغيير.

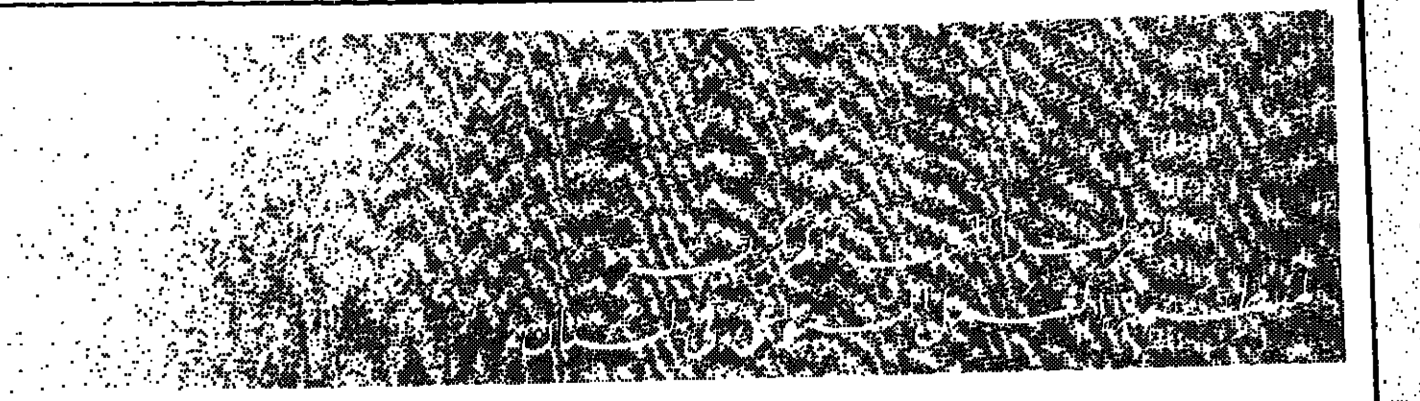
اتساع حركات المطالبة بحقوق الطوائف المحرومة

اذا كان اختلال القاعدة الاجتماعية للطائفية السياسية ومؤسساتها قد ادى ويؤدي من ناحية اولى الى نمو استقطاب شعبي ضخم حول الاحزاب التقدمية وبرنامجها الوطني الديمقراطي العلماني ، فلابد من القول انه ادى ويؤدي من ناحية ثانية الى نمو ملحوظ في جماهيرية حركات المطالبة بحقوق الطوائف المحرومة والى تزايد وزنها السياسي .

وليس في نمو هذين الاستقطابين ، في آن معا وعلى قاعدة الظروف المادية نفسها ، اية مفارقة تستعصي على الفهم . ذلك انه اذا كانت الازمة الوطنية — الاجتماعية المحتدمة تشكل اساسا لنمو وعي سياسي طبقي لدى جمهور شعبي متسع هو جمهور البرنامج الوطني الديمقراطي العلماني الذي تطرحه الاحزاب التقدمية ، فان ذلك لا يلغي ، في هذا الطور من الصراع الاجتماعي السياسي ، وجود وفعالية اشكال من الوعي الشعبي العفوي للازمة ذاتها ، يبقى المجال امامها مديدا وفسيحا .

هذا الوعي الشعبي العفوي هو البحر الذي تغترف منه الحركات المطلبية الطائفية مادتها الجماهيرية . وهي اذ ترى في اختلال قوانين توزيع الخدمات وفرص الترقي والانتفاع المعمول بها في نظام الطائفية السياسية المصدر « الجوهري » للازمة ، « تناضل » من اجل تصحيحه على ارضية النظام نفسه . لذا فانها رغم انطلاقها على العموم من جذر اجتماعي « محروم » تساهم فعليا في اعادة انتاج العلاقات السياسية الطائفية شبه الاقطاعية تحت وهم امكان تكييفها لجعلها اكثر توازنا ، وامكان حل الازمة الوطنية الاجتماعية السياسية ضمن اطارها .

ولا بد من القول هنا ان استمرار تلك العلاقات السياسية المتخلفة مكرسة ومحمية بالقوانين والمؤسسات القائمة ، واستمرار ابتلاعها لمختلف مجالات الحياة اللبنانية ، سوف يظل يجبر — ولفترة طويلة من الزمن — جماهير واسعة على ان تعي وتطرح مشكلاتها على صعيد طائفي ، الى ان يؤدي اصطدامها المتكرر بجدار النظام السياسي الى الخروج كليا عليه وعلى العلاقات المتخلفة التي يرسيها .



□ تشكل حركة المطالبة بحقوق الشيعة ابرز تعبير عن نمو حركات المطالبة بحقوق الطوائف المحرومة خلال السنوات الاخيرة . وهي من حيث تكوينها تضم حشدا من القوى الاجتماعية والسياسية يبدو تنافرها واضحا للعيان : من رجال الدين الشيعة ، الى فريق من الاقطاع السياسي الشيعي ، الى ممثلي البورجوازية الشيعية النامية ، الى اقسام واسعة من جماهير الشيعة الكادحة من العمال والبورجوزية الصغيرة والفئات شبه البروليتارية في المدينة والريف .

فما الذي سوّغ ويسمح بان تبدو هذه القوى جميعا متعايشة رسميا في ظل برنامج مطروح باسم الطائفة الشيعية اجمالا على قاعدة مصالح متباينة في النهاية ؟.

لا يمكن تفسير ذلك الا بالنظر للموقع المتدني الذي يعطيه النظام السياسي اللبناني للطائفة الشيعية ككل ضمن هرم الامتيازات الطائفية التي ينهض عليها هذا النظام، ومدى التناقض بين هذا الموقع وبين الوضع « الفعلي » للشيعة .

● فرجال الدين الشيعة كانوا يجدون انفسهم ، الى ما قبل سنوات ، مستبعدين كليا من دائرة التنظيم المؤسسي الديني لمختلف الطوائف اللبنانية . وهو ما كان ردهم عليه المطالبة بمساواتهم برجال الدين من بقية الطوائف عبر ايجاد مؤسسة دينية طائفية شيعية ما يزال القيمون عليها حتى اللحظة يصارعون من اجل ارسائها وتثبيت الاعتراف بها .

● والاقطاع السياسي الشيعي يجد نفسه ، وهو « الممثل » لاكبر الطوائف اللبنانية عددا ، الطرف الاضعف في مختلف مراكز ومؤسسات السلطة السياسية بالقياس الى « ممثلي » الطوائف الرئيسية الاخرى . لذا يصارع ، هو الآخر ، من اجل نصيب اوفر في السلطة . ويزداد صراعه هذا احتداما نظرا لبدء انهيار الحلقة الرئيسية من الاقطاع السياسي الشيعي ممثلا بالاقطاع الاسعدي ، مما يجعل حلقاته الاخرى الثانوية ، التي كانت مستبعدة بل وحتى مضطهدة من جانب « الدولة » ، تكثف الآن معركتها « الشعبية » من اجل انتزاع الاعتراف بها وريثة للاقطاع الاسعدي على كل المستويات .

● والبورجوازية الشيعية النامية ترى ان وزن جناحها المالي — المتكون عموما من المهاجرين — في الاقتصاد اللبناني لا يتناسب اطلاقا مع الموقع الثانوي المعطى لهما بين اطراف الطبقة المسيطرة . كما ترى ان وزن مثقفي طبقتها الوسطى في اطار الطبقة الوسطى اللبنانية اجمالا لا يتناسب هو ايضا مع النزر الشحيح من الفرص المفتوحة امامهم في وظائف الدولة العليا واجهزتها الرئيسية وفي مؤسسات الادارة اللبنانية العامة والخاصة اجمالا . لذا فهي تصارع كذلك من اجل مركز اقوى في اطار الطبقة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا .

● اما الجماهير الشيعية الكادحة التي تستقطبها حركة المطالبة بحقوق الشيعة ، فانها تطرح مطالبها على هذا المستوى الطائفي ، نظرا لكونها تعاني — اكثر من سواها — القهر الوطني والاجتماعي ملتبسا بالقهر الطائفي. اذ انها لا تتحمل فقط اعباء الحرمان الاصلي والعام التي بات « الاقتصاد الحر » يفرضها على مجموع الجماهير اللبنانية ، بل تتحمل ايضا اعباء الحرمان الاضافي التي يخصها بها نظام الطائفية السياسية حين يضعها في اسفل السلم ضمن تراتب عملية توزيع فضلات الامتيازات على بعض الجمهور الشعبي من بعض الطوائف . ولان وعيها العفوي لا يصل بها الى اكثر من رؤية الخلل في النظام السياسي على انه خلل في تطبيق قواعد التوزيع الطائفي — وليس في القواعد ذاتها — فهي تصارع لتصحيحه تحت وهم امكانية التوزيع « الاعدل » للامتيازات بشكل يعممها على الجميع بدل ان تبقى محصورة في شرائح اجتماعية طائفية معينة !

ان القاسم المشترك الظرفي الذي يؤمن « اللحمة » بين تلك القوى الاجتماعية والسياسية المتنافرة يتمثل في كونها تصارع جميعا ، كل انطلاقا من مصالحه وحاجاته، في سبيل موقع افضل ضمن التراتب العام الذي يرسيه نظام الطائفية السياسية ويكرسه قاعدة للحياة اللبنانية .

وهنا بالضبط يكمن المأزق التاريخي لحركة المطالبة بحقوق الشيعة . اذ ما الذي يمكن ان يتحقق من برنامجها فعليا على المستوى الطائفي ؟

— من الممكن بالطبع تحويل المؤسسة الدينية الطائفية الشيعية الى مؤسسة راسخة تضاهي « اعرق » المؤسسات الدينية للطوائف الاخرى . ومن الممكن ايضا ان يتسع النظام السياسي الطائفي شبه الاقطاعي لحصة اكبر في السلطة تعطى لاطراف الاقطاع السياسي الشيعي المستبعد والضئيلة النفوذ حتى الآن . كما انه من الممكن ان تحتل البورجوازية الشيعية النامية ، بجناحها المالي وبمثقفي طبقتها الوسطى ، موقعا اكبر ضمن الطبقة المسيطرة وفي اجهزة الدولة والادارة اللبنانية العامة والخاصة . ذلك ان مطالب كل تلك القوى تقع بالفعل ضمن قدرة النظام السياسي القائم على التلبية والتكيف .

— لكن ما لا يمكن تحقيقه على المستوى الطائفي هو بالضبط المطالب الوطنية والاجتماعية للجماهير الشيعية الكادحة لان هذه تفيض بما لا يقاس عن نظام توزيع الفضلات على جماهير الطوائف .

ان دخول هذه الحقيقة الى وعي الجماهير الشيعية الكادحة ، الملتفة الآن حول حركة المطالبة بحقوق الشيعة، لا يمكن ان يتم الا عبر مسيرة تجريبية مديدة يصطدم فيها كادحو الشيعة بجدار النظام السياسي المتصلب تكرارا ، وتتحقق خلالها عملية فرز متنامية تكسر الوحدة الظرفية القائمة الآن بين القوى الاجتماعية والسياسية الشيعية « المسيطرة » والتي سوف يزول تناقضها الجزئي مع النظام السياسي القائم حين يمنحها بعض ما تطالب به من حصة في الامتيازات (المؤسسة الدينية الشيعية ، الاقطاع السياسي الشيعي ، البورجوازية الشيعية النامية) وبين الجماهير الشيعية الكادحة التي سوف تبقى ابواب النظام موصدة في وجهها على الدوام . عندها سوف تصبح هذه الجماهير اكثر قابلية لوعي ازمتها على صعيد سياسي طبقي، اي اكثر قدرة على ان ترى بوضوح مدى الوهم الذي ينطوي عليه افتراض الوحدة بين جميع طبقات الطائفة الشيعية ، ومدى العقم الذي يحكم محاولاتها المتكررة تحقيق مطالبها على صعيد طائفي . وهذا الوعي سوف يكون طريقها لمغادرة اطر العمل الطائفي وللانخراط المتزايد في المجرى العام لنضال القوى السياسية التقدمية الممثلة ، ببرنامجها الوطني الديمقراطي العلماني ، لجميع المحرومين والكادحين .

لكن وصول الجماهير الشيعية الكادحة ، الملتفة الآن حول حركة المطالبة بحقوق الشيعة ، الى هذا الاختيار الحاسم، امر مرهون في جزء منه بنمو النضال الجماهيري للاحزاب التقدمية واضطلاعها بمسؤولياتها في تسريع وتيرة التحول لدى كادحي هذه الطائفة باتجاه تحريرهم من المأزق الطائفي الضيق الذي يراوح نضالهم عنده . مما يفرض تحديد موقف سياسي واضح تجاه حركة المطالبة بحقوق الشيعة يقنن العلاقة بينها وبين الاحزاب التقدمية ويرسيها على اساس منتج فعلا.

في رأينا أن هذه العلاقة ينبغي أن لاتكون علاقة تصادم باي حال .

صحيح أن تلك الحركة تضم — فيمن تضم — قوى هي في النهاية جزء من الطبقة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا . وصحيح انها ببرنامجها المطروح باسم الطائفة الشيعية ككل تضع نضال كادحي الشيعة امام مأزق تاريخي لا خلاص منه الا بالخروج عليه . ذلك كله صحيح ... لكن الصحيح ايضا هو ان الجماهير الملتفة حولها انما تعبر بهذا الالتفاف عن طموح جذري الى تحقيق مطالب ينهض بينها وبين البرنامج الوطني الديمقراطي للحركة الشعبية اجمالا ، اكثر من قاسم مشترك . وهنا يكمن الوجه الايجابي لحركة المطالبة بحقوق الشيعة والذي لا تحجبه عن انظارنا الاردية الطائفية التي تلفه والتي هي وثيقة الصلة بمستوى الوعي العفوي لدى جماهير يجبرها نظام الطائفية السياسية على ان تظل حبيسة التعبير والطرح الطائفيين .

لذلك كله نقول ان العلاقة بين الاحزاب التقدمية وبين حركة المطالبة بحقوق الشيعة ينبغي ان لا تكون علاقة تصادم ، بل المطلوب على وجه الدقة قيام علاقة تعايش مديد بين الطرفين . والتعايش ينطوي هنا على التحالف والصراع في آن معا :

— التحالف اساسا ودائما مع الجماهير الكادحة لحركة المطالبة بحقوق الشيعة ، ثم التحالف مع الحركة بمجملها حين يكون نضال الجماهير الكادحة من اجل مطالبها الوطنية والاجتماعية هو الوجه الطاغي على الحركة المحدد لمسيرتها .

— والصراع اساسا ودائما مع القوى التي تستقطبها حركة المطالبة بحقوق الشيعة والتي تشكل « الفرع الشيعي » من مجمل الطبقة « اللبنانية » المسيطرة اقتصاديا وسياسيا . ثم الصراع مع الحركة بمجملها حين تكون تلك القوى المسيطرة هي الطاغية على الحركة المتحكمة بمسيرتها .

— واخيرا النضال عبر صلة التعايش المديد هذه من اجل تقريب افق تحرير كادحي الشيعة من مأزق البرنامج المطلبي الطائفي الذي يراوح نضالهم عنده ، وتحويلهم صوب الانخراط في المجرى العام لنضال الحركة الشعبية بقيادة احزابها التقدمية .

ولعل في هذه الاسس المطروحة اطارا مقترحا لتنظيم الصلة بين الاحزاب التقدمية وحركة المطالبة بحقوق الشيعة ، ما يصلح ان يكون قاعدة لعلاقة سوية بين الاحزاب التقدمية وبين كل حركات المطالبة بحقوق الطوائف المحرومة .

ولكن ... لماذا ندعو الى علاقة تعايش مديد (هي مزيج من التحالف والصراع في ان معا) مع حركات المطالبة بحقوق الطوائف المحرومة ، بينما ندعو بالمقابل الى تصادم مديد ضمن خط صراعي مستقيم مع جميع حركات الدفاع عن الاستئثار الطائفي وعن ديمومة الامتيازات الطائفية ؟

ليس في تمييزنا — على صعيد الموقف — بين هذين النمطين من الحركات الطائفية ، اي وقوع في شرك الطائفية كما قد يخيل للبعض . فالتمييز مصدره بالضبط اختلاف الجذر الاجتماعي لكل من النمطين . ونحن اذ نقاوم الطائفية ونسعى لازالتها لا نتعامل معها وكانها خطيئة اخلاقية اصلية اصيب بها هذا المجتمع اللبناني من لدن القدر ، وما علينا للخلاص منها الا ان نلعنها دائما وندعو الى الاقلاع عنها انى وجدت ،ونتصدى لها بالطريقة التبشيرية نفسها مهما كانت الصيغة المادية التي تتلبسها !

نحن اذ نقاوم الطائفية ونسعى لازالتها نتعامل معها على انها نظام سياسي مادي تقوم كل وظيفته في النهاية على : مضاعفة الامتيازات في يد الجناح المهيمن ضمن الطبقة المسيطرة من خلال اقتران استئثاره الاقتصادي الاصلي ، بحكم انتمائه للطبقة المسيطرة عموما ، باستئثار اقتصادي اضافي بحكم انتمائه لطوائف معينة (وهذا هو المعنى المادي الفعلي لتعبير الاستئثار الطائفي) — ثم مضاعفة الحرمان لدى فئات اجتماعية عريضة من خلال اقتران حرمانها الاقتصادي الاصلي، بحكم انتمائها الى مجموع الجماهير اللبنانية الكادحة، بحرمان اقتصادي اضافي بحكم انتمائها لطوائف معينة (وهذا هو ايضا المعنى المادي الفعلي لتعبير الحرمان الطائفي) .

واذ نناضل من موقعنا الوطني الطبقي ، موقع البروليتاريا اللبنانية وحلفائها ، لالغاء الطائفية السياسية فنحن نناضل بالضبط لتصفية امتيازات الاستئثار الطائفي في امتداد نضالنا لتصفية كل الامتيازات الاقتصادية الاجتماعية السياسية، كما نناضل اساسا لتحرير بعض الجماهير الكادحة من اعباء الحرمان الطائفي في امتداد نضالنا لتحرير كل الجماهير الكادحة من كل اعباء الحرمان والقهر الاقتصادي الاجتماعي السياسي .

لذا فنحن متصادمون بالضرورة — ومن موقع محض طبقي — مع كل حركات الدفاع عن الاستئثار الطائفي وعن ديمومة الامتيازات الطائفية .. كما نحن متعايشون بالضرورة — ومن موقع محض طبقي ايضا — مع كل حركات المطالبة بحقوق الطوائف المحرومة .

يبقى اننا نحدد لهذا التعايش افقه الواضح ، فلا نسير في ذيل حركات المطالبة بحقوق الطوائف المحرومة ولا نبقي التعايش معها عفويا ، بل نمارسه على شكل مزيج من التحالف والصراع هدفه الاخير اجتذاب الجماهير الكادحة للطوائف المحرومة الى المجرى العام للنضال الوطني الديمقراطي العلماني بقيادة الاحزاب التقدمية . ذلك انه في مجرى الصراع الطبقي وحده (بكل تعبيراته الوطنية والاجتماعية والسياسية) يتحقق حل المسالة الطائفية في النهاية : عبر تصفية كل الامتيازات ومن بينها امتيازات الاستئثار الاقتصادي — الطائفي المركب ، وعبر تحرير كل الجماهير الكادحة من كل اشكال الحرمان ومن بينها الحرمان الاجتماعي — الطائفي المركب .

الحل الفاشي من الازدهار.. الى المأزق

في مناخ الازمة الوطنية — الاجتماعية الحادة التي يشهدها الوضع اللبناني الراهن ، لا يشكل ازدهار المشاريع الفاشية ونموها مقابل نمو قوى الحل الوطني الديمقراطي العلماني وتزايد وزنها السياسي ، ظاهرة ذات طابع استثنائي . بل ان ذلك يكاد يعبر عن قانون عام يحكم مسار كل ازمة « فاصلة » كالازمة التي يجتازها لبنان في هذه المرحلة من تطوره : فمقابل الاستقطاب اليساري الحاد ينشأ « عادة » استقطاب فاشي حاد .

وبقدر ما يستمد الحل الفاشي للازمة اللبنانية ، والذي يحمل لواءه حزب الكتائب ، ابرز خصوصياته من طبيعة التركيب الاجتماعي السياسي المميز للبنان ، فانه يبقى محتفظا ببعض السمات الرئيسية العامة للحل الفاشي في كل زمان ومكان .

□ لماذا تبدو الكتائب مؤهلة اكثر من سواها للاضطلاع بمسؤولية الحل الفاشي وحشد اعرض القوى حوله ؟.

— الجواب على ذلك ان حزب الكتائب يبدو وحده ، من بين جميع « احزاب » الطبقة المسيطرة، الحزب الذي يملك طابعا « شعبيا » يعكس صلته المستقرة بفئات اجتماعية واسعة مشدودة اليه ايديولوجيا وسياسيا وتنظيميا .

ليس حزب الكتائب حزب الطبقة المسيطرة الوحيد ، ولا هو بالطبع حزب كل الطبقة المسيطرة .

بل هو على وجه الدقة الحزب الذي ينتسب ببرنامجه الى مصالح الجناح المسيحي المهيمن ضمن تلك الطبقة، اي الجناح الذي تتركز عنده وفيه اعلى اشكال الاستئثار الاقتصادي — الطائفي المركب .

ان « تمثيل » حزب الكتائب لهذا الجناح من الطبقة المسيطرة يشكل في الواقع خليطا من التمثيل السياسي الاقتصادي المباشر للبورجوازية عبر حضور حشد من البورجوازيين في قيادته وحولها ، ومن التمثيل السياسي البورجوازي بالوكالة عبر امتلاك الحزب لعدد كبير من مفاتيح الاقطاع السياسي الطائفي ، المحلية والعشائرية والعائلية ، وتكيفه الشديد مع البنية السياسية الريفية : منبت الاقطاع السياسي وبؤرة توالده .

وربما يكون حزب الكتائب هو الحزب الذي تظهر فيه عبر « تمثيله » لبعض اوساط الطبقة المسيطرة، اشد الاشكال اختلاطا في صفة التمثيل السياسي الراهن للبورجوازية اللبنانية، بفعل التعايش المستمر بين العلاقات الاقتصادية الاجتماعية الرأسمالية والعلاقات السياسية شبه الاقطاعية وتكيفهما المتبادل . الامر الذي نتج عنه ذلك الخليط الهجين من الاقطاع السياسي « المتبرجز » والبورجوازية المشدودة سياسيا الى ايديولوجية وعلاقات عهود الاقطاع .

□ ولكن باي معنى يشكل حزب الكتائب حزبا ذا طابع « شعبي » ؟.

— بمعنى أنه حزب الفئات الاجتماعية التي يخصها النظام السياسي الطائفي شبه الاقطاعي للبورجوازية اللبنانية بالنصيب الاوفر من فضلات الامتيازات الموزعة على الجمهور الشعبي . وهي هنا فئات مسيحية من حيث انتمائها الطائفي. اما من حيث تركيبها الاجتماعي فيغلب عليها طابع الانتماء الى شرائح من الطبقة الوسطى والبورجوازية الصغيرة المدينية والريفية مع ملاحق عمالية وشبه بروليتارية تتركز ضمن اكثر فئات الطبقة العاملة وشبه البروليتاريا انشدادا الى الريف والعلاقات السياسية السائدة فيه . ومن خلال ضبطه لهذه الفئات جميعا يؤدي حزب الكتائب وظيفته الفريدة ، من دون كل « احزاب » الطبقة المسيطرة، في حفظ تماسك جزء من القاعدة الاجتماعية « الشعبية » للنظام السياسي وتجديد ولائها له .

هذا الطابع « الشعبي » لحزب الكتائب هو ما يجعله، خلافا لغيره من « الاحزاب » التي هي اقرب الى التجمعات الشخصية للاقطاعيين السياسيين ومنها الى الاحزاب العصرية ،مجبرا على تلقي كل ردات الفعل الاجتماعية والسياسية للفئات التي يحشدها في قاعدته وعلى التكيف معها وتكييفها .

واذا كان برنامج حزب الكتائب قد انطوى دائما على « حل فاشي موعود » ، الا ان هذه الفاشية لم تكن « لتزدهر» لو لم تصادف مؤخرا مناخا مؤاتيا « لازدهارها » .

فتحت ضغط الازمة الوطنية الاجتماعية ، وما ولدته من فقدان بعض اوساط الطبقة الوسطى والبورجوازية الصغيرة و « الجماهير الشعبية » المسيحية بوجه عام لبعض ما كانت تتمتع به من فضلات الامتيازات ، تحت ضغط الازمة هذه بدأ يسود تلك الاوساط الاجتماعية — الوثيقة الصلة بالكتائب — احساس بالتدهور المادي المتسارع ثم باليأس السياسي من امكان استعادة دورة « الازدهار » المنصرمة التي بدت بالنسبة اليها وكانها قد ذهبت الى غير رجعة . ذلك هو ما جعل تلك الفئات « تطلب » الحل لازمتها باي ثمن ، وعن اسرع الطرق، لايقاف عجلة التدهور والخروج من دوامة الانهيار . وهذا هو بالضبط المناخ الملائم لتقبل الدعوات الفاشية والانجرار خلفها في « الوسط الشعبي » .

هكذا وجد حزب الكتائب الطريق امامه ممهدة للتقدم من تلك الفئات بتفسيره الخاص لازمتها وبردوده البرنامجية عليها. وهنا كان من الطبيعي ان نجد انفسنا امام التفسير الفاشي بكل ملامحه التقليدية (مضافا اليها الطابع اللبناني الخاص بالتأكيد) : اي امام التفسير الذي يقلب نتائج الازمة اسبابا واسبابها نتائج ليجعل « الجمهور » في موضع التقبل للحلول التي يعرضها .

لذا يتسلسل المنطق الفاشي الكتائبي في تفسيره لاسباب الازمة الوطنية الاجتماعية وتلمسه لنتائجها وصياغته للردود البرنامجية عليها ، على النحو المقلوب التالي :

● فالازمة ليس سببها تصاعد اكلاف النهج الانعزالي في معالجة القضية الوطنية لبنانيا وفلسطينيا وعربيا ، بل سببها نهج المواجهة الوطنية مع اسرائيل الذي زجت لبنان فيه المقاومة الفلسطينية وحليفتها : الحركة الوطنية اللبنانية !.

● والازمة ليس سببها ايضا اصرار البورجوازية على تدفيع الجماهير كل ثمن النهج الاقتصادي لنظامها الرأسمالي بل سببها التحركات المطلبية المتكاثرة التي يقف وراءها « اليسار المخرب » !.

● والازمة ليس سببها اخيرا أن النظام السياسي القائم لم يعد قادرا على ان يوزع من فضلات امتيازات الطبقة المسيطرة على الجمهور الشعبي ما يسمن او يغني من جوع، بل سببها ان الدولة لم تعد تسيطر على كل الاراضي اللبنانية، وان الامن الذي هو « بترول لبنان وعلة ازدهاره» بات مفقودا بسبب قيام « الدويلات المسلحة » من ناحية والهجمات التي يشنها اليسار على النظام لارهاقه تمهيدا لانقلاب شيوعي يطيح به في النهاية من ناحية ثانية !.

وككل دعوة فاشية تقيم التلازم بين النظام والكيان القومي والعرق، فتلجأ الى ترسانة الايديولوجية العنصرية « القومية » لتنفخ « روحا جديدة في الشعب » — ليست في النهاية سوى روح العداء للشيوعية — هكذا تفصل الدعوة الكتائبية الفاشية مع بعض التحوير حين تقيم التلازم بين النظام والكيان والطائفة . فتلجأ الى خط الدفاع الاخير ، الى الايديولوجية العنصرية « القومية — الطائفية »مستحضرة من اجل تسعير « الجمهور » خلفها كل مركبات وعقد الخوف المتولدة تاريخيا لدى الاقلية المسيحية العربية في المحيط الاسلامي العربي ، ناشرة وهما مؤداه ان تغيير النظام السياسي اللبناني معناه « زوال » وجود طوائف معينة او في احسن الاحوال تعرضها « لطغيان » اكثري طائفي « معاد » !

□ على قاعدة هذا التفسير المقلوب للازمة الوطنية الاجتماعية يطرح حزب الكتائب برنامجه « لحلها » فاذا بنا امام منطق الحل الفاشي اياه كما يبدو في كل زمان ومكان :

— تجميد اسباب « التدهور » : اي تجميد المواجهة الوطنية لاسرائيل وتجميد الصراع الاجتماعي السياسي في آن معا .

— وللوصول الى هذا الهدف يكفي تنفيذ برنامج « عملي » من نقطتين فقط : اقتلاع المقاومة الفلسطينية وسحق الشيوعيين (وعملائهم بالطبع) !.

بذلك يستعيد لبنان « الكتائبي » امنه الاجتماعي السياسي ثم ازدهاره الاقتصادي الضائع !

وككل حزب فاشي يندب نفسه لحل ازمة الطبقة المسيطرة وانقاذ نظامها ، فيناشدها بداية ان تنفض عن نفسها غبار الانقسامات وتشمر عن ساعد الجد في مواجهة اسباب الازمة كما يراها ، لم يفتأ حزب الكتائب يكرر خلال السنوات الماضية مناشدته للبورجوازية اللبنانية ولوكيلها السياسي ان تقلع عن « تسامحها » في امر « سيادة » دولتها على جميع الاراضي اللبنانية حيال المقاومة الفلسطينية (اما اسرائيل ففي واردة في حساب السيادة طبعا) وان تقلع ايضا عن « ترددها وضعفها » في التعامل مع اليسار «المخرب» !.

وككل حزب فاشي ايضا ، ينعى على الطبقة المسيطرة عجزها عندما لا تستجيب له ثم يتقدم نحو مباشرة «الحل» بنفسه، هكذا فعل حزب الكتائب حين اعلن انه لا امل يرجى من تكرار مناشدة هذه الدولة « العاجزة » والمصرة على « عجزها » وانه سوف يتولى بنفسه الدفاع عن هذا النظام « اليتيم » ... فكانت الجولات الثلاث التي شهدتها البلاد انطلاقا من مجزرة عين الرمانة في ١٣ نيسان ١٩٧٥ .

واذا كانت الجولات الثلاث المذكورة قد اثبتت حضور الحل الفاشي وقدرته على استقطاب قوى شعبية عريضة نسبيا، فانها قد كشفت في الوقت نفسه خصوصيته اللبنانية والمأزق التاريخي المترتب عليها : مأزق استحالة نجاح انقلاب فاشي « شعبي » يمسك بزمام السلطة على يد حزب الكتائب او من يماثله تكوينا .

فحزب الكتائب عاجز عن استكمال الشرطين اللازمين لامتلاك القدرة على القيام بانقلاب فاشي : توحيد البورجوازية المسيطرة بكل طوائفها حوله وتوحيد كل جمهور الطبقة الوسطى والبورجوازية الصغيرة (وملاحقها العمالية وشبه البروليتارية) المتنوع الانتماءات الطائفية والمستعد لتقبل الحلول الفاشية، خلفه .

ان الايديولوجية العنصرية « القومية — الطائفية » التي يتغذى منها النهج الفاشي لحزب الكتائب والتي لا يستطيع تطويرها ، هي التي تجعله عاجزا عن ان يكون « حزب الفاشية

اللبنانية » كلها وتجبره على ان يظل دائما « حزب الفاشية المسيحية » لا اكثر .

لذا فان تطبيق الحل الفاشي على يد حزب الكتائب لا يمكن ان يتخذ شكل انقلاب يستولي على السلطة – بعد تمهيدات – بضربة واحدة مفاجئة (صيغة الانقلابات الفاشية تاريخيا) بل هو محكوم بالضرورة ان يتخذ شكل اقتتال اهلي طائفي غير قابل للحسم . واقصى ما يمكن ان يولده في هذه الحالة عمليات تغيير متوالية في التوازنات السياسية القائمة .

اما اذا اتجه المشروع الكتائبي الفاشي نحو الحسم فان نتيجته لن تكون سوى الانتحار بالنسبة لكل المصالح التي يمثلها وتلك التي يدعي تمثيلها .

ذلك ان المعنى الوحيد للحسم هنا ، على قاعدة الايديولوجية العنصرية « القومية – الطائفية » ، هو تقسيم لبنان اي تقطيع اوصاله البشرية والاقتصادية السياسية من اجل اقامة دويلة عنصرية طائفية على بعضه .

والنتيجة الفعلية لذلك كله : انقلاب غرض المشروع الكتائبي الى ضده .

– فالبورجوازية المسيحية التي باسمها واسم نظامها يقاتل حزب الكتائب ، لن تجد في هذه الدويلة العنصرية الطائفية (المسخ فعلا) سوى الضياع الاخير لامتيازاتها ، فهي تعرف انها لا تستطيع ان تطحن الصخر وان « الصخر المطحون » ليس اكثر من اسطورة . وهي تريد المدى اللبناني كله ميدانا لازدهار امتيازاتها ، وتريد معه استمرار الصلة بالداخل العربي لتستمر في تادية الوظيفة التي تشكل علة وجودها : الوساطة بينه وبين السوق الغربية . وهي اذ توافق على ان يستحضر حزب الكتائب كل مركبات الايديولوجية الطائفية في معركة الدفاع عن نظامها ، تدرك جيدا انها لا تخوض بالفعل حربا صليبية وان الحرب الصليبية لا تجديها في هذا العصر ... اما الحرب الوحيدة الفعلية التي يتوفر لديها الاستعداد لخوضها فهي « حرب الليرة » ، حرب الحفاظ على الاستغلال ... ومن اجل ان تستمر في الاستغلال يجب ان يكون هناك ما تستغله .. وليس بالجائها الى جبال الدويلة العنصرية الطائفية التي هي المآل الاخير للمشروع الكتائبي تحافظ البورجوازية المسيحية على امتيازاتها .

– اما الجمهور الشعبي المسيحي الذي يعده حزب الكتائب بالعودة الى عهد الوفرة المادية و « بالضمانات » التي تحميه من « الطغيان » الاكثري الاسلامي ، فان الدويلة العنصرية الطائفية سوف تكون طريقه الى الخراب الاكيد .

اذ ما هي الوفرة المادية التي يمكن ان تضمنها دويلة تقوم على تقطيع اوصال لبنان البشرية والاقتصادية (فضلا عن الجغرافية) وعلى قطع كل الصلات الاقتصادية بالمنطقة العربية !.

وما هي « الضمانات » ، ضد الطغيان الاكثري ، التي يمكن ان ترسيها دويلة سوف تكون علة وجودها الوحيدة تسعير حالة من العداء الدائم والمتجدد بينها وبين محيطها مع كل ما يجره ذلك من مخاطر واحتمالات .

لذلك كله قلنا ونقول انه اذا اتجه المشروع الكتائبي الفاشي نحو الحسم فلن تكون نتيجته سوى الانتحار بالنسبة لكل المصالح التي يمثلها (مصالح بعض البورجوازية المسيحية) وتلك التي يدعي تمثيلها (مصالح الجمهور الشعبي المسيحي) .

□ واذا كان المشروع الكتائبي يبدو لنا محكوما بان يتدرج من « الازدهار » الى المازق التاريخي فالانهيار ، فنحن ندرك انه ما يزال يحتفظ حتى اللحظة بجزء وافر من قواه رغم الجولات الثلاث التي مضت ، وها هم قادته اليوم يبشرون بجولات رابعة وخامسة وسادسة !.

مما يعني ان علاقة الحركة الوطنية الديمقراطية مع حزب الكتائب ، وكل الاحتياطي الفاشي الذي يلتقي معه او يرتبط به ، سوف تكون علاقة تصادم مديد ضمن خط صراعي مستقيم لا نشك لحظة بانه سوف يسفر عن اندحار اكيد لبرنامج الكتائب وحلولها الفاشية في النهاية .

قد تدفع البلاد المزيد من الثمن لقاء الاقتتال الاهلي الطائفي المتكرر الذي سوف ينبعث دائما عن المشروع الكتائبي الفاشي ما دام يملك قوى يستطيع زجها في المحرقة . لكن الجمهور الذي يشده حزب الكتائب اليوم اليه سوف يكتشف بتجربته – وقد بدأ يكتشف – ان مشكلاته لن تحل لا على قاعدة المشاريع الفاشية ولا بالدويلات العنصرية الطائفية الموعودة ... فالحل هنا ايضا لن يكون حاسما الا ضمن المجرى العام لنضال الحركة الشعبية ببرنامجها الوطني الديمقراطي العلماني وتحت قيادة احزابها التقدمية .

البورجوازية في مواجهة أزمة نظامها السياسي

تجلى الاختلال المتفاقم في تركيب النظام السياسي اللبناني منذ اواسط الستينات باكثر الاشكال وضوحا في الازمة العميقة للاقطاع السياسي الطائفي على صعيد علاقته بالبورجوازيه – التي يشكل وكيلها السياسي – من ناحية ، وعلاقته بالجمهور الشعبي الذي لا يزال يدعي تمثيله من ناحية ثانية .

ولما كان البرلمان هو المؤسسة الرئيسية للاقطاع السياسي الطائفي ، فقد تجلت الازمة هنا على شكل تناقض صارخ بين تركيب البرلمان ودوره التقليدي وبين الحاجة الى مواجهة المعضلات الناجمة عن التطور الراسمالي للبنان وتازم قضيته الوطنية واحتدام صراعاته الاجتماعية ، مواجهة جديدة .

فيما مضى كان الشلل التشريعي والسياسي للبرلمان هو اقصى ما تريده البورجوازية لتزدهر وتنمو في مناخ الفوضى الاقتصادية المطلقة . اما الان فلم يعد الشلل المذكور وسيلة حماية لتطور راسمالي يزداد تازما وتتنامى معضلاته احتداما .

وفيما مضى كانت علاقة الاقطاع السياسي الطائفي « بجمهوره » عبر البرلمان ركيزة « الامن الاجتماعي والسياسي » الذي وفره للبورجوازية نظامها السياسي الموروث . اما الان فقد بات اختلال العلاقة المذكورة مصدر انكشاف سياسي لاستغلال راسمالي حرصت البورجوازية على ان تمارسه دائما في الظل (ظل العلاقات السياسية الطائفية شبه الاقطاعية).

حيال هذه الازمة العميقة كان « المخرج » الذي حظي بقبول البورجوازية ودعمها ، على امتداد السنوات الماضية ، هو ترسيخ الجنوح نحو الحكم الفردي وتركيزه باكثر الاشكال حدة .

وهكذا .. فبديلا للبرلمان المشلول تشريعيا وسياسيا (والذي لم يعد شلله يلبي الحاجة) تضخم دور السلطة التنفيذية القائمة على مثلث الرئاسة – المؤسسة العسكرية – اجهزة الادارة الرئيسية ، بحيث باتت مصدر « التشريع » الفعلي وابتلعت كل السلطة السياسية .

وبديلا « للضبط الطوعي » الذي كان يمارسه الاقطاع السياسي الطائفي لجمهوره فيما مضى ، تصدت الاجهزة القمعية للاضطلاع بدور الضبط القسري هذه المرة ، لقوى شعبية عريضة تولت نضالاتها الوطنية والاجتماعية وتكاثفت على امتداد السنوات الماضية .

لكن الجنوح نحو الحكم الفردي والقمع زاد الصراعات احتداما على كل صعيد ، لتدخل بذلك ازمة النظام السياسي طورها الانفجاري الراهن .

واصبح على البورجوازية ان تتلقى ضغوط الاستقطابات السياسية الرئيسية في البلاد : اليسار النامي ، وحركات المطالبة الطائفية المتسعة ، والفاشية المنفلتة من عقالها . فماذا كانت محصلة هذه الضغوط على صعيد السلوك السياسي للبورجوازية ؟.

ما زال تدعيم نهج الحكم الفردي « كمخرج » من الازمة السياسية ، هو الاتجاه السياسي الغالب حتى الان ضمن صفوف البورجوازية ولدى كتلها الرئيسية .

واذا كان هذا النهج ابدو وضوحا – كما تجسد ذلك بصورة ملموسة خلال العام الحالي – على كل المغامرات الديكتاتورية الماضية والعسكرية ، فان البورجوازية اللبنانية لم تسلك سلوكا حتى اللحظة بما يوحي انها تستبعد ملاذ الحلول من جدول اعمالها .

صحيح ان الحل الفاشي الكتائبي لا يقدم جوابا فعليا على ازمة نظامها نظرا لعجزه عن توحيد البلاد حوله ، لذا فالبورجوازية لا تستطيع ان تسير في ركابه حتى النهاية (نحو المازق او الانتحار ضمن دويلة عنصرية طائفية) ... لكن الصحيح ايضا هو ان اوساطا واسعة منها تعاملت وما تزال مع الحل المذكور واصحابه بتسامح يوحي – على الاقل – بانها ترى في الجولات الكتائبية المتكررة وسيلة تعديل للتوازنات لا غنى عنها .

من هنا ينبغي القول انه اذا جنحت البورجوازية نحو قبول او طلب الحل الديكتاتوري اخيرا ، فان صيغته لن تكون بالطبع صيغة الفاشية الكتائبية ، بل صيغة الحكم العسكري على الارجح ، فهنا تتوفر امكانات نسبية « للتوحيد » ، وهنا قد تجد البورجوازية ما ومن يحمي مصالحها دون ان يدمرها كليا وهو « يسعى لحمايتها » كما يفعل الشيخ بيار الجميل !.

□ اذا كان الاتجاه الغالب حتى الان في صفوف البورجوازية – على صعيد سلوكها السياسي اليومي – هو اتجاه الاستسلام لنهج الحكم الفردي المفتوح على كل المغامرات الديكتاتورية الماضية والعسكرية ، فان ذلك لا ينفي وجود ظواهر اخرى نامية في بعض اوساط البورجوازية ما زالت تعبر عن نفسها على شكل تخبط سياسي حتى اللحظة ، وهو تخبط بتداول المنخرطون فيه « مخارج » عديدة لازمة البنية السياسية اللبنانية تلتقي كلها حتى الان ، على تفاوت الحلول التي تحملها ، عند نقطة اساسية مشتركة هي رفض الحل الحاسم القائم على تصفية العلاقات السياسية الطائفية شبه الاقطاعية وتجاوزها كليا . لكن ذلك لا يلغي اهمية ودلالة التخبط السياسي البورجوازي المشار اليه والذي تندرج تحته ميول واتجاهات عديدة :

– فهناك من ناحية كل الدعوات الرامية الى تطويع النظام السياسي الراهن للتطورات المستجدة وطنيا واجتماعيا مع الحفاظ على ركائزه الاساسية وذلك من خلال المناداة بصيغة « اعدل » لتحقيق التوازن الطائفي وباصلاحات جزئية يجري ادخالها على قانون الانتخاب وعلى نمط تركيب السلطة التنفيذية والعلاقة بين السلطات الثلاث واوضاع الادارة بمختلف اجهزتها .

– وهناك من ناحية ثانية الاتجاه الذي يلح اصحابه على ان وضع « ميثاق اجتماعي » جديد هو الان منطلق الحل الوحيد « للمشكلة اللبنانية » . هذا الاتجاه يبدو على صعيد الشكل ، اكثر تقدما من سواه لانه يعين الجذر الاجتماعي للازمة السياسية ، لكنه سرعان ما يسقط في الوهم حين يبدأ بالبحث عن الحل عبر ضبط الصراع الاجتماعي بالمواثيق ، متجاهلا حقيقة اساسية هي ان مواجهة القضية الاجتماعية بالتجميد الطوعي عملية مستحيلة ، وان « تنظيم » الصراع الاجتماعي – وهو الهاجس الذي يبدو انه يلح على اصحاب هذا الاتجاه – لا يمكن ان يتم الا على المستوى السياسي ، مما يطرح مجددا ضرورة تغيير الاطر السياسية اللاديمقراطية الراهنة التي نخرها الصراع الاجتماعي وبات يفيض عنها اصلا .

– وهناك من ناحية ثالثة اصوات ترتفع في بعض اوساط مثقفي البورجوازية ، والطبقة الوسطى منها بشكل خاص ، داعية الى حلول اكثر « جذرية » : من الحديث عن « الثورة الدستورية » ، الى الدعوة « لتحالف المنتجين من صناعيين وعمال ضد الاقطاع السياسي » ، الى المناداة الصريحة ببناء نظام ديمقراطي برلماني عصري يستلهم الديمقراطية البورجوازية الغربية .. الا انه اذا كانت لهذه الاصوات جميعا ميزة طرح ازمة النظام السياسي على صعيد اكثر تقدما ، فانها تعاني بالمقابل من ضآلة وزنها السياسي ضمن البورجوازية وهو امر يعكس معضلة الطبقة الوسطى اساسا ، هذه الطبقة التي يؤدي وقوعها تحت القهر الاقتصادي والسياسي المتزايد من جانب البورجوازية الكبرى وسلطتها السياسية ، الى لجم امكانات التعبير السياسي المستقل والمتقدم لدى بعض فئاتها ، والمهنية منها بشكل خاص .

ان هذا التخبط السياسي البورجوازي ، بما يرافقه من ميول واتجاهات ، يدل تكرارا على الاحساس المتزايد لدى هذه الطبقة بفقدان « الامن السياسي والاجتماعي » الذي كان يوفره لها نظامها السياسي الموروث . مما يجعل اوساطا منها تنفتح ، الى هذا الحد او ذاك ، على بعض مشاريع الاصلاح الجزئي الهادفة ادخال بعض التحوير على النظام السياسي القائم مع الحفاظ على مرتكزاته الجوهرية . لذا يمكن توقع نشوء تباينات وتعارضات جزئية بين اجنحة وكتل البورجوازية في ردات فعلها على الازمة السياسية المتفاقمة .

ولا شك ان هذا التازم المتزايد على صعيد الاختيارات السياسية ضمن البورجوازية يشكل عنصرا مساعدا على انضاج ظروف التغيير السياسي المرحلي المطلوب ، لان ظروف التغيير في مناخ التخبط السياسي لدى البورجوازية وارتفاع كلفة دفاعها عن نظام سياسي تنخره الازمة من كل جانب ، هي دون شك اكثر نضجا منها في مناخ وحدة البورجوازية وتجمع قبضتها بكل اجنحتها خلف نظام سياسي (مزدهر) !.

لكن التغيير السياسي المرحلي – بما هو تصفية جذرية للعلاقات السياسية الطائفية شبه الاقطاعية – لن يتم اساسا بفعل التباينات بين كتل البورجوازية او بزخم التعارضات بين اجنحتها . فالبورجوازية لن تكون قوة التغيير في هذا المجال او بهذا المعنى ، ولن تتم على اكتافها او اكتاف اي جناح منها عملية تصفية العلاقات والمؤسسات السياسية المتخلفة . ذلك ان التناقض الرئيسي ليس الان ، كما لا يمكن ان يكون مستقبلا ، تناقضا بين البورجوازية اللبنانية ونظامها السياسي الموروث . ان التناقض الرئيسي يقوم بالضبط بين هذا النظام وبين تحالف الجماهير الكادحة ممثلا على الصعيد السياسي باليسار ومجموع الاحزاب التقدمية . لذا فان الحركة الشعبية تبقى اداة حسم التناقض المذكور وهي ، بنضالها الوطني والاجتماعي والسياسي المتقدم ، الطرف القادر على فرض التغيير السياسي الديمقراطي العلماني مخرجا وحيدا للازمة السياسية في نهاية المطاف .

برنامج التغيير السياسي

يتنظم برنامج التغيير السياسي المرحلي الذي اعلنته « الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية » – والذي شاركت منظمتنا في صياغته وفي الالتزام به – هدف رئيسي هو : تصفية العلاقات السياسية الطائفية شبه الاقطاعية التي ينهض عليها النظام السياسي اللبناني الراهن ، باتجاه اقامة نظام سياسي ديمقراطي بورجوازي علماني متطور .

وانطلاقا من هذا الهدف الرئيسي وضعت الاحزاب التقدمية برنامجها المرحلي « من اجل اصلاح ديمقراطي للنظام السياسي » ببنوده السبعة :

١ – الغاء الطائفية السياسية في مجال التمثيل الشعبي وفي الادارة والقضاء والجيش .

٢ – الاصلاح الديمقراطي للتمثيل الشعبي البرلماني بتعديل قانون الانتخابات النيابية على قاعدة الغاء الطائفية السياسية وجعل لبنان كله دائرة واحدة والاخذ بنظام التمثيل النسبي ، ثم تطوير التمثيل الشعبي المحلي بانشاء مجالس تمثيلية اقليمية منتخبة في المحافظات والاقضية واعادة النظر باوضاع البلديات لجهة اعتماد التمثيل النسبي في انتخابها وتعزيز صلاحياتها .

٣ – اصلاح السلطات العامة وتحقيق التوازن بينها على قاعدة مبادىء اساسية اهمها : تكريس الهيئة التمثيلية للشعب مصدرا لكل السلطات – ممارسة الحكم على قدر تحمل المسؤولية – العودة الى الاصول الديمقراطية البرلمانية في مجال تحديد الصلاحيات وعلاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية وعلاقة الاطراف المكونة للسلطة التنفيذية فيما بينها توفيرا للتوازن المطلوب على هذا الصعيد – ثم تأمين استقلال السلطة القضائية .

٤ – اصلاح الادارة باستكمال تحريرها من هيمنة الاقطاع السياسي وتقاليد الخضوع للحكم الفردي ونزع السلطات الاعتباطية التي تتمتع بها واخضاعها للرقابة الادارية – القضائية .

٥ – اعادة تنظيم الجيش باتجاه حصر مهمته في الدفاع عن حدود لبنان واستقلاله الوطني والاضطلاع بمسؤوليته القومية حيال القضية الفلسطينية والقضايا العربية ، ومنع زجه في قضايا الحكم والشؤون الداخلية للبلاد – خضوعه كليا للسلطة السياسية وخضوع قيادة الجيش لسلطة وزير الدفاع الوطني المسؤول عن تنفيذ المهمات العامة للوزارة – ثم ازالة القيود الطائفية والفئوية التي تحول دون فتح باب التطوع في الجيش والانتساب اليه امام جميع اللبنانيين والغاء الطائفية في مجال التنظيم الداخلي للجيش .

٦ – تعزيز الحقوق والحريات الديمقراطية والعامة في مجالات العمل الحزبي والتنظيم النقابي والنشر والصحافة والحريات الشخصية ومساواة المرأة بالرجل وحق التمتع بالجنسية اللبنانية بعيدا عن اي اعتبار عنصري او فئوي او سياسي .

٧ – الدعوة الى انتخاب جمعية تاسيسية تصوغ التشريعات الدستورية والنظامية اللازمة لوضع هذه التعديلات الديمقراطية موضع التنفيذ .

● اصلاح التمثيل الشعبي : الحلقة الرئيسية في برنامج التغيير السياسي

اذا كانت تصفية العلاقات السياسية الطائفية شبه الاقطاعية تشكل الهدف الاخير لبرنامج التغيير السياسي المرحلي ، فان الميدان الرئيسي لتحقيق هذا الهدف على نحو منتج هو دون شك ميدان التمثيل الشعبي .

ان جذر الطائفية السياسية الضارب في اعماق الحياة اللبنانية لا يتلخص اساسا في تلك المادة من الدستور التي تنص على انه « التماسا للعدل والوفاق بين الطوائف » يجري مؤقتا توزيع الوظائف العامة بين اللبنانيين على اساس طائفي ! لذا فان التجاوز الفعلي للطائفية السياسية لا يمكن ان يتحقق بمجرد الغاء المادة المذكورة . بل ان استعمال تعبير « الغاء الطائفية » يكاد يبدو في الواقع مشدودا الى نمط من الفهم النصوصي الشكلي للطائفية لا يراها على صعيدها المؤسسي الملموس ولا يلم بالابعاد الفعلية للصراع المديد الذي تتطلبه عملية تصفيتها كليا .

ومع تشديدنا على ضرورة الغاء النص الذي يتضمنه الدستور تكريسا للطائفية ، فاننا نرى المنبع الاول للطائفية السياسية في مكان اخر تماما : انه على وجه الدقة مؤسسة التمثيل الشعبي الرئيسية – البرلمان .

فمن هنا ، من الاخذ بقاعدة التقسيم الطائفي للشعب اللبناني حين يدعى لانتداب ممثليه السياسيين استمدت الطائفية السياسية وتستمد حياتها وحيويتها . ان اعادة تقسيم اللبنانيين عموديا الى طوائف عند الانتخاب كل اربع سنوات ، هي الوسيلة الرئيسية لطمس انقسامهم الفعلي الى طبقات وكتل اجتماعية ذات مصالح فعلية متجانسة او متنافرة ، ولترسيخ العلاقات السياسية فيما بينهم على اسس سابقة على المرحلة الحالية من تطور لبنان الاقتصادي والاجتماعي .

هذا التقسيم العامودي للشعب الى طوائف يكتسب قدرته الفائقة على التجدد والاستمرار من خلال ارتباطه بتقسيم « جغرافي – بشري » للبنان الى دوائر انتخابية كان حجمها يتقرر على الدوام – ضيقا او اتساعا – في ضوء رقعة النفوذ التي يمكن ان تطالها تكتلات عائلية عشائرية يقف على راس كل منها واحد من شيوخ الاقطاع السياسي المحترفين للنيابة والمتنافسين عليها منذ نصف قرن .

هكذا يصبح البرلمان مركز التجدد الدائم للطائفية السياسية وبؤرة التوالد الذي لا ينقطع لنسل الاقطاع السياسي . ومن البرلمان تفيض العلاقات المشدودة الى عهود ما قبل الراسمالية على مجمل الحياة السياسية اللبنانية وتبتلع مختلف مجالاتها .

واذا كان تنظيم عملية التمثيل الشعبي قانونيا على هذا النحو قد اتى اصلا في امتداد تركيب سياسي طائفي شبه اقطاعي له مرتكزاته الفعلية الموروثة في الحياة اللبنانية ، بحيث ان « المشترع » لم يفعل في هذا المجال شيئا سوى انه بنى على التركيب المذكور وكرسه في قانون الانتخاب المعمول به منذ عشرات السنين (مع تعديلات طفيفة بين عهد واخر) ، فان قانون الانتخاب الحالي دخل اليوم في تناقض فعلي مع واقع الحياة السياسية وبات قيدا ثقيلا على التمثيل الشعبي بعد ان اختل التركيب السياسي الاصلي الذي بني عليه ، اختلالا عميقا .

ففي الوقت الذي كان التطور الاقتصادي يسير فيه باتجاه التوحيد النسبي للبلاد في ظل هيمنة شبكة العلاقات الراسمالية وتضخيم المدن على حساب الريف ، وفي الوقت الذي اطلقت فيه ازمات التطور الراسمالي قوى ومصالح اجتماعية جديدة تميل بازدياد الى الوحدة ، في هذا الوقت بالذات ظل البرلمان – بنظامه الانتخابي الموروث – مشدودا الى قواعد التمثيل المحلية العشائرية العائلية والطائفية ، يعمل على تزوير هذه المصالح الجماعية النامية ، واعادة تفتيتها وتجاهلها وحرمان اكثرية اللبنانيين من اية فرصة جدية للتعبير عن ارائها وطرح قضاياها ورفع صوتها الداعي الى التغيير داخل المؤسسات السياسية .

هذا التناقض الاساسي – الذي يجسده تماما قانون الانتخاب – هو الذي يشكل قاعدة شلل البرلمان في ظل العجز المتزايد للاقطاع السياسي تجاه القضايا المستجدة في المجتمع اللبناني .

فامام الاكثرية الشعبية الجديدة المتولدة في خضم كل هذه التطورات والصراعات ، ظل البرلمان يعيد انتاج الاستئثار السياسي لبعض ابناء العائلات الاقطاعية السابقة ، الذين لا يتيح لهم العودة الى البرلمان الا نمط نظامه الانتخابي والتزوير الفادح الذي يفرضه على ارادة الاكثرية .

من هنا يكتسب تعديل قانون الانتخاب اولويته ، وتتحدد ايضا اتجاهاته الرئيسية :

١ – ان تصفية الطائفية السياسية في جميع مجالاتها ، هي عملية نضالية تمتد على مرحلة باكملها ، كما انها وثيقة الصلة بالتغيرات المتنامية في موازين القوى الطبقية والسياسية من طور الى اخر . والمدخل الفعلي لفتح ثغرة كبرى في بنيان الطائفية السياسية هو التصدي لها في مجال التمثيل الشعبي بتحريره من قاعدة التوزيع الطائفي كليا ، بحيث يصبح البرلمان مؤسسة سياسية « تمثل » اللبنانيين بما هم مواطنون منضوون في كتل اجتماعية – سياسية محددة ذات مصالح مشتركة ، وبالتالي متناقضة باضطراد مع التقسيم الطائفي الراهن الموروث .

ان نزع الصفة الطائفية عن التمثيل الشعبي يشكل عامل تفجير للبنية السياسية اللبنانية المتخلفة باكملها ، ورافعة لكل الاصلاحات الرامية الى استكمال تصفية الطائفية بما هي نظام كامل

تقرير اللجنة المركزية لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان

من الامتيازات المادية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، والى تحقيق العلمانية الكاملة في المجتمع اللبناني .

٢ — ان تصفية الطائفية في مجال التمثيل الشعبي يجب ان تتكامل بتصفية مماثلة للاقطاع السياسي الذي هـو التجسيد المؤسسي — البشري للطائفية السياسيـة فـي النهايـة .

ان النظام الانتخابي الحالي ، القائم على الدوائر المقسمة حسب مقاس الاقطاعات السياسية الرئيسية في البلاد ، هو الذي يكرس الطائفية السياسية اساسا واقعيا للعملية الانتخابية ويوفر الاطار الملائم لتوالد الاقطاع السياسي الى ما لا نهاية .

هكذا تشكل الدوائر الانتخابية الحالية المدى الذي تزدهر ضمنه الطائفية السياسية وتتزاوج مع الاقطـاع السياسـي المجسد لها والناطق بلسانها .

وبالمقابل فان نظام الدوائر هذا يلعب دوره في تقطيـع اوصال الاكثرية الشعبية وتفتيت قواها جغرافيا فضلا عـن اجبار القسم الاكبر منها على الالتحاق بالاقطاع السياسي الطائفي السائد في كل دائرة . كما انه يضع خارج دائـرة التمثيل السياسي الفعلي مئات الالوف من النازحين الـى المدن والذين يفرض عليهم النظام الحالي الاقتراع في قراهم الاصلية لنواب لا يمتون بصلة الى مصالحهم وقضاياهـم المستجدة في اماكن سكنـهم وعملهـم الجديدة . والواقع ان هذه الاصوات الضائعة ، والمحرومة من اي تمثيل سياسي في النهاية ، مكونة في اكثريتها من العمال والحرفيـين والمستخدمين الذين تتجسد فيهم خلال الانتخابات معضلـة الانفصام الكامل بين الصعيد الاقتصادي — الاجتماعـي والصعيد السياسي ، باكثر اشكالها بروزا .

ان الغاء نظام الدوائر الحالي واعتماد لبنان كله دائرة انتخابية وطنية واحـدة هو الـذي يستكمل ، في امتداد نزع الصفة الطائفية عـن التمثيل الشعبي السياسي ، تحرير التمثيـل المذكور من ارتهانه الحالي بالقواعد الطائفية — العائلية — العشائرية ويوجه الضربة للاقطاع السياسي في موئله الاخير بتجريده من قواعـده « الجغرافية » الموروثة عن لبنان الاقطاعـي القديم . كما يؤمن تكيف التمثيل الشعبي مـع واقع الحال السياسي الفعلي لـدى اكثريـة اللبنانيين وهو ميلهم نحو التكتلات السياسيـة الواسعة والانضمام للاحزاب والنقابات والهيئات المهنية المختلفة .

ان نظام الدوائر الحالي عامل اعاقة فعلية لهذا الاتجاه التاريخي نحو التكتل الشعبي العريض ، كتعبير عن نمو المصالح الاجتماعية الطبقية ، وبالتالي السياسية المشتركة بين فئات متسعة من اللبنانيين . ومن هنا فان اعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة لا يزيل هذه المعوقات فحسب ، لكنه يفسح المجال ايضا امام الصراع السياسي كي يجري على قاعدة الاستقطابات الممثلة لتكتلات سياسية وبرامج شاملة تطرح حلولها لقضايا البلد ككـل ، بدلا مـن ان تقـدم وعودا ببعض الخدمات والتنفيعات المحلية .

٣ — ان نظام الانتخاب الاكثري المعمول به حاليا (حيث الفائز هو من يحوز على اكثرية اصوات الناخبين في دائرة معينة) يكمل وظيفة نظام الدوائر في تفتيت الجماهـير الشعبية وبعثرة قواها خلال العملية الانتخابية .

اذ بينما نظام الدوائر يفتتها جغرافيا ، فان النظام الاكثري يستكمل تفتيتها بشريا من خلال تحويل الاكثرية الشعبية — على الصعيد اللبناني ككل — الى مجموعة من الاقليات الموزعة بين الدوائر الانتخابية المختلفة .

ان اعتماد نظام النسبية — في امتداد تحويل لبنان كله الى دائرة انتخابية وطنية واحدة — يلغي مفعول ظاهرة التفتت الشعبي الحالية ، ويتيح لكل تكتل سياسي فرصة الحصول على نسبة من المقاعد تتفق مع نسبة الاصوات التي ينالها . وبذلك يصبح التمثيل الشعبي مـرآة تعكس على نحو اكثر صدقا واقع البلاد السياسي الفعلي .

آفـاق البرنامج المرحلي الوطني الاجتماعي السياسي

حين نطلق على البرنامج الوطني الاجتماعي السياسـي المتكامل الذي استعرضنا في هـذا التقرير اهم بنوده وحيثياته ، اسم « البرنامج المرحلي » فنحن نقصد من ذلك انه البرنامج المرشد لنا ، كطرف ضمن الحركة الشعبيـة اللبنانية ، على امتداد مرحلة بكاملها سوف يكون علـى النضال الوطني الديمقراطي خلالها ان يراكم تغييرا مستمرا في توازن القوى بين الطبقة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا وبين الحلف الطبقي صاحب المصلحة في التحرر الوطنـي الديمقراطي ، بشكل يسمح لهذا الاخير بان يتصدى فـي النهاية لمهمة كسر البنية الاقتصادية الاجتماعية السياسية اللبنانية بما هي بنية اقتصادية رأسمالية اولا وبما هـي بنية اجتماعية تحتل قمتها البورجوازية الكبرى ثانيا وبما هي بنية سياسية خاضعة لسيطرة البورجوازية ثالثا واخيرا .

اي ان وظيفة البرنامج المرحلي تقوم هنـا على تعيين مختلف اوجه النضالات والانجازات الوطنية والاجتماعية والسياسية المطلوب خوضها وتحقيقها من اجل احداث تعديلات متوالية فـي ميزان القوى تنضج بها ومعها — على امتداد مرحلة النضال الوطني الديمقراطي — قـوى التحالف الطبقي العريض المؤهلة للاضطلاع اخيرا بمهام التغيير الجذري في طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي والسلطة السياسية .

ولقد اتت صياغة برنامجنا المرحلي الراهن في امتداد التغير النسبي الحاصل في ميزان القوى لصالح الحركـة الشعبية على امتداد السنوات الماضية ، كمـا انه — بالنضالات المطلقة على قاعدته — سوف يدفع بدوره عملية التغير الحاصل في ميزان القوى هذا نحو مستويات اكثـر تقدما باستمرار .

لقد حققت الحركة الشعبية خلال السنوات الاخـيرة انجازات كبيرة في ميدان مواجهة القضية الوطنية عبـر النجاح المتكرر في حماية المقاومة الفلسطينية وتوليد بدايات مقاومة شعبية لبنانية مسلحة في منطقة الجنوب . كما حقق نضالها المطلبي الاقتصادي مكاسب اجتماعية ملموسة . وعبر ذلك كله نما وزنها السياسي وازداد ثقلها في الحياة العامة للبلاد . ذلك هو ما سمح بصياغة البرنامج المرحلي وطنيا واجتماعيا على مستوى اكثر تقدما : مستوى النضال من اجل فرض تعديلات اساسية على النهج الانعزالي فـي التعاطي مع القضية الوطنية لبنانيا وفلسطينيا وعربيـا ، والنضال من اجل فرض تعديلات اساسية ايضا على النهج الاقتصادي الاجتماعي التقليدي للبورجوازية اللبنانية .

وعلى قاعدة نمو النضال الوطني والاجتماعي اتسعـت رقعة القوى الشعبية التي يمكن ان تستند اليها معركة التغيير السياسي لتصبح هذه الاخيرة معركة راهنة بالفعل ، وهو ما عكسه ايضا برنامجنا المرحلي حين اعتبر تصفية العلاقات السياسية الطائفية شبه الاقطاعية هدفا رئيسيا للنضـال الديمقراطي في طوره الجديد المتقدم .

ان منظمتنا مدركة كل الادراك لكون هـذا التغيير السياسي هو في الدرجة الاولى ، تغيير في شكل السيطرة السياسية للبورجوازيـة اللبنانية ، وليس هو بالتأكيد التغيير السياسي الجذري الذي يتيح للاكثرية الشعبية ان تعبر عن ارادتها وتمسك بزمام السلطة السياسية فعليا .

ولكن الشيوعيين لم ولن يكونوا « حيادين » في الخيار بين ان يكون نظام الطائفية السياسية شبه الاقطاعي المتخلف هو الشكل السياسي للسيطرة البورجوازية وبين ان ترتكـز هـذه السيطرة على قاعدة ديمقراطية علمانية متطورة. كما وانهم لم ولن يكونوا حياديين في الخيار بين ان تكتسب السيطرة البورجوازية شكل التسلط الديكتاتوري : الفاشي او العسكري ، وبين ان نحبط محـاولات البورجوازيـة اغتيـال نظامهـا « الديمقراطي » بنفسها وان يفرض عليها اعتماد التمثيل السياسي الديمقراطي البرلماني شكلا لسيطرتها السياسية.

● ان فرض اعتماد الصيغة الديمقراطية العصرية المتطورة شكلا للسيطرة السياسية للبورجوازية ، يشكل استكمالا لمرحلة تاريخية كاملة من نضال الشعب اللبناني : مرحلة نضاله لتصفية بقايا العلاقات الاقطاعية المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . والواقع ان البرجوازية اللبنانية — برجوازية الخدمات والمال والوساطة — لـم تقصر عن هذه المهمة التاريخية وحسب ، بل انها عمدت ايضا الى المحافظة على اشد الاشكال الاجتماعية والسياسية تخلفا وعفونة ، تدعيما لسيطرتها ونهبها المجاني للشعب اللبناني .

واذا كانت هذه المهمة تقع الان بالدرجة الاولى علـى عاتق الحركة الشعبية باحزابها وقواها الوطنية والتقدمية، فان التنفيذ الفعلي لهذه المهمة ليس مجرد استمرار تاريخي لعديد من الهبات والانتفاضات الشعبية اللبنانية ضد الاقطاع على امتداد اكثر من قرن ونصف ، بل ان نجاح الحركـة الشعبية في معركتها لاستكمال تصفية بقايا الاقطـاع في المجتمع اللبناني ، يشكل مصدر قوة وطاقة دفع جديدة في صراعها المستمر ضد الاشكال « العصرية » من الاستغلال والعسف والقهر والامتهان للكرامة !

بهذا المعنى نفـهم مهمة تصفية العلاقات شبه الاقطاعية في المجتمع اللبناني المعاصر، والمجسدة في نظـام الطائفيـة السياسية !

ومع ذلك ، فان تحويل المؤسسات السياسية البورجوازية الى ساحة جديدة من ساحات الصراع السياسي والاجتماعي لن يكون — بالنسبة للشيوعيين — بديلا عن النضال الجماهيري خارج هذه المؤسسات وفي سبيل الضغط عليها .

لكن التغيير السياسي يحمل لهذا النضال زخما جديدا، اذ بجعل من الصراع داخل المؤسسات نقطة ارتكاز هامـة للنضال الجماهيري ، تساعد على تعزيزه ، وتشكل امتدادا طبيعيا له ، ومنبرا من منابره ، وميدان حسم للقضايـا الوطنية والاجتماعية التي يدور حولها الصراع ، حسب ما ينتجه هذا الصراع من محصلات ومن تراتب وتوازن بـين القوى المتصارعة . وكل ذلك ضمن القيود التي يفرضهـا النظام الراسمالي — اي نظام راسمالي ! — على التمثيل الشعبي ، وعلى التعبير الحر عن ارادة الاكثرية !

★ ★ ★

ان البرنامج المرحلي يفتتح طورا جديدا في نضالنا دفعت الجماهير ثمن الوصول اليه مـن دمائها وتضحياتها وعطائها الذي لا ينضب .

فلنناضل جميعا :

● من اجل انتصار برنامج المواجهة الوطنية لاسرائيل وحليفها الامبريالي

● من اجل تنفيذ البرنامج المطلبي الاجتماعي للحركة الشعبية

● من اجل تحقيق التغيـير السياسي الديمقراطي العلماني

ولتكن الاكثرية الشعبية هي الحكم

اننا لا نشك لحظة واحدة في ان انحيازهـا سيكون لصالح الحركة الوطنيـة التقدمية ، الممثلة الاصيلة لتطلعاتها وآمالها .

بيروت — اواسط آب ١٩٧٥

اللجنة المركزيـة
لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان

شؤون عربية

تتمة ص ٦

الهدف من حلّ المجلس فرض قانون امن الدولة الفاشي

من تقاليد هذه الشعوب وسلوكها ومن صميم المجتمع نفسه ، ووجدنا ان ديمقراطية الغرب غير صالحة لنا » ! (تصريحات رئيس الوزراء للسياسة ، ٢٦ — ٨ — ٧٥) .

ويبدو ان الحكومة لم تجد في المجلس الا انه مضيعة للوقت وانه عطل المشاريع التي ارادت الحكومة تنفيذها لحل مشكلة الغـلاء والسكن . رغم ان المطلع على سير اعمال المجلس لا يجد مشروعا صحيحا قدمته الحكومة لحل مشكلة الغلاء والسكن . بل ان تصريحات رئيس الوزراء الحالية تدلل على العجز الفاضح الذي تعاني منه السلطة الرجعية وتريـد ان تلقي العجز على الاخرين .

المشكلة الطاحنة التي يعيشهـا المواطن حسب اعتراف الحكومة هي الغلاء والسكن . وتصور الحكومة انها قادرة على حـل هذه المشكلة عندما تحل المجلس وتلجم كل الافواه الجائعة ولهذا وعد رئيس الوزراء بحـل هذه المشكلة خلال عشرة اشهر عقب الاشارة التي استلمها من السعودية بانها تنوي الاسهـام الواسع في حل القضايا المادية للبحرين .

ولكن التناقض يبرز بوضوح ، حيـث تريد الحكومة ان تستمر في سياسة الباب المفتوح لكافة الرساميل والشركات ، ولهذا « فالبحرين اليوم بحاجة الى العمال ونحن مضطرون لكي نستورد العمال لان لدينا مشاريع كثـيرة ، لكني لا استطيع استيراد العمال والمستخدمين قبل تهيئة مشاريع الاسكان لهم » ! « انني اهتم براس المال لكنني لا اخضع له ، وانني احابيـه لصالح الشعـب البحراني » ! (تصريحـات رئيس الوزراء — السياسة ، ٢٦ — ٨) .

اذن فالهدف الاساسي من حل المجلس ، ليس لانه قيد الحكومة عن تنفيذ مشـاريع الاسكان التي لم يسمع بها المواطن ، بل ان الغاية الاساسية ان السلطـة تنوي تنفيذ مخططات اجرامية واسعة يقف على راسهـا اغراق البلاد بالايدي الاجنبيـة وتنفيذ مخطط مشترك مع السعودية ودول الخليـج يهدف الى خلخلة التماسك السكاني للبحرين منخلال هجرة منظمة من والى البلاد وهذا المشروع الاجرامي الذي بدات تنفذه الحكومة بصمـت يلقى معارضـة واسعة من كل الجماهـير البحرانية وقواها الوطنية .

اما الهدف الاخر من حل المجلس ، فهـو فرض قانون امن الدولة الفاشي ، فمن المعروف ان الحكومة قد استدعت غالبيـة النواب وحصلت على موافقتهم قبل اصدار المرسوم ، غير ان الحركة الشعبية التي وجدت في هـذا المرسوم خطرا كبيرا عليها يعيدها سنـوات طويلة الى الوراء استطاعت ان تشـن حملة معارضة واسعة في الشارع بحيث وصل عدد الموقعين على مذكرة لرفض القانون ما يقرب من ١٨ الف مواطن . هذه الحملة قد اضطـرت الكتلة الدينية وبعض عناصـر الوسط الى التنصل من التزاماتهم ووقوفهم ضد القانون؛ الامر الذي جعل كل اعضاء المجلس المنتخبين يقفون ضد القانون ويطالبون بالغائه .

ويبدو واضحا للعيان ان السلطة البحرانية تسعى الى شن حملة اعتقالات واسعة وسط كل المعارضـة السياسية بمختلف اتجاهاتها وتفرض هذا القانون الفاشي الذي قـال وزير الاعلام بانه « جاء لتلبيـة ضرورات الامن الخليجـي » .

اما التهمة الاخرى التي وجههـا رئيس الوزراء الى اعضاء المجلس فهي الاثراء غـير المشروع « اتكالا على نفوذهم متجاوزين بذلـك مبدا اتاحة الفرص للجميع » ! (السياسـة ٢٦ — ٨) .

ويبدو ان هذه التهمة مضحكة للغاية حيث ان رئيس الوزراء وكبار المتنفذين في الاسـرة يسيطرون الان على غالبية الاراضي المطورة ويبيعونها للشركات الاجنبية ، بالاضافـة الى انتزاع حق الوكالات العالمية من الكومبرادور المحلي ، وحادثة انتزاع وكالة شركة الطـيران الفرنسية من احمد يوسف كانو للشيخ خليفة وسط الحفلة الصاخبة التي اقامها وكيل الشركة المذكورة معروضة للجميع ، وكادت ان تفجـر ازمة كبيرة بين العملاء انفسهم .

الامن الخليجي في البحرين

ان هذه التطورات تكشف للعيان ان القوى الامبريالية التي تريد ترتيب الوضع الخليجي ، تجد في البحرين وعمان اخطارا كبـيرة على مشـاريع امن الاحتكارات ولهذا تاتي هذه الحملة الهستيريـة ضد الحركـة الوطنية البحرانية في ذات الوقت الذي تستعد السلطة العميلة في مسقط لشن حملة عسكرية كبـيرة ضد الثورة المسلحة ، وحملة سياسيـة على الصعيـد العربي لتمرير حلول استسلامية وفرضها عليها . ولهذا فان الحركة الوطنيـة مدركـة تماما ان ما يجري هنا هو جـزء من المخطط العام . ولم يفت السعودية ان تشير الى هذا الترابط فقد ارسلـت سفيرها من بيروت الى البحرين ، ونشطت حركة المسؤولين في كلا البلدين على الصعيـد السياسي والامني ، وبدا الحديث يتزايد عن الاسراع في بناء الجسر والمساعدة الكبيرة التي ستقدمهـا السعودية لمشروع الاسكان .. الخ من المشاريع التي تكشف الدور الذي لعبته السعودية خلال الفترة الماضية في سير الاحداث .

غير ان ذلك يجب ان يكشف امرا اخر للحركة الوطنيـة البحرانية . فاذا كان حل المجلس وتعطيل مادة في الدستـور وغيرها من الاجـراءات والاعتقالات ستوقف النقاش البيزنطي حول ديمقراطية السلطة وانفتاحها ، فان مسالة توحيد صفوف المعارضة في البلاد بمختلف اتجاهاتها السياسية باتت مسالة هامة تقع بالاساس على عاتق الحركة الوطنية التقدمية التي يهمها الحفاظ على مكاسـب الشعب البحراني وضرورة انتزاع حريتـه ، والوقوف في وجه مشاريع الامريكان والسعودية .

الاتحـادات والمنظمات الطلابيـة العربيـة تعلن تضامنها مع القوى الديموقراطيـة في البحـرين

اكدت الاتحادات والمنظمات الطلابيـة العربية في لبنان ، تضامنها الكامل مع القوى الوطنية والديموقراطية البحرانية ، في اعقاب حملـة الاعتقالات وحل المجلس الوطنـي البحراني ، والتدابير القمعية الاخرى التـي تناولت كافة القوى الوطنية . وهاجم البيـان التغلغل الاميركي والنفوذ السياسي والاقتصادي المتزايد للامبريالية الاميركية . كما ندد بمشروع ما يسمى بامن الخليج .

واعتبرت الاتحـادات والمنظمات ، ان اجواء الارهاب وحملة الاعتقالات التي تشهدها البحـرين الان لا تدلل على زيـف الادعاءات الديموقراطية للسلطة الرجعية فحسب ، انما تدلل ايضا على ان السلطات في المنطقة قـد اعطيت الضوء الاخضر من قبل الامبريالية لكي تبدا بترتيب الاجواء للبدء في تنفيذ مشـروع امن الخليـج .

وطالبت الاتحادات كافة القوى الوطنية والتقدمية العربية والحقوقية التدخـل السريع لانقاذ واطلاق سراح المعتقلين في البحرين .

وهذه الاتحادات والمنظمات الطلابية هي التاليـة :

١ — الاتحـاد الوطني لطلبة عمان — الهيئة التنفيذيـة .
٢ — الاتحاد الوطني لطلبـة البحرين — فرع لبنـان .
٣ — الاتحـاد العام لطلبة فلسطين — فرع لبنـان .
٤ — الاتحاد العام لطلبـة الاردن — فرع لبنـان .
٥ — اتحاد طلاب جامعة بيروت العربية .
٦ — التنظيم الطـلابي لمنظمـة العمل الشيـوعي .
٧ — التنظيم الطلابي للحزب الشيـوعي اللبنـاني .
٨ — قسم الطـلاب في اتحاد الشباب الديموقراطي في لبنان .
٩ — المنظمة الطلابية للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطـين .
١٠ — التنظيم الطلابي لحركة فتح في لبنان .
١١ — المكتـب الطلابي المركزي للجبهـة الشعبية لتحرير فلسطين .
١٢ — لجان العمل الطلابي الناصري في لبنان (التنظيم الناصري — الحركة التصحيحية) .

كتلة الشعب البحرانية تكشف دوافع حل المجلس الوطني

قبل ايام من التدابير القمعية والاجراءات التعسفية الاخيرة التي تناولت كالعادة الحركة الوطنية والديموقراطية البحرانية ، اصـدر تكتل الشعب في المجلس الوطني البحرانـي والذي يضم كل من : علي قاسم ربيعـة ، محمد سلمان حماد ، محمـد جابر صباح ، محسن مرهـون ، عيسى حسن الزواوي ، عبدالله علي المعاودة ، خالد ابراهيم الزواوي بيانا هاما يكشف حقيقة حملة الاعتقـالات ، والهدف السياسي لهذه الحملة . ومـع ان البيان جاء سابقا للتدابير والاجراءات الاميرية اللاحقة التي تناولت حل المجلس الوطني .. الخ. الا انه يوضح بصـورة جلية طبيعة المعارضة الوطنية داخل المجلس لقانون امن الدولة ، والاجراءات التعسفية الاخرى .

قالت كتلة الشعب :

بتاريـخ ٢٢ اكتوبر ١٩٧٤ وقبل انعقاد المجلس الوطني بساعات قليلة فاجات الحكومة المواطنين باصدار مرسوم بقانون بشأن تدابير امن الدولـة السيء الذكر مستغلة بذلـك النصوص الدستورية استغلالا فاحشا منافيـا لابسط العلاقات البرلمانية والاصول الديموقراطية .. هذا المرسوم الذي لاقى معارضة عامـة وفورية من قبل كافة فئات الشعـب التي رفضته رفضا باتا للتعسف الفاضـح الذي يحتويه ولخرقـه لادنى الحقوق الشخصية للمواطن ولهدمـه لكل معنى من المعـاني الديموقراطية ، خاصة وان صدوره هـذا قد سبقه حملة اعتقالات واسعة اشاعت جـوا من الارهاب وعدم الثقة وخيبة الامال في امكانية خلق وضـع ديموقراطي يتمتع به المواطـن بحقوقه الاساسية .

ولقـد كان موقفنا منذ البداية تجاه هذا المرسوم موقفا شاجبا معارضا له ومنسجمـا انسجاما فعليا مع آمال واماني الجمـاهير الشعبية في بناء حركة حرة كريمة اساسهـا الديموقراطية وكرامة الانسان .

ان الجهات الرسمية وعلى لسـان بعض المسؤولين في الحكومة تحاول ان تبرر موقفها من هذا المرسوم عن طريق التصريحات الرسمية في الصحافة والبيانات الحكومية ، وذلك بزج كافة اتجاهـات المجلس الوطني في اللعبة محاولة الايحاء بانها قد استمزجت راي كـافة عنـاصر المجلس على اختـلاف اتجاهاتهم السياسية واطلعتهم على المرسوم ، وانهـا لم تصدره الا بعد موافقتهم .

اننا نعتبر مثل هذه التصريحات ليست سوى اقاويل لا تعتمد على اساس الواقع الفعلي ، ذلك اننا نعلنها صراحة بان الحكومة لم تطلعنا على مثل هذا المرسوم ولم تأخذ راينا فيـه مطلقا ، وانها قد فاجأتنا به كما فوجيء به اي مواطن .

واكدت كتلة الشعب ان اعضـاء المجلس حاولوا القيام باتصالات جانبية مع الحكومـة محاولين اقناعها بالغاء المرسوم ، الا انهـا ورغم وعودها المتكررة بتنفيذ رغبـات المجلس ما كانت لتعير ادنى اهتمام ولم تكن تقدم سوى وعود ، حتى جاءت جلسة ٤ ايار — مايـو ١٩٧٥ للمجلس الوطني واثار اعضاء المجلس الموضوع ، ووقفت مختلف اتجاهات المجلس ضد هذا المرسوم .

ورغم كل هذه المعارضة العامة والشعبية من قبل كافة فئات الشعب وممثليهم الشرعيين لم تستجب الحكومة لمطالب جماهير البحرين ،

البرتغال تبني السلطة الشعبيّة وتدافع عنها بالسلاح!

لشبونة - رسالة خاصة

« اذا اتحد الحزب الشيوعي واقصى اليسار فان الفاشيين لن يمروا ». الشاب الذي بادرني بهذا الكلام هو موظف الاستقبال في الفندق الصغير الذي حططت فيه الرحال . وقد علمت مباشرة انالشاب عضو في « حركة اليسار الاشتراكي ». الشاب الذي يساعده يضع على صدره شارة الحزب الشيوعي . ودخلنا ، نحن الثلاثة في نقاشكان اول نقاش لي منذ وصولي الى لشبونة .

عطش للحوار

ان ما ادهشني بادىء ذي بدء هو هدوء المدينة وذلك ان كل من قرأ برقيات الصحف البورجوازية في الخارج كان يتوقع رؤية مدينة تغلي ، ورؤية صفوف الناس امام المحلات ، والحواجز ... ولكن لاشيء من كل هذا كان موجودا . لشبونة ليست بالطبع مدينة مختلفة عن المدن الاخرى التي تعيش لحظات الثورة . من المطار حتى الفندق مررت بجدران ملأى باليافطات والشعارات المختلفة والمتناقضة حتى المصارف لم يوفرها احد فداخل مكاتب كافة البنوك يمكن مشاهدة اليافطات التي تدعو الى الوحدة بين الشعب و « حركة القوات المسلحة » . وعلى امتداد الشوارع مئات اليافطات ملصوقة على الجدران وغالبا فوق بعضها البعض . لكن المناجل والمطارق تسيطر على كل شيء .

ان لشبونة مدينة حمراء بالفعل !.

منذ الساعة السابعة تمتلىء ساحة المدينة الرئيسية بالبشر، بكل انواع البشر : الموظفين ، العمال ، السياح ، الجنود، الضباط . ويلاحظ وجود جنود وضباط يرتدون الملابس العسكرية الرسمية . وفي اطراف الساحة نجد ما يزيد عن عشرة منصات لبيع شارات الاحزاب السياسية وبعض الملصقات الحزبية . وتصطف صور لينين وستالين وغيفارا وتروتسكي وماو وهوشي منه الواحدة جنب الاخرى . اما التمثال الذي يتوسط الساحة فقد غطته الكتابات وحوله وقفت عشرات المجموعات تناقش .

السياح يطرحون عددا كبيرا من الاسئلة « النظرية » في حين ان البرتغاليين يناقشون الوسائل التي تؤمن استمرار مسيرة الثورة الى الامام ، وبالقرب مني جلس مناضل شيوعي من نقابة الصيادين يناقش مع عامل من « الليشناف » (مراكز بناء السفن) عضو في الحزب الثوري للبروليتاريا — الفرق الثورية .

— « بالنسبة الينا ، قال عامل الليشناف ، اننا مؤيدون للنقابات لكن النقابة لا يسعها عمل كل شيء وعلى كل حال فان العمال ليسوا جميعا في النقابة يجب على السلطة الشعبية ان تتجاوز مرحلة المطالب الفئوية لتتكل على سكان الاحياء كلهم يجب ان نلتقي بالجنود لنتعلم الدفاع عن النفس . لهذا السبب اوجدنا لجان القاعدة العمالية والفلاحية والعسكرية والبحرية ، انها سوفياتات حقيقية » .

— « حسنا . يجيب النقابي الشيوعي ، نحن لسنا ضد ذلك، ولكن يجب بادىء ذي بدء ان نكسب اكبر عدد ممكن من البشر الى صف الثورة . الصيادون مثلا هم ملاكون صغار يجب كسبهم وهذا ما استطعنا ان نفعله انطلاقا من مطالبهم . لا يمكن تعميم السوفياتات لان الليشناف هي طليعة الطليعة !.

— « ليس هذا صحيحا تماما ، ان لجان القاعدة قد نظمت تظاهرتين نمت الواحدة . (الثا في لشبونة تقريبا) ... »

— « كل هذه المناقشات فارغة . » قاطع احد السادة المارين في الشارع « ان المهم هو الحرية ، والحزب الاشتراكي وحده يدافع عن الحرية»

— « عن اية حرية تتكلم ؟ » سأل النقابي

— عن حرية الانتخاب اولا

— انا سأقول لك عن اية حرية يتكلم حزبك عن حرية الاحتكارات في استغلال البرتغال، عن حريتها في اخراج ارباحها خارج البلاد. عن حرية الثعلب بين الدجاج .

وبالقرب من هذه الحلقة وقف جنوبي يستمع وهو يحمل عدة صحف . انه يراقب قبل ان يقرر .

ان برتغال الثورة هو مكان يناقش فيه كل شيء . وخلافا لما تقوله الصحف الغربية فان اليمين لا يحتاج الى صحف . ففي الصفحة الاولى من « الجريدة الجديدة » نجد كاريكاتورا يسخر من وزير العمل (ضابط مؤيد للحزب الشيوعي) وافتتاحية تطالب باستقالة رئيس الحكومة .

نهر التاج — او طاغوس — يقسم لشبونة الى قسمين . من جهة الوسط التجاري والحي الانيق ومن الجهة الاخرى المناطق الصناعية والاحياء العمالية . او ما تسميه صحف اليمين المناطق الحمراء . وبعد فشل محاولة الانقلاب السبينولية غادرت بعض العائلات الغنية هذه المناطق الى الجهة الاخرى فجرى احتلال قسم من منازلها خاصة احد القصور الفخمة في شارع كوفاوا بياداد ، وجرى تحويله الى مستشفى شعبي .

المستشفيات لخدمة الشعب

انه مبنى كبير تغطيه يافطة تقرأ عليها : « مستشفى التوليد الشعبي » في الداخل « الفخم » تستقبل شابة المرضى وتوجه الصحافيين الى « شعبة الاستعلامات». حيث يروي احد المسؤولين قصة القصر :

« كان قصرا شبه خال منذ ١٤ سنة اصحابه يعيشون في الخارج ولا يوجد فيه سوى الخدم . وقد تقرر احتلاله اثر جمعية شعبية في ٢٧ شباط ٧٥ على اساس تحويله الى مستشفى للولادة نظرا لان اقرب مستشفى يبعد حوالي ١٥ كلم لم تجر اية حادثة عنف وانتخبنا مباشرة لجنة ادارية . وتعمل المستشفى حاليا بفضل ١٢ طبيبا و١٢ ممرضة متطوعين وغير مدفوعي الاجر .

ويحددان الجمعية الشعبية للحي قررت التدخل ايضا في المصانع من اجل تحسين ظروف العمل واطلاق حملة تلقيحات « في البداية كان المال ينقصنا فتقررت مداهمة اماكن لعب القمار واتصلنا برابطة الاتحاد والعمل الثوري التي تملك خبرة عسكرية . وفي غضون ساعتين جرى اقفال كل اوكار القمار وقدمت الاموال المصادرة الى اللجنة الادارية في المستشفى . وبعد ذلك طلبنا قرضا من الدولة واظن اننا سوف نحصل عليه » ..

المشاغل البحرية، الليشناف، ليست بعيدة عن المستشفى . انها ساعة خروج الاف العمال من الارصفة والقبعات على رؤوسهم . غالبيتهم تضع صحيفة في الجيب . وفي المقهى كل الموجودين يناقشون . واحد العمال يشرح لي: « اننا هنا عمال ابا عن جد . ويساريون ابا عن جد . حتى في ظل الفاشية كان اليسار يسيطر على النقابة . وبعد ثورة نيسان تهاطلت الاحزاب على المنطقة . كنا نعرف الحزب الشيوعي ، وقليلا حركة اليسار الاشتراكي ، ورابطة الاتحاد والعمل الثوري التي خطفت الطائرات واقتحمت المصارف.. لقد ناقشنا مع الجميع لانه كان قد مضى علينا اربعون سنة دون نقاش لكن هناك عشرة احزاب «ماوية» وهذا كثير جدا . وقدم ضاحكا ملصقا لمجموعة ماوية نرى فيه صورة زعيم المجموعة تحت عنوان : المربي العظيم والقائد الفذ للشعب البرتغالي . ويضيف « من حسن الحظ ان كل الماويين ليسوا كذلك ».

انا صوتت لحركة اليسار الاشتراكي ، وزوجتي للحزب الشيوعي . الحزب الشيوعي جيد، انه حزب المقاومة . ولكن هنا ، وحتى الشهر الماضي كان للحزب سياسة حذرة حيال مبادرات القاعدة العمالية . ولكن في شباط خلقنا لجنة عمالية قاعدية موحدة تضم الجميع. وكان هذا اول سوفيات في البلاد» . لقد حصلنا على زيادة في الاجور ، وحق مراقبة الادارة وعدد اخر من المكتسبات .. ونحن على اتم الاستعداد للدفاع عنها طالما ان السلاح في ايدينا وطالما اننا اتممنا خدمتنا العسكرية جميعا » .

الارض لمن يفلحها وحمايتها بالسلاح !.

البرتغال الثورة هو ايضا المجتمع الريفي في مواجهة الاصلاح الزراعي . واذا كان الشمال حيث يسكن ثلاثة اخماس السكان يتميز بتعدد الملكيات الصغيرة، فان الجنوب يعرف الرأسمالية الزراعية المنتجة ، والملكيات الكبيرة — الكرمة — كانت هذه المنطقة طوال عهد المقاومة معادية للفاشية . وعلى امتداد السهول الكبيرة في « الالنتيجو » يسيطر الحزب الشيوعي سيطرة ملحوظة . وكان قد نظم عام ١٩٥٨ تظاهرات جماهيرية قمعها سالازار بالدم والنار . ولكن رغم القمع لم تكف الصحافة السرية للحزب عن الظهور والتوزيع ، وبالقرب من ايفورا ، عاصمة المنطقة، قابلنا احد الفلاحين . فقال لنا :

« نحن هنا لا زلنا نعيش في القرون الوسطى . والعائلة الملكية تملك الاف الهكتارات من الغابات حيث تستخدمها للصيد . و ٤ فقط من عائلة اورتيز تملك ٤٠ الف هكتار . لكن كل شيء يتغير هنا في ١٢ نيسان تظاهر ٢٠ الف فلاح فقير وعامل زراعي مدعومين من الحزب الشيوعي وحركة اليسار الاشتراكي . ومنذ ذلك الوقت لم



الفاشستون ، لن يمروا .

يتوقف حركة احتلال الاراضي مما ادى الى اختفاء البطالة» . ويضيف « في الشمال يهاجم الفلاحون مقرات الحزب الشيوعي والاحزاب الثورية الاخرى وذلك بتحريض من الكهنة وبدعم من فرق كوماندوس ترسلها لهم الاستخبارات الاميركية عبر الحدود الاسبانية .

اما هنا فعلى العكس عندما حاول سبينولا القيام بالانقلاب اعطانا الحزب الشيوعي امر محاصرة الثكنات المشبوهة ، فذهبنا جميعا ، فلم يتحرك فاشي واحد ..

في توربيلا ، على بعد ٣٠ كلم من لشبونة ، توجد املاك دوق دولا فوس ، وهي كناية عن الفي هكتار من الكرمة وقد جرى احتلالها منذ اربعة اشهر . كاميليو مورتانيا الذي شارك في الاحتلال هو انسان شهير في البرتغال انه مناضل في رابطة الاتحاد والعمل الثوري ، وقد طالبت الفاشية برأسه عدة مرات لقيامه بعدة عمليات عسكرية .

التقيناه وقال لنا : « كل شيء بدأ بعد ثورة نيسان ١٩٧٤ . احد العمال المهاجرين عاد ليقضي عطلته في قريته وذهب ذات مساء فكتب على جدران الملكية : كل البشر يولدون احرارا ومتساوين . فلاح اخر قرأ هذه العبارة عدة مرات وفكر فيها طوال شهر . وحزم امره مرة ودخل مع عائلته الى الارض واحتل قطعة . وفي ١٢ نيسان ١٩٧٥ اقدم مئتا فلاح على احتلال الارض كلها والقصر . وهم كلهم من فلاحي الدوق السابقين الذي استمروا بلا عمل . بعد الاحتلال انتظموا في تعاونية زراعية . التنظيم الداخلي سهل . كل مساء يلتقي الفلاحون لمدة نصف ساعة لتوزيع مهام الغد وعلى رأس التعاونية هناك الجمعية العامة للعمال » . واشار كاميليو الى لوحة معلقة في صدر الصالون القديم في القصر: في القمة هناك الجمعية، وتحتها لجنة العمال المنتخبة والخاضعة لسلطة الجمعية . وهذه اللجنة تراقب حوالي عشرة لجان . لجنة مهتمة بالمطعم، والاخرى بالالات ، والاخرى بالصندوق ، ورابعة بالنشاطات الاجتماعية — الثقافية ، وثم لجنة خاصة مكلفة ببيع المنتوجات . « وكل العمال يقبضون اجرا» . في البداية قدمت الدولة لنا مساعدات مادية اما اليوم فاننا نبيع منتوجاتنا ، والفلاحون ، اليساريون طبعا ، غير مجندين لدخول الاحزاب الى وسطهم، على اللوحة بالقرب من عبارة « لجنة العمال»

نقرأ كلمة «رئيس» وبالقرب منها علامة استفهام . وعندما سألت عن سبب ذلك شرح كاميليو ذلك « يجب على احد ان يدير النقاش . لكننا لا نحب كلمة رئيس. ولكننا احتفظنا بها بانتظار ان نجد افضل منها ..»

القصر منظم تنظيما دقيقا. كل الغرف نظيفة . وفي غرفة لجنة النشاطات الاجتماعية الثقافية ثمة لوح عليه قصاصات من صحيفتين : الاولى من جريدة الحزب الشيوعي وتقول « ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البرتغالي تؤكد على الضرورة المطلقة لاحترام الطابع الوحدوي وغير الحزبي للبنى الشعبية والتخلي عن المواقف العصبوية» اما الثانية فصغيرة وتحوي جملة واحدة : « ان اجر نائب رئيس الوزراء الصيني هو ٥٥٠٠ اسكودوس (اي ٥٠٠ ليرة لبنانية).

مقاومة الثورة المضادة

منذ نهاية تموز وصحف البرتغال تنشر يوميا اخبار الهجمات الفاشية في الشمال ضد مراكز الاحزاب اليسارية وخاصة الحزب الشيوعي . على دفعات ، وحسب مخطط مدروس ، اندفعت مجموعات من الاستفزازيين مهاجمة مراكز الحزب وغيره في براغا ، وبورتو ، في كل مكان قاوم المناضلون الثوريون ببسالة . ففي براغانا مثلا قاوم ثلاثون مناضلا شيوعيا ولمدة يوم كامل هجوم الفي فاشي بقيادة ضباط سابقين في الشرطة السياسية . وتتعاظم نقمة الثوريين في كل البرتغال ضد هذه الاستفزازات .

نهار الجمعة ١٥ اب دعا الحزب الشيوعي الى مهرجان جماهيري في لشبونة . ومن جهته دعا الحزب الاشتراكي الى التظاهر في وسط المدينة . في الساعة الرابعة سارت التظاهرة : هزيلة ولا تضم سوى عشرة الاف . اكثرهم من البورجوازيين الصغار، وحفنة من الوفود العمالية ، وخلت التظاهرة من اي جندي بلباسه الرسمي . فمنذ ان تبنى الحزب الاشتراكي سياسة مضادة للثورة علانية تركت الحزب مئات الكوادر العمالية التي كانت قادرة وحدها على تحريك العمال . وفشلت التظاهرة فشلا ملحوظا .

الساعة الثامنة مساء كان موعد المهرجان الذي دعا اليه الحزب في قصر الرياضة على واحدة من القمم في لشبونة . في منتصف الطريق كان مئات العمال والمناضلون يتراصون خلف الرايات الخاصة بمعاملهم ، ومن كل مكان كانت قوافل العمال تتقاطر، وكذلك قوافل الفلاحين . بحر من الاعلام الحمراء . وامام ابواب قصر الرياضة وقف الاف البشر ينتظرون . وكان نشيد الحزب الشيوعي « الى الامام يا رفاق » يتردد على الاف الحناجر . في الداخل كانت الصالة ملأى . اكثر من ١٢ الفا . بقي الالاف في الخارج يستمعون الى الخطب بواسطة مكبرات الصوت . كل قادة الحزب الشيوعي على المنصة ، بالقرب مني يقف ضابط في وحدة المدفعية الخفيفة — رقم ١ — وهي الوحدة التي حطمت انقلاب سبينولا ، التفت الي وعدد لي اسماء القادة الشيوعيين .كلهم كانوا في السجن . وفي وسط المنصة نتعرف بسهولة على الفارو كونهال الامين العام للحزب الشيوعي البرتغالي . ويروي لي الضابط ان كونهال بعد ان عذب لمدة اسابيع في السجن رفض ان يقول سوى هاتين العبارتين « : اسمي الفارو كونهال ، وانا محام في لشبونة » . جو القاعة حار جدا وحماسي جدا وقادة الحزب يتوالون على الكلام لا تقاطعهم سوى هتافات الجماهير المحتشدة .

ثم جاء دور كونهال . وفجأة وقفت القاعة كلها وارتفعت أصوات الجميع منشدة نشيد الاممية . وكان قادة الحزب في مواجهة الجمهور ينشدون ايضا بحماس وقبضات أيديهم مرفوعة .

بدأ كونهال الكلام . تكلم اولا عن « رفاق الشمال الذي يقاومون ببسالة الهجمات الفاشية » واشار الى ان الرجعية تهاجم من دون تمييز كل الاحزاب الثورية حقا، الحزب الشيوعي ، الحركة الديمقراطية البرتغالية، حركة اليسار الاشتراكي ، رابطة الاتحاد والعمل الثوري ...

ثم اضاف « ان الرجعيين لا يعرفون ان ما فعلوه في ٤٠ يوما نستطيع نحن ان نفعله في عدة ساعات » ودوت القاعة بالهتافات « الى الامام ، الى الامام ، لنسحق الرجعية !» .

واكمل كونهال خطابه مشيرا الى ان الحزب الشيوعي ارتكب بعض الاخطاء باتخاذه بعض الاحيان مواقف عصبوية . لكنه لم يحد ابدا عن الخط الثوري ثم انتقل للكلام عن الحزب الاشتراكي . وما ان لفظ اسم ماريو سواريز ، الامين العام للحزب الاشتراكي ، حتى وقف كل من في القاعة مجددا وارتفعت اصواتهم منددة باسم « من يلعب لعبة الرجعية » .

غير ان كونهال اكد على ضرورة كسب قاعدة الحزب الاشتراكي ودعا الى قيام جبهة واسعة تضم كل منظمات اليسار وتتصدى للمد الفاشي العائد عند ذلك انفجرت القاعة بالتصفيق . ولوح الحاضرون بمئات الاعلام الحمراء . وما ان انتهى كونهال حتى ارتفعت مجددا الاصوات بنشيد الاممية وبنشيد الحزب وكان جليا وواضحا ان هذه الاصوات هي عينها التي قاومت الفاشية وصرعتها كما كان واضحا ان الفاشية لن تستطيع ان تسكت ابدا هذا الصوت الذي يردد بلا كلل .

« انا الفارو كونهال ، انا محام في لشبونة » .

اسكندر ر .

جبهة الوحدة الشعبية في البرتغال تضم أوسع تحالف يساري وتنظم الدفاع الذاتي ضد الفاشية

في مطلع الاسبوع الماضي ، اعلن الحزب الشيوعي البرتغالي وسبع منظمات يسارية شكيل « جبهة الوحدة الشعبية » ، للوقوف في وجه الردة المضادة للثورة ودعم النظام الثوري وحكومة الجنرال كونكالفيش والاسراع في العملية الثورية في البلاد .

والمنظمات السبع هي :

- الحركة الديمقراطية الشعبية ، وهي قريبة جدا من مواقف الحزب الشيوعي .
- حركة اليسار الاشتراكي « ميش » ، وهي تنظيم ماركسي — لينيني تأسس عام ١٩٦٩ ، ويتمتع بنفوذ ملحوظ في نقابة عمال النسيج وبين الجناح الجذري في « حركة القوات المسلحة » . وكانت حركة اليسار الاشتراكي قد وضعت وثيقة برنامجية تبنتها حركة القوات المسلحة تمنح صلاحيات كبيرة للجمعيات العمومية القاعدية ، كما وضعت مع « حزب الثورة البروليتارية — الفرق الحمراء » الوثيقة البرنامجية لـ « الكوبكون » التي يرأسها الجنرال كارفايو ، وهي ممثلة في الحكومتين السابقة والحالية .
- عصبة الوحدة والعمل الثوري ، وهي منظمة شبه سرية ومسلحة ، مارست الكفاح المسلح ضد حكم سالازار ، وهي ابرز المنظمات التي مارست عمليات احتلال الاراضي . من ابرز قادتها « بالما » وهو شخصية معروفة في النضال ضد الحكم الفاشي السابق .
- الجبهة الاشتراكية الشعبية ، الجناح اليساري الذي انشق عن الحزب الاشتراكي (الذي يتزعمه ماريو سواريش) وهي منظمة قريبة في مواقفها من حركة اليسار الاشتراكي.
- العصبة الشيوعية الاممية ، وهي الفرع البرتغالي للاممية الرابعة (التروتسكية) .
- حزب الثورة البروليتارية — الفرق الحمراء . مجموعة تنادي بتشكيل سوفييتات للجنود والفلاحين والعمال . لها نفوذ في الضواحي العمالية حوالي لشبونة وبين الجناح الجذري في حركة القوات المسلحة . قريبة جدا من الجنرال كارفايو .
- مجموعة اول ايار . مجموعة تستلهم « الماوية » ، لكنها تتميز عن باقي التشكيلات الماوية الاخرى في البرتغال ، بمواقفها المتوازنة تجاه الحزب الشيوعي .

ويشكل قيام هذه الجبهة قفزة كبيرة في مسيرة الثورة البرتغالية . فهي ، من ناحية، تضم الاكثرية الساحقة من ممثلي الطبقة العاملة والمثقفين التقدميين والثوريين فضلا عن نفوذها الواسع في اوساط واسعة من الطبقات الوسطى والفلاحين ، في جهد موحد لتنظيم الدفاع الذاتي للطبقة العاملة والجماهير الشعبية ضد الاستفزازات الفاشية ومن اجل صيانة النظام التقدمي ودفع العملية الثورية الى الامام .

وقيام الجبهة ، من ناحية ثانية ، يكتل حول « حركة القوات المسلحة » ، وتحديدا حول جناحها اليساري والثوري ، اوسع صف من القوى السياسية المتأهبة للتصدي لمحاولات الانقلابات العسكرية التي قد يغامر بها بقايا اليمين او الجماعات المرتبطة بالحزب الاشتراكي داخل الجيش .

اما من ناحية ثالثة . فان « جبهة الوحدة الشعبية » حسمت عددا من القضايا العالقة في الثورة البرتغالية. فقد استكملت عملية عزل الحزب الاشتراكي ، واجباره على الاختيار بين اليمين الفاشي السافر وبين الصف اليساري والتقدمي. كما حسم قيام الجبهة مسألة اصحاب « الفريق الثالث » داخل « حركة القوات المسلحة » ، واحبطت رهان الصحافة البرجوازية — على امتداد الاسبوعين الاخيرين — على الانشقاقات داخل حركة القوات المسلحة . فقد اعلنت الجبهة تبنيها للبرنامج — الوثيقة الذي اصدرته « الكوبكون » وزعيمها الجنرال كارفايو . وهي الوثيقة التي عمدت الصحافة البرجوازية على تشويهها ، وابرازها كوثيقة معادية للشيوعية . في حين انها تدعو ، اولا باول ، الى تعميق العملية الثورية ببناء مرتكزات السلطة الشعبية عبر مجالس القرى والمصانع والاحياء . وتؤكد وثيقة « الكوبكون » على ان تكون السلطة بيد حركة القوات المسلحة وجميع التنظيمات الثورية الاخرى التي تدافع عن « مصالح الشغيلة » . ولا تتردد قط في ادانة الحزب الاشتراكي والضباط « المعتدلين » (بزعامة انتونيس) متهمة اياهم « بمناهضة المسيرة الثورية من اجل الدفاع عن امتيازات البرجوازية الكبرى وادانة الاستغلال بحق الشغيلة » . اما الخلاف مع الحزب الشيوعي البرتغالي ، فهو محصور في نقطة محددة — طبيعة السلطة الثورية . هل تنزع نحو رأسمالية الدولة ام ترتكز على المجالس الشعبية ؟

فلا عجب ، بعد هذه الصفعة النجلاء لكل احلام اعداء الثورة الداخليين والخارجيين ، ان ينصب حقد الصحافة البرجوازية العالمية على الجبهة الجديدة . فتتحدث « كورييري دي لا سيرا » الايطالية مثلا ، عن « التحالف الهجين بين الحزب الشيوعي الستاليني ، والتشكيلات التروتسكية والعفويين والماويين بدعم من الضباط الحمر في حركة القوات المسلحة » (كذا !!) .

واخيرا ، ليس اخرا ، فان الذي سمح بقيام هذه الجبهة سلسلة من التحولات في مواقف كافة القوى السياسية التقدمية في البرتغال ، تحولات شكلت استجابات مرنة لتعقيد الثورة وتطوراتها السريعة ، وعلى الاخص نجاحها جميعا في التعرف اخيرا على العدو الرئيسي المتمثل باليمين الفاشي ، ومن يقف وراءه من امبرياليين اميركيين والمانيين غربيين بنوع خاص .

هذا وباشرت الجبهة الجديدة سلسلة من التحركات والتظاهرات « ضد الفاشية والاشتراكية الديمقراطية والامبريالية » .

هكذا من الأصل

جولة الاسبوع

ارتيريا

المؤتمر الوطني العام الثاني لجبهة تحرير ارتيريا يدعو لجبهة وطنية ديمقراطية

صدر مؤخرا ، نص قرارات المؤتمر العام الوطني الثاني لجبهة تحرير ارتريا — المجلس الثوري — بعد اختتام مؤتمرها الثاني الذي عقدته في المناطق المحررة من ارتريا بحضور ٩٤٩ عضوا ، واشتراك عدد من الاحزاب والقوى الوطنية العربية في المؤتمر .

وذكر البيان السياسي الختامي ، ان المؤتمر قد انعقد في ظروف محلية وعالمية معقده وهامة ، وان الاستنتاجات التي توصل اليها المؤتمر جاءت نتيجة لدراسة موضوعيه لمجمل الظروف المحيطة بالثورة .

وسير البيان الختامي بالنسبة لوضع الثوره ، ان التطورات الهامسة التي جرت ولا تزال في اثيوبيا منذ سباط — فبراير ١٩٧٤ قد انعكست بصورة مباشرة على اوضاع ارتريا ، حيث دمع حكام اثيوبيا بممارساتهم الجماهير الارترية للانخراط بشكل متزايد في صفوف الثورة .

واكد البيان الختامي ، ان جملة حقائق قد حددت كمهام عمل بالنسبة للجبهة وابرزها تعزيز الوحدة الوطنية ، واعتبارها هدفا مركزيا وشرطا لتحقيق النصر ، وبالتالي حسم الانقسام في الساحة الارترية ، وبناء جبهة وطنية ديمقراطية وايجاد جيش تحرير واحد ، وقيادة سياسية واحدة ، اعتمادا على اسلوب الحوار الديمقراطي بين جبهة التحرير ، وقوات التحرير الشعبية قيادة وقاعدة لتحقيق الوحدة الوطنية لقوى الثورة في هذه المرحلة .

ومن ابرز القضايا التنظيمية التي تضمنتها نتائج المؤتمر ، التاكيد على اهمية المنظمات الجماهيرية الشعبية والنقابية ، كالاتحاد العام لعمال ارتريا ، والاتحاد العام للمراة ، وضرورة مواصلة السعي لاستكمال بناء الاشكال التنظيمية ، واطر هذه الاتحادات ، كادوات عمل جماهرية ونضالية واعتماد مبدا « الديمقراطية المركزية » كاساس للبناء التنظيمي .

ومن ناحية اخرى وعلى صعيد علاقات الجبهة بالقوى الوطنية والتقدمية والصديقة ، دعا المؤتمر الى تعميق الصلة العضوية بين الشعب الارتري والشعوب العربية وحركة التحرر الوطني العربية ، انطلاقا من معطيات العلاقات التاريخيه والتعاميه والحضاريه ، وعلاقات والنضال المشترك ضد الامبريالية والصهيونية العالمية ، كما اوصى المؤتمر ، القيادة ، ان تعمل على تحقيق وترسيخ هذه العلاقات .

وعلى الصعيد الدولي ، ابرز المؤتمر اهمية توطيد العلاقات مع البلدان الاشتراكية وحركة التحرر الوطني العالمية ، وكافة القوى المحبة للحرية والسلام ، وشدد على تاييد نضال القوميات المضطهدة الاخرى في اثيوبيا .

على الصعيد الفلسطيني ، اشارت قرارات المؤتمر الوطني العام الثاني للمجلس الثوري ، ان المؤتمر يعبر عن تضامنه الكامل مع حركة التحرر الوطني الفلسطينية ، ويشيد بفصائل المقاومة ، ويعرب عن استنكاره لكافة العراقيل التي تعيق مسيرة النضال الفلسطيني .

سوريا

انتصار فلسطيني في مؤتمر عدم الانحياز مصر تتنصل من قرار عزل اسرائيل

حققت منظمة التحرير الفلسطينية نصرا سياسيا ودبلوماسيا اخر ، عندما وافق مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز ، الذي عقد مؤخرا في ليما — عاصمة البيرو ، على قبول المنظمة عضوا كاملا في كتلة دول عدم الانحياز ، في الوقت الذي تستعد فيه منظمة التحرير الفلسطينية لحضور مؤتمر البرلمانيين الدولي في اول ايلول القادم بلندن .

وقد اتخذ القرار بالاجماع ، بناء على توصيات مكتب التنسيق التابع للمؤتمر . وبذلك تكون منظمة التحرير الفلسطينية اول حركة تحرير تحصل على العضوية الكاملة في مجموعة الدول غير المنحازة . وكان المؤتمر الذي يضم نحو ٧٠ دولة ، وثماني حركات تحرير وطنية بصفة مراقبين ، و٢٠ دولة ومنظمة مراقبة قد بدا اجتماعاته يوم ٢٣ — ٨ من الشهر الماضي وتركزت مباحثاته حول قضايا التميز العنصري في جنوب افريقيا ، ومسالة طرد اسرائيل من عضوية الامم المتحدة وقضية الشرق الاوسط وقبرص والكوريتين ، ومرورا بالمشاكل الاقتصادية والسياسية الاخرى .

لا ريب ان النصر الدبلوماسي والسياسي الذي حققته منظمة التحرير الفلسطينية في ليما يعتبر خطوة جديدة في مسيرة النضال الفلسطيني على كافة الاصعدة ، لا سيما ان القرار ينطوي على فعالية خاصة ازاء سياسة منظمة التحرير الفلسطينية التي تستهدف طرد اسرائيل من الامم المتحدة ، وبمعنى ان هناك استجابة قوية لهذه السياسة في مجموعة دول عدم الانحياز ، والتي كانت اسرائيل تنتظر حتى اللحظات الاخيرة جهود الوفد المصري لافشال القرار .

ففي الوقت الذي تحرك فيه اعضاء الوفد الفلسطيني في المؤتمر من خلف مقاعد المراقبين الى مقاعد اعضاء المؤتمر حلف لافتة كتب عليها منظمة التحرير الفلسطينية ، كان الوفد المصري برئاسة محمود رياض ، وزير الدولة للشؤون الخارجية يتحرك بدوره للتنصل من مشروعي القرارين الفلسطيني والسوري اللذين يمثلان دول عدم الانحياز على عزل وطرد اسرائيل من الامم المتحدة .

وبالرغم ان احدا في المؤتمر لم يستغرب تصرفات الوفد المصري ، بناء على تجربة مؤتمر القمة الافريقي في كمبالا ، ونظرا لحرص النظام المصري على انجاح الحل الاميركي — الاسرائيلي على جبهة سيناء ، الا ان الموقف المصري اصيب بخيبة امل ، عندما طالب الوفد السوري برئاسة عبد الحليم خدام وزير الخارجية المؤتمر العمل على الغاء القرار ٢٧٣ الصادر عن الامم المتحدة بتاريخ ١٩٤٩ والقاضي بقبول اسرائيل عضوا في المنظمة الدوليه . فيما اعلن الوفد المصري ان حكومته تعتبر ان قرارات قمة الرباط لا تؤدي بالضرورة الى طرد اسرائيل ، وطالب الوفود المشتركة بدعم قرارات الرباط .

والجدير بالذكر ان قرارات الرباط تشير الى مسالة الطرد كواحدة من سلسلة عقوبات مقترحة ضد اسرائيل . لكن وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية ، حين عارض الاقتراحين السوري والفلسطيني وطلب تاييد قرار الرباط ، كان يهدف الى تمييع المسالة ، والتحايل على المؤتمرين بهدف عدم اتخاذ قرار طرد اسرائيل ، طالما ان القرار يعرقل امكانية انجاز التسوية الاميركية على الجبهة المصرية ، وفي الوقت الذي اشار فيه المعلقون والمراقبين السياسيين ، الى ان واشنطن طلبت من القاهرة ان تلقي بثقلها ضد القرار . واعتبرت تل ابيب موقف مصر في ليما بمثابة لمدى جدية القاهرة في حسن نواياها تجاه اسرائيل . من هنا فان التعليقات التي اشارت الى ان مصر ، نجحت في الامتحان الاميركي — الاسرائيلي في كمبالا وليما ، وحصلت على العلامة كاملة تبدو واضحا وصحيحا بصورة جيدة .

اما المصادر الاسرائيلية ، فانها في الوقت الذي كانت تناقش فيه مسودة الاتفاق النهائي مع مصر ، فان عيونها كانت تراقب بهلع ما يجري في مؤتمر ليما لدول عدم الانحياز ، معتبرة ان اتخاذ قرار الطرد او حتى مجرد التداول والبحث فيه يعني امكانية طرحه مجددا في الدورة القادمة للامم المتحدة ، وتراهن اسرائيل على الموقف المصري والاميركي بصورة بالغة .

وما جرى حتى الان داخل مؤتمر ليما لدول عدم الانحياز يشير الى امكانية موافقة المؤتمر على مشروع قرار يوفق بين المشروعين الفلسطيني والسوري ويضمنان بدرجة او اخرى المطالبة بطرد اسرائيل من الامم المتحدة . ومن المقرر ان تعمل اللجنة التي تضم الهند وسوريا وزامبيا ويوغوسلافيا على صياغة هذا القرار .

تعليق

مـا يقـال وما لا يقـال حول الحل الاميركي التصفوي في سينـاء

كما في لعبة الشطرنج ، يحاول كل لاعب التفكير بثلاث خطوات مسبقا — على الاقل — الى الامام . كذلك ما يجري على الجبهة المصرية ، لكن بصورة دراماتيكية ومختلفة . فبينما يفكر الجانب الاسرائيلي بخطوات الهجوم الثلاث ، تفكر القيادة المصرية . بثلاث خطوات مماثلة ، لكن الى الوراء .. لمنع الصدام !!

ومنذ اذار — مارس الماضي ، وحتى الان ، من الواضح ان الامور سارت هكذا بين الطرفين ، بمساعدة خطوات كيسنجر . وطبعا هذا مما لا يقال في اجهزة الاعلام المصرية ، التي تخشى اذاعة «صوت فلسطين» من القاهرة ، اكثر مما تخشى المخاطر الحقيقية والجدية للاتفاقية على مجمل اوضاع المنطقة العربية ، وحركة الصراع العربي — الاسرائيلي والفلسطيني — الاسرائيلي .. لاسيما وان هذه الاجهزة قد اتخذت موقفا مسبقا يقوم على اطلاق الشتائم على كل من يعارض الحل الاميركي التصفوي .. وبالطبع فان هذا الموقف يغنيها عن مزيد من التفكير في موضوع سبق واتخذت منه رايا معينا .

ومن سوء حظ من ينتمون لهذه العقلية ، فان هناك الكثير مما لا يقال بعد ، حول الاتفاقية الاميركية — المصرية — الاسرائيلية ، الامر الذي يصيبهم ببعض الالتباس ، بين التفكير بعقولهم ، وتفكيرهم الحالي بحناجرهم واقلامهم ، لان البعد عن المنطق هو القاسم المشترك الاصغر في مختلف اجهزة الاعلام المصرية المقروءه والمسموعة والمرئية .

قبل كل شيء . يمكن لاي مراقب ، ان يلحظ المفارقة الاساسية . التي تبين حجم التراجعات ، والتنازلات المصرية منذ اذار — مارس الماضي وحتى الان ، مقارنة بالتنازلات على الجانب الاسرائيلي . فمن بين اقوال الدكتور كيسنجر — التي لا تقال — في ١٩ — ٨ — ٧٥ امام الزعماء الصهاينة في الولايات المتحدة قوله ، انه لم يغضب عندما رفضت اسرائيل الموافقة في اذار — مارس الماضي على الشروط التي اصبحت اليوم مستعدة للموافقة عليها .!؟

واذا ما حللنا هذا الموقف بعقولنا من احد جوانبه . فانه يتضح ان نظرة فاحصة للموقف المصري منذ اذار — مارس وحتى الان . يدلل على ان مصر بدلت موقفها وتراجعت بيادقها خطوات لصالح استراتيجية الوزير الصهيوني . وهذه الحقيقة يدعمها كل ما قيل وما يقال بدءا من الوقائع السياسية الجارية اليومية ، وانتهاء بتصريحات تحسين بشير ، الناطق الرسمي الصحفي في مصر . التي تحمل في مختلف جوانبها تاكيدات لكل ما لا يقال عن خطورة الاتفاقية على مجمل الاوضاع .

وهنا تتمثل مشكلة النظام المصري ومازقه . في معرفة واستنباط وايجاد التبريرات الكافية لكل ما لا يقال . عندها يصبح مثلا تضخيم المعارضة الاسرائيلية للاتفاقية ، قضية هامة لتبرير الموافقة المصرية . ومع ذلك يبدو ان النظام المصري بحاجة الى غطاء .

ازاء ذلك يصبح الصمت عما يجري في سيناء وعن الحل الاميركي الاستسلامي التصفوي هو الغطاء بعينه . وبالمقابل فان الكلام — على الاقل — وان كان باصدار بيان ، هو الموقف النقيض والوطني . ومع ذلك فانه يتضح يوما بعد اخر ان حجم التذمر على الصعيد الفلسطيني والعربي مما يجري في سيناء يكبر يوما بعد يوم .. لا سيما وان منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني ، ليسوا وحدهم مسؤولين عن وضع حد للانحدار المصري السريع ، بل ان على كافة القوى الوطنية والثورية العربية ان تكشف ما لا يقال . واطلاع الجماهير المصرية عن كل ما قيل ويقال خارج حدود الاعلام المصري .

سيمون

بيروت

الرفيق نايف حواتمة في مهرجان تل الزعتر لتتحد كل الجهود لاحباط الحل الاميركي التصفوي

شهد مخيم تل الزعتر ، من بعد ظهر يوم ٢٤ — ٨ — ١٩٧٥ ، مهرجانا جماهيريا حاشدا ، بمناسبة ذكرى مرور اسبوع على استشهاد الشهيد البطل عيسى طالب عيسى . وقد عقد المهرجان الذي حضره الرفيق نايف حواتمة ، الامين العام للجبهة الديمقراطية ، وجماهير غفيرة من ابناء شعبنا الفلسطيني في المخيم وفصائل المقاومة الفلسطينية ، وممثلين عن الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية في ساحة مدرسة بيسان . وحضر المهرجان ذوي الشهيد واقرباءه .

وفي بداية المهرجان ، عزفت «فرقة الكرمل» الموسيقية التابعة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين اناشيد حماسية ، فيما كانت الهتافات تدوي مطالبة بالوحدة الوطنية ، وعلى دحر الحلول الاميركية الاستسلامية .

وقد اكد الرفيق نايف حواتمة ، الامين العام ، في كلمته التي القاها ، ان الثورة الفلسطينية لن ترفع العزل عن النظام الاردني ، وطالب النظام الاردني بتنفيذ مقررات الرباط ، واتفاقية القاهرة وعمان .

واشار الى ان منظمة التحرير لن ترضخ لكافة الضغوط التي تمارسها الرجعية العربية ، مؤكدا عزم الشعب الفلسطيني والثورة الفلسطينية على بناء الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة كاساس راسخ ومتين لمتابعة النضال من اجل تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني وبناء الدولة الديمقراطية .

وحول المؤامرة الاميركية الصهيونية التي تجري تنفيذها على جبهة سيناء ، قال : ان شعبنا الفلسطيني والثورة الفلسطينية تناضل مع الشعوب العربية من اجل ان تبقى مصر معنا كتفا الى كتف ، وطالب بوحدة كل الجهود لاحباط الحل الجزئي المنفرد .

وطالب الرفيق الامين العام بفرض الحصار الاقتصادي والسياسي والاعلامي على النظام الاردني ، لان القوى الرجعية والامبريالية ستحاول خلال السنوات الثلاث القادمة شن العديد من المجازر الدموية على شعبنا في كافة مواقعه ، لاتاحة الفرصة للنظام الاردني التلاعب من جديد بمصير الشعب الفلسطيني . وحذر الرفيق نايف حواتمة من اية اعتداءات ضد ابناء شعبنا في المخيمات ، واكد ان الثورة واثقة من امكانية دحر العدوان القادم .

ودعا الرفيق الامين العام ، الى تصليب منظمة التحرير الفلسطينية بدعوة كافة الفصائل للاتحاد في جبهة تحرير وطنية متحدة لها جيش تحرير شعبي موحد ، وميليشيا ديمقراطية موحدة ، ومنظمات جماهيرية موحدة ، وبندقية واحدة ، وصندوق موحد ، من اجل دحر الاعتداءات وقبر كل المؤامرات .

كما دعا في خطابه الجماهيري في مخيم تل الزعتر ، كافة فصائل حركة التحرر الوطني العربية الى النضال مع الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية لدحر الحل الاميركي على كافة الجبهات .

الرفيق الامين العام « للصدى » الاسترالية : علاقتنا بالقوى الوطنية اللبنانية .. علاقة استراتيجية

ومن جهة اخرى ، اجرى السيد محمد الصديق رئيس تحرير صحيفة « الصدى » التي تصدر باللغتين العربية والانكليزية في مدينة سيدني باوستراليا مقابلة مع الرفيق نايف حواتمة ، الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، وذلك بتاريخ ٢٢ — ٨ — ١٩٧٥ .

واستعرض الرفيق نايف في المقابلة ، اهداف الحملة الكتائبية على مخيمات شعبنا في لبنان والحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية وعلاقة ذلك بالمخطط الاميركي — الاسرائيلي لضرب الثورة الفلسطينية .

واكد الرفيق الامين العام ان علاقة الثورة الفلسطينية بالاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اللبنانية ، هي علاقة استراتيجية ثابتة جاءت ولدة تهوض هذه الاحزاب والقوى بالدفاع عن المقاومة والمخيمات الفلسطينية في وجه العدوان والابادة منذ نيسان ٦٩ وحتى الان .

ودعا الرفيق الامين العام في مقابلته ، القوى الوطنية العربية للتصدي للحلول الاميركية ، وتشديد النضال المسلح والجماهيري لتحرير جميع الاراضي العربية المحتلة ، وانتزاع حق الشعب الفلسطيني بالعودة وتقرير المصير ، والاستقلال الوطني ، على اساس الالتزام المبدئي بالبرنامج الوطني المرحلي للثورة ومنظمة التحرير الفلسطينية .

تنحية منير شفيق من رئاسة فرع لبنان لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين

عقدت الهيئة الادارية لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين — فرع لبنان — في الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء ٢٦ — ٨ — ٧٥ ، اجتماعا ناقشت فيه جدول اعمالها المتضمن ، طرح الثقة برئيس الفرع ، منير شفيق وبعض المسائل الادارية الاخرى ، وكذلك الوضع السياسي العام الراهن ، والتسوية الاميركية على جبهة سيناء . واسفر الاجتماع ، عن انتخاب نزيه ابو نضال كرئيس جديد للفرع بدلا من منير شفيق ، نظرا لتعارض مواقفه السياسية مع مواقف الهيئة الادارية ، والامانة العامة ، ومخالفتها كذلك لسياسة منظمة التحرير الفلسطينية ، وتكليف داود تلحمي بمسؤولية العلاقات الخارجية ، وسيمون خوري بالشؤون النقابية ، ونبيل ابو جعفر بالشؤون الثقافية . ولم يطرا اي تغير على توزيع المهمات الاخرى في الهيئة .

وقد قررت الهيئة الادارية كذلك متابعة خطة التحرك السياسية مع المنظمات الشعبية الفلسطينية ، والنضال لاحباط التسوية الاميركية واثارها في المنطقة .

المنظمات العربية في فرنسا تدعو لدحر الحل الاميركي

دعا عدد من المنظمات العربية ، في بيان اصدرته في باريس يوم ٢٦ — ٨ — ٧٥ كافة القوى الوطنية العربية لكي تقف صفا واحدا في وجه خطوة الحل الاميركي التصفوية الانهزامية على جبهة سيناء ، وطالبت بالتمسك بمقررات الرباط .

ووقع على البيان :

منظمة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين — فرنسا ، الجبهة القومية (اليمن الديمقراطية) — فرنسا ، الحزب الشيوعي اللبناني — فرنسا ، الحزب الشيوعي السوري — فرنسا ، الحزب الشيوعي الاردني —

اصابة وزير خارجية مسقط على ايدي ثوار عمان

ذكر بلاغ عسكري للجبهة الشعبية لتحرير عمان ، ان قوات الثورة ، قد اصابت قيس الزواوي بجروح بليغة ، اثر الهجوم الذي شنته قوات الثوار على مراكز قوات الغزو الاجنبية في ظفار .

والجدير بالذكر ، ان قيس الزواوي وزير خارجية مسقط ، وفهد بن تيمور نائب وزير الدفاع ووزير الداخلية في مسقط كانا بجولة تفقدية لقوات الغزو الايرانية والاردنية والمرتزقة في منطقة ظفار .

هكذا من الأصل